الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة

في

ظل النظام العالمي الجديد

تأليف

هايل عبد المولى طشطوش

الإهداء

إلى الغائب جسداً والحاضر روحاً وفكراً ومبادئ....

إلى ملهمي ومعلمي الذي على يديه تعلمت الأبجديات الأولى في الحياة...

إلى الصديق الذي اتكئ على كتفة عندما تداهمني خطوب الحياة وتقسو علي صروف الدهر ....

إلى الذي ترافقني صورته في الحركات والسكنات .....

إلى الحاضر في قلبي وذهني رغم الممات

إلى الذي حفرت رسمه على جدار القلب بحروف من ذهب متلألئات... والدي الغالي .....أهدي هذه الكلمات مع معذرتي إن عجزتْ عن التعبير.... الكلمات.

.......يذكر التاريخ أن جواهر لآل نهرو رئيس وزراء الهند استدعى إلية سفير اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ليواسيه على هزيمة اليابان في الحرب فقال له : " يبدو لي انه لكي نكون دولة عظمى لابد من توافر ثلاثة مقومات هي :المساحة الشاسعة من الأرض ،ومئات الملايين من البشر ،ووفرة في الموارد الطبيعية ، "ويبدو أن نهرو كان يقصد انه من الصعب على اليابان إن تكون دولة عظمى لأنها لا تمتلك هذه المقومات ،ولكن رد السفير الياباني علية بإجابة تدل على الذكاء وبعد النظر حيث قال له :" أشكركم سيدي ولكن أرجو إن أعلمكم إن الحل هو تحت هذه القبعة " وكان يقصد العقل والفكر ، فهل حقا كان نهرو مصيباً عندما حدد عناصر الامن الوطني بهذه المقومات الثلاث ،ام إن السفير الياباني كان يتنبأ بوجود عناصر أخرى جديدة تحدد قوة الدولة وأمنها الوطني في المستقبل ؟؟؟؟؟ !!! .

هذا ما سنشاهده في قادم الصفحات من هذا الكتاب......

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبي الهدى والرحمة والعلم محمد وعلى آلة وصحبة أجمعين وبعد :

منذ أن نزل الإنسان على سطح هذه البسيطة نزلت معه جملة من الحاجات والغرائز التي كان لابد له –ولكي تستقيم حياته– من إشباعها والحصول عليها ، ولعل ابرز ما احتاجه الإنسان بعد حصوله على الطعام الذي يعني بالنسبة له الحياة هو الأمن ، فكان الأمن ابرز واهم مطلب للإنسان على هذه الأرض ، وقد تطور شكل الأمن ومفهومة ومعناه ومستواه حسب تطور الحياة الإنسانية ،فعندما كان الإنسان يعيش بشكل فردي او بشكل جماعات صغيرة لم يكن يحتاج سوى أن يحمي نفسه من الحيوانات المفترسة مستخدما من اجل ذلك المغاور والكهوف وأدوات بسيطة يذود بها عن نفسه ،وعندما استوطن الإنسان وبدأ يعيش في تجمعات اكبر توسعت حاجته للأمن واتسع نطاق أملاكه فكان لابد له من التوسع في توفير وسائل الأمن والحماية له ، وهكذا استمر الحال حتى وصلت البشرية إلى أعلى ما يمكن للعقل البشري أن يقدمه من إبداع واختراع وهو عصرنا الذي نعيش فيه اليوم في ظل ثورة هائل من العلوم والتكنولوجيا وتوسع المصالح وتشابك العلاقات بين الأمم والشعوب والتي كان لابد لها أن تفرز قضايا ومستجدات تتناسب معها ،ومع هذا التطور العلمي الهائل الذي تعيشه البشرية ازدادت وتوسعت حاجتها للأمن واختلفت مستوياته وأساليبه وتنوعت وسائلة والياته ،فبعد أن كان يقتصر على توفير الحماية للفرد او المجموعة من خطر ما يحيط بها برزت أنواع ومستويات أخرى جديدة للأمن ، فلم يعد الأمن فقط هو امن عسكري بل أصبح لدينا امن عسكري وامن اقتصادي وامن اجتماعي وامن ثقافي وأخر علمي وسياسي بل وصل الأمر في زمن التكنولوجيا المعاصرة إلى ما يسمى بأمن المعلومات وامن الشبكات وامن الحاسوب ومحتوياته وهكذا ، وكذلك الحال تطور مستوى الأمن من امن فردي إلى امن جماعي وامن عالمي وامن عام وامن شامل وهكذا .

إن هذا التوسع والتطور لم يأت من فراغ ، بل وكما قلنا جاء نتيجة تطور المجتمع الإنساني وتغير شكل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الإنساني وكذلك فان تغير نمط وشكل العلاقات الدولية وشكل النظام الدولي السائد لعب دورا هاما في التأثير على موضوع الأمن فكان لابد من دراسته ورصده لكي نضع المتابع والقارئ في صورة الأحداث فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام والحيوي والذي لا يمكن لدولة او فرد الاستغناء عن دراسته والإحاطة به .

من اجل ذلك فقد اقتطعت جزءا من وقتي زاد عن العامين لدراسة ورصد هذا الموضوع والإحاطة به من جميع جوانبه، ولكني اكتشفت من خلال بحثي بأن هذا البحث إنما هو أرضية لدراسة تطورات موضوع الأمن وما هو اثر النظام العالمي علية وذلك لسبب بسيط هو أن الأحداث التي يدرسها هذا الكتاب إنما هي أحداث جارية ومتغيرة يوميا لذا فهو مدخل للمتابعة واستمرار عملية البحث والاستقصاء في هذا الموضوع .

أما بالنسبة لهذا الكتاب فقد ارتأيت أن ادرس فيه كل ما يحيط بالأمن ابتداء من الأمن الوطني والقومي والعالمي وكذلك عناصر قوة الدولة وبيان اثر النظام العالمي المعاصر عليها من خلال عدة فصول :الفصل الأول يبحث في المفاهيم والمعاني ودلالاتها ، والفصل الثاني يبحث في النظام العالمي المعاصر وبنية هذا النظام وأطرافه ،والفصل الثالث يبحث في العناصر التقليدية للأمن وأثر النظام العالمي(المعاصر) الجديد فيها ،أما الفصل الرابع فهو مخصص للبحث في موضوع الأمن القومي العربي وتحديات العصر أما الفصل الخامس فانه يبحث في أهمية الأمن في الإسلام ، والفصل السادس خصص للبحث في موضوع الأمن والسلام العالميين ، وبذلك اعتقد أن الكتاب يكون قد شمل جميع ما يتعلق بموضوع الأمن بمستوياته وأنواعه المختلفة .

راجياً من الله أن يكون هذا العمل خدمة للأمة والوطن ولكل طالب علم يبحث عن المعرفة والمعلومة المفيدة وغرسا جديدا في المكتبة العربية ،إضافة

إلى انه إضافة جديدة إلى سلسلة كتبي السابقة التي أرجو الله سبحانه وتعالى أن تكون علما نافعا لي ولذريتي وللمسلمين أجمعين إلى يوم الدين وأخر دعواهم أن

الحمد لله رب العالمين

المؤلف

الفصل الأول

الأمن حقيقته ومعناه

- المعنى والدلالات.
- الأمن الوطني.
- التطور التاريخي للأمن الوطني.

الفصل الأول

مفهوم (الأمن) حقيقته ومعناه

تمهيد:

لقد حمل عقد التسعينيات من القرن العشرين معه تغييرات كبيرة أصابت عمق النظام العالمي وأحدثت فيه تغييرات كبيرة قلبت الموازين وغيرت وجه التاريخ وعكست مسار البشرية ، لقد عاشت البشرية ردحا لا يستهان به من الزمان قارب النصف قرن وهي في حاله من الترقب والحذر حيث كان سلامها مرتكز على افواة المدافع ورؤوس الصواريخ وتحت اجنه المقاتلات النفاثة ، ولعل خطاء واحدا لو وقع في واشنطن أو موسكو كان كفيلا أن يحيل العالم إلى ارض محروقة مسحوقه ليس فيها طائر يطير بجناحيه ،فهي أذن مرحله "السلام الحذر " أو كما اصطلح على تسميتها في العلاقات الدولية "الحرب الباردة " ،التي كان فيها التسابق على الفوز والتفوق على أشدة ،ولكن للإنصاف نقول إن هذة المرحلة هي التي حفظت العالم من الانزلاق في براثن الحروب ومتاهات الدمار ،وذلك لأن كل طرف لا يرغب أن يكون هو البادئ في تدمير العالم وحرقه .

لكن يبدو أن العالم كان ينبت في أحشائه غراس التغيير والتبديل ،حيث كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية أقوى من مقومات القوة العسكرية والسياسية المادية ،حيث كان الخراب ينخر في جسد العملاق السوفيتي إلى تمكن منه واستشرى في كل أنحاء جسدة فوصل به إلى مرحله الهلاك والانهيار وأخيرا التفكك ،إن المدقق في أسباب التفكك والانهيار يجب أن لا يمر عليها مر الكرام ،وخاصة إذا ما علمنا أن هذا الحدث هو نقض كبير ومهم لأحدى أهم النظريات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية إلا وهي النظرية الواقعية التي كانت ترى أن القوة وحدها وليس سواها هي التي تحكم العلاقات الدولية وتحديدا القوة العسكرية ،فانهيار الاتحاد السوفيتي اثبت أن عناصر القوة ليست محصورة فقط في القوة العسكرية بل إن التغيرات التي أصابت العالم جعلت من القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنيه قوى اكبر وأكثر أهميه من القوة العسكرية المتمثلة بالمدفع والدبابة والصاروخ والطائرة فحسب،فلم تعد عناصر الأمن الوطني ومقومات قوة الدولة هي ذاتها التي عرفها العالم تقليديا بل أصابها التغيير والاختلاف وخاصة بعد أن برز إلى السطح مفهوم العولمة والتي حولت العالم إلى قرية كونيه صغيرة بثورتها العلمية والتكنولوجية التي شملت كافه

مناحي الحياة وكان لها تأثير كبير على كل الأنساق وخاصة الدولة ومقوماتها وعناصرها وهذا ما سنناقشه في الفصول والمباحث القادمة مبتدئين بمعنى الأمن وأهميته ودورة في حياة الأمم والشعوب .

المبحث الأول

مفهوم الأمن – المعنى والدلالات

قبل الدخول في التعريفات اللغوية والإجرائية لمفهوم الأمن ، يجب أن نعلم أن الأمن هو احد الحاجات الأساسية للإنسان والتي لا يستطيع العيش بدونها، فهي لا تقل أهميه عن الطعام والشراب بل قد تتفوق عليهما في كثير من

الأحيان لان الإنسان لا يهنئ بلقمه العيش دون أن تتوفر له أجواء ألامان والطمأنينة لتناولها، وقد وجد الإنسان نفسه منذ اليوم الأول لحياته بأنه بحاجه إلى الأمن والأمان وذلك لان حياته كانت وما تزال حافلة بالتحديات المختلفة التي تهدد كيانه ووجوده([1]).

وهو كذلك على مستوى الأمم والشعوب كما هو حاله على مستوى الفرد، فهو مسألة هامة ورئيسة في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولما كان هو نقيض الخوف كان لزاماً على كافه الأطراف والجهات العمل على إيجاده وإتباع كافة السبل للمحافظة علية لما له من أهمية قصوى في الحفاظ على مقدرات الأمم والشعوب في جميع مجالات حياتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فانعدام الأمن يعني فناء الأمة ومكتسباتها وبالتالي القضاء على كيانها واختفاءها من قائمة الوجود بسبب ما سوف يصيبها من فوضى تؤدي إلى التفكك والانهيار ثم الفناء.

ولا بد لكل أمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات أن يواجه الأخطار وهذه الأخطار تتفاوت وتتباين في أنواعها وأهدافها وحدتها. لذا احتل مفهوم الأمن الأولوية الأولى في سياسات الدول وتفكيرها واحتل موقع الصدارة في استراتيجياتها. ومن أجل تحقيق ذلك اتبعت الأمم سبلاً ووسائل متعددة للمحافظة علية اعتمدت هذه السبل وتلك الوسائل على مقدار ونوع ما يتهددها من أخطار، والأخطار التي تهدد المجتمعات قد تكون أخطاراً داخلية نابعة من الدولة ذاتها أو من إقليمها وقد تكون خارجية دولية واسعة النطاق بعيدة المدى.

أما تعريف (الأمن) من الناحية اللغوية ، فهو نقيض الخوف وهي تعني "السلامة"، وكلمه (الأمن) لغةً مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا وأمنة :أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، ويقال : أمن من الشر أي سلم منه ،وكذلك

([1]) للمزيد انظر: علي عباس مراد ،**مشكلات الأمن القومي** ،العدد ١٠ ،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٥ ،ص ١٩.

يقال ،أمّن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه ،وهي هنا تعني الاطمئنان بان الشيء في حرز وحماية من الخطر.([١])

وقد وردت كلمه الأمن في مواضع كثيرة في القران الكريم زادت عن الخمسين آية أبرزها قوله تعالى :(**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**)*قريش* ٤ ،وكذلك قوله تعالى (**ادخلوها بسلام آمنين**)*الحجر* ٤٦

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فهو: ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجة من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا بل أنة من الزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها "([٢]).

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية "الأمن" بأنة :" حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".

أما (هنري كيسنجر) فقد عرفة بأنه"أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" .ولكن يعتبر (ماكنمار) هو ابرز من نظر لمفهوم "الأمن " وربطة مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال:" إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة، وقال :"إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل " .([٣])

([1]) إبراهيم مدكور ،المعجم الوجيز ،مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،١٩٨٩ ،ص ٢٥.

– أيضا راجع :عطا زهرة ،**في الأمن القومي** ،د ت، د ن،١٩٩١،ص٣٢.

([2]) محمد خير العيسى ،مفهوم الأمن في الإسلام ،مجله الدراسات الامنيه ،العدد الأول ، حزيران ٢٠٠٤،ص ١.

– أيضا :أحمد بن علي الفيومي المقرئ، معجم مصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت،1987 .

–لعل هذا التعريف يكون أكثر صلاحية لمفهوم (الأمن الوطني – القومي) للدولة وهو ما سنأتي عليه بالتفصيل إنشاء الله .

([3]) للمزيد من المعلومات انظر: احمد عودة القرارعه ،**الأمن الشامل كيف نحافظ على تجربتنا** ، صحيفة الرأي ،العدد ١٣٧٠٠ ،تاريخ ٢٠٠٨/٤/١٠.

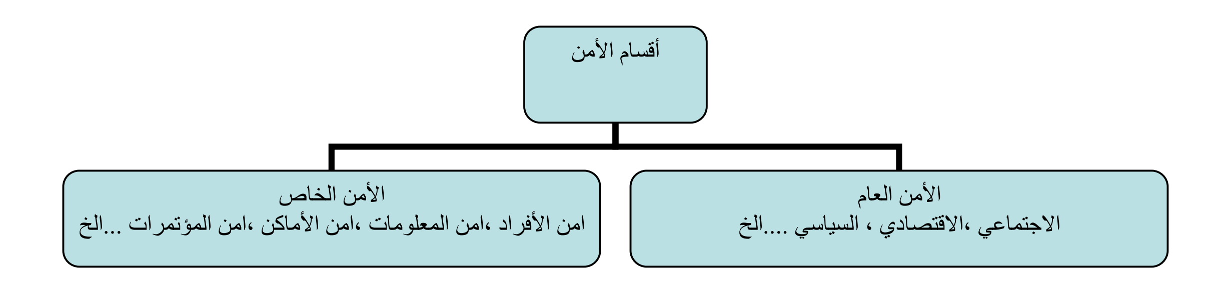
وقد قسم بعض الباحثين الأمن إلى نوعين أو شكلين هما : الأمن السلبي :والذي يعني قيام الإنسان باتقاء الشر وهو امن الإنسان الناتج من الخوف من العدوان والظلم والفقر والجهل والمرض،.. أما الجانب الأخر فهو الأمن الايجابي : والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله وضمان كل ذلك، على أن الشكلين متصلان اتصالا وثيقا، فهما وجهان لعمله واحدة، وغايتهما واحدة وهي العيش بسعادة وامن وسلام.

ويقسم الأمن من وجهه نظر موضوعية إلى قسمين هما([١]) :

١.**الأمن العام**(الشامل)**:**ويشمل كافه فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري...الخ .

٢.**الأمن الخاص** : وهو المعني بعلوم الأمن ،ويشمل امن الأفراد وامن المعلومات وامن المكان وامن المؤتمرات ...الخ .والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (١)



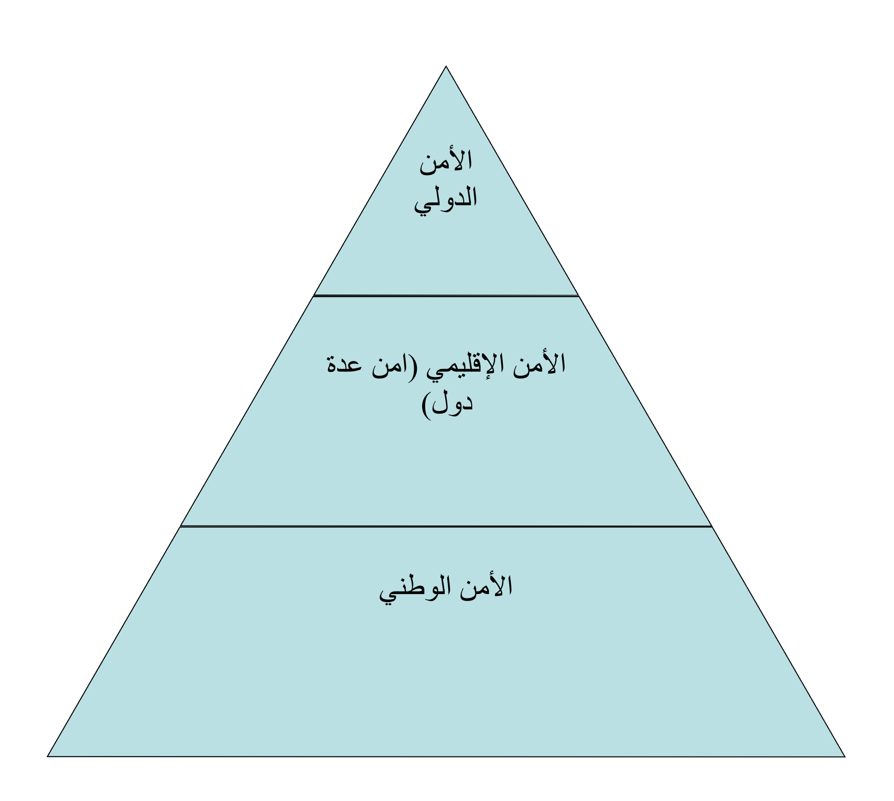
أما من الناحية الجغرافية فأن الأمن يقسم إلى الأقسام التالية:

١.الأمن القومي (الوطني) :وهو المعني بالدرجة الأولى بأمن الدولة .

٢.الأمن الإقليمي: وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

([1]) للمزيد راجع : محمد غالب بكزاده ،**الأمن وإدارة أمن المؤتمرات** ، دار الفجر ،القاهرة ،١٩٩٩ ، ص٣١ –٣٣.

٣.الأمن الدولي: وهو أمن العالم كله ، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك الذي يتحدث باسم الإنسانية جمعاء.والجدول التالي يبين هذه المستويات والاقسام:



شكل رقم (٢)

ولا شك أن الأمن هو طمأنينة الإنسان على كل ما يملك من نفس ومال ومتاع وعرض ، وانتفاء الخوف والأمن والأمانة والأمان بسبب توفر مقومات وأسباب وظروف تساعد على ذلك" ([1]) وهو ما سيتم بحثها في قادم الصفحات بمشيئة الله .

أما فيما يتعلق بمصطلح "الأمن الوطني "، فكلمة "وطني" هي صفة للأمن، وذلك لكي يتحدد بالشكل المطلوب التطرق إليه. والوطن لغة هو "مكان الإنسان ومقره"، ويصبح البقاء في المكان هو استيطان له، واتخاذه موطناً ، وبذلك، يكون مفهوم "الأمن الوطني" لغوياً: سلامة المكان، أي أنه المكان

([1]) حسن عبد الله العايد ،**دور الثقافة في التنمية والأمن ما بعد العولمة** ،**مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي**،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ٢٤-٢٦ /٢٠٠١ ،ص٣٤.

الذي يستقر فيه جمع من الناس، في سلام من دون خوف، وبهذا يصبح مفهوم الأمن الوطني معناه هو "كل ما يبعد الأخطار عن مكان وسبل العيش".

ولعل من المناسب هنا أن نتطرق إلى ما قد يسببه فقدان هذا العنصر من أثار سلبية على الفرد والمجتمع تؤدي إلى دمارة وهلاكه وضياعه فالخوف يؤدي إلى نتيجتين سلبيتين هامتين يجب الانتباه لهما وهما([1]) :

أولا : الانطواء والانعزال عن المجتمع وهذا يحّول الإنسان إلى مخلوق سلبي يأخذ ولا يعطي ، ليس له دور أو إسهام في رقي وتقدم بلادة لا يأبه لمشاكل أمته لا يكترث بما يحصل لها ، مما يحيله عاله وعبئا معينا عليها وليس عونا نافعا خادما لها يسهم في رفعتها وتقدمها .

([1]) إن شعور الإنسان بالخوف يدفعه إلى استخدام القوة والسعي لامتلاكها حماية لمصالحة أو طمعا بغيرة من الدول وبما تملكه من الخيرات وقد شهدت البشرية كما هائلا من الحروب يدل على إن سمة الصراع كانت هي المميز الرئيسي لحياة الدول والشعوب حيث يقدر عدد الحروب والنزاعات التي وقعت منذ ظهور الحضارات البشرية بـ١٤٥٠٠ حرباً كبيرة وصغيرة ،هلك فيها٣.٦٥مليار إنسان ، ولم تنعم البشرية بهدوء طيلة تاريخها الطويل سوى بـ ٢٩٢ سنة فقط. يقدر عدد الذين هلكوا في القرون الماضية وفق ما يلي:

- ٣.٣ مليون إنسان في القرن السابع عشر.
- ٥.٢ مليون إنسان في القرن الثامن عشر.
- ٥.٥ مليون إنسان في القرن التاسع عشر.

أما في القرن العشرين فالحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية أدت إلى ما يلي:

البيان	الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨	الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥
عدد الدول المشاركة	٣٣	٦٢
عدد الجنود	٧٠ مليون	١١٠ مليون
عدد الدول التي وقعت على أراضيها الحرب	١٤	٤٠
الخسائر البشرية	٨ مليون	٤٠ مليون
كلفة الحرب/بمليار الدولارات	٣٦٠	٣٣٠٠-٤٠٠٠

ثانيا :الهروب والهجرة من الوطن ،وهذا يعني حرمان الأمة والوطن من جهدة وفكرة وعمله ونشاطه الذي قد يساهم في رفعه شأن بلادة وتقدمها ،وكذلك يتحول إلى عنصر نافع لبلد أخر قد لا تربطه بة صله عرقيه أو دينيه أو قوميه أو حتى ثقافية .

المبحث الثاني

الأمن بمستوياته المختلفة :القومي ، الإقليمي والوطني (national security)

أولا:الأمن الإقليمي Regional Security :

ظهر مصطلح "الأمن الإقليمي"، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به، وهو جامعة الدول العربية. وقد أنشأتها الدول العربية عام ١٩٤٥، اعتماداً على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم. إضافة إلى تجاورها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد، والتشابه السكاني (دين ولغة وتقاليد) والانتماء الإقليمي الواحد، وهو ما لم يتجمع في أي تنظيم آخر .

التنظيم الإقليمي الآخر، المشابه، هو منظمة الوحدة الأفريقية، التي تضم كل دول القارة الأفريقية، أي أنه أنشئ على أساس جغرافي، وهو كسابقه (جامعة الدول العربية) ضعيف الفاعلية، وغير مؤثر في أي بعد من أبعاده الأمنية. ولم يحقق أي قدر من الأمن للقارة ككل، أو لأعضائه الذين يُنتهك أمنهم دوماً، في الصدامات والأزمات العالمية والإقليمية، وبين أعضائه أنفسهم .

وإذا كانت المنظمتان السابقتان قد فشلتا، في تحقيق الأمن لأعضائهما، فإن اتحاد الأمم الأوروبية . وهي منظمة إقليمية أيضاً تضم معظم الدول الأوروبية، كان أساس نشأتها اقتصادي أولا . تمكن من حل معضلة الأمن الإقليمي، فيما واجهها من أزمات. واستخدمت أنواعاً متعددة من القوى (سياسية واقتصادية وعسكرية) لحماية أمنها، واستطاع أن يُجَمّعْ تلك القوى (البرلمان الأوروبي، العملة الأوروبية، والقوات الأوروبية) ليصبح له قدراته الخاصة المعبرة عنه بحق .

وإذا كـان عـددٌ مـن الكتـاب والخبـراء والبـاحثين، قـد أجـازوا التنظـيم دون الإقليمـي، فـي إطـار التنظيم الإقليمـي الأكبر، علـى أسـاس أن تحقيـق أمـن الأصغر يعاون أمن أكبر، فإن عدداً آخر، يعد التنظيمات دون الإقليمية مغرقة في الخصوصية، مفضلة أمنها القطري، علـى الأمن الإقليمـي، وهـو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواها وقدراتها الكاملة، ويضعفه أحياناً

المفهوم:

إن تعرفنا علـى معنى كلمه الأمن لغة واصطلاحا وتعرفنا علـى المعنـى اللغوي لمصطلح "الأمـن الـوطني" ، يقودنـا إلـى غيـر بعيد مـن توضـيح معنـى مـصطلح "الأمـن القـومي" أو "الأمـن الـوطني"([1]) ، فكمـا هـو امـن الإنـسان الفرد ضـروري لبقائـه واسـتمرارة وتطـورة وتقدمـه فهـو كـذلك أسـاس التنميـة والتقـدم والرقـي للـدول والمجتمعات .([2])

إن مصطلح "الأمن الوطني" هو مصطلح سياسـي حديث نسبيا حيث ظهر مع بداية ولادة الدولـة القوميـة فـي أوروبـا أي بعد معاهدة (وستفاليا) ١٦٤٨ التـي بموجبهـا تغيـر شـكل النظـام الـدولي وبـدأت حقبـه جديـدة مـن حيـاة العـالم تمثلـت

([1]) على الأغلب هما مترادفتان ،دون أن تعني كلمه "القومي " أي مدلول ذا صفه قوميه .

([2]) بعض الدول، يتماثل لديها المفهوم اللغوي للفظـي "وطنـي"، و"قومي"، فتطلق اسم الأمن القومي، علـى أمن الدولة، وأمن مجموعة دول كذلك، من دون تفرقة. فلا يعنـي لديها الأمن القومي أي مدلول علـى قومية بذاتها. بينما تفضّل دول أخرى الفصل بين التسميتين، فهـي تخص "بـالأمن الوطني" مفهومها لأمن نفسها (الدولـة) وإجراءاتها للحفاظ علـى كيانهـا ومصالحها، فـي حـدود مـا تـسمح بـه قدراتها. بينمـا تعنـي "بـالأمن القومي" أمن مجموعة من الدول، ذات مصلحة مشتركة، وما تنفذه من معاهدات وتنظيمات لوقايـة مـصالحها المشتركة، حماية لها ضد الغير. وفي كلا المفهومين، فإن مراعاة المتغيرات الخارجيـة (الدوليـة والإقليميـة) تكون محل الاعتبار .

ويضيف بعض الدارسين تحليلاً جوهرياً، للتفريق بين الأمن الوطني. والأمن القومي، فيعنـي الأول (الأمن الوطني)، في مفهومـه دولـة واحدة، بينما يعني مفهوم الثاني (الأمن القومي) عدة دول مشتركة في صفة أو مصلحة.

بظهور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في أوروبا ، ولعل الظروف السياسية والامنيه التي عاشتها أوروبا تفسر لنا سبب ظهور هذا المصطلح وكذلك فان رغبه كل دوله في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها ومقدراتها الوطنية وخوفها الكبير من جيرانها هو ما عزز مفهوم الأمن الوطني وزادة تطورا وانتعاشا.

أما الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني فكان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام1947 ، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية، سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" والذي اسند له بحث كافة الأمور والأحداث، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها.

أما الأمن الوطني من حيث التعريف فقد تعددت وتنوعت التعريفات التي قدمت فيه وذلك باختلاف الباحث من حيث الثقافة والبيئة والزاوية التي نظر منها لهذا المفهوم وكذلك من حيث الخلفية الاكاديميه والخبرة العملية ،حيث نجد تعريف الأشخاص الذين عملوا ويعملوا في مجال الأمن وما يتبعه من مرافق يختلف عن تعريف الباحث الأكاديمي الذي ليس له علاقة عمليه بالأمن ،ولكن يبدو أن القواسم المشتركة أيضا تجمع الجميع وتجبرهم على الالتقاء عند نقطة واحدة في أفكارهم وتصوراتهم لتعريف "الأمن الوطني" كمفهوم ، ولا شك أن هذا دليل صحة وإثراء للفكر يؤدي بالقارئ إلى عصف فكري وذهني ويثري معلوماته بكم كبير من الأفكار المعرفية والتصورات الذهنية حول هذا الموضوع.

فنظرة المدرسة الغربية للأمن الوطني تختلف وبلا شك عن نظرة المدرسة الشرقية التي كان يتبناها الاتحاد السوفيتي السابق والدول التي كانت تسير في فلك المنظومة الشيوعية وكذلك فان التعريفات والدراسات الخاصة بهذا المفهوم في مناطق العالم الثالث لها أسس وقواعد تنطلق منها ،ولعل ذلك يرجع إلى القيم العلياء التي يؤمن بها المجتمع والتي يسعى وبكل ما أوتي من طاقه للمحافظة عليها ، ولكن يبدو أن تعريفات "الأمن الوطني" تسير وفق اتجاهين وذلك حسب ما يقول الخبراء الاستراتيجيين وهما :

أ-الاتجاة التقليدي:

الذي يرى أن الأمن القومي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها وبالتالي فانه يعتبر أن الأمن العسكري هو كل شيء بالنسبة لمفهوم الأمن القومي للدولة وهنا يسيطر المفهوم العسكري للأمن عادة على سياسات الدول،وهذا الاتجاة يقدم الأمن الوطني على أساس انه القيمة الأعلى والأسمى في الدولة ،والذي تتقدم فيه البندقية على رغيف الخبز ،وهو ما أسماه "ادم سميث" مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع ،وبالتالي وباء على هذا التعريف فان العلاقات الدولية كانت تسير وفق الأسس التي ترى أنها علاقات مبنية على القوة العسكرية وان النظام الدولي قائم على هذا الأساس ،لذلك فان على كل دوله أن تبني استراتيجيه أمنها الوطني على أساس عسكري ،وهذة هي فكرة النظرية الواقعية في العلاقات الدولية .

ب.الاتجاة الاقتصادي في تعريف الأمن الوطني:

وفيه يعرف الأمن الوطني الاقتصادي على أنة :" غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية " ، ومن ضمن التعريفات التي تصب في هذا الاتجاه أيضا :" التي ترى أن الأمن القومي هو القدرة على صياغة وحدة ألامه ووحدة أراضيها والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم بشروط معقولة " ان هذا التعريف جسد ويؤكد على ارتباط الأمن الوطني للدول بالتنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها " ([1])، وهذا الاتجاه خلقته الظروف والأزمات الاقتصادية التي عانت منها البشرية في فترة من الفترات كأزمة النفط عام ٧٣ مما دفع الدول إلى اعتبار أن توفر المواد الأولية والموارد اللازمة لصناعتها ورفاهية شعبها هو أساس الأمن فيها ،وهذا الاتجاة ساهم في قيام الدول الكبرى والعظمى بالبحث عن الوسائل التي توفر الأمن الاقتصادي لمواطنيها حتى ولو كان ذلك باللجؤ إلى القوة ، ولعل الظروف التي عاشها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تصدق هذا الزعم ،حيث بذلت الولايات المتحدة أقصى ما

([1]) علي النميري ،**الأمن والمخابرات –نظرة إسلامية –** ، الدار السودانية للكتب ،الخرطوم ،ط١، ١٩٩٦،ص١٢.

تملك من طاقات وقدرات في سبيل حصولها على موطئ قدم في منابع النفط في الخليج العربي وما جاورة من مناطق لها أهميتها الاقتصادية على المدى البعيد .

ب-الاتجاة الشمولي المعاصر:

وهو الذي فرضته معطيات الواقع الدولي المعاش بالاضافه إلى التغيرات التي أصابت النظام العالمي وتغير شكلة من ثنائي القطبية إلى آحادي القطبية تهيمن فيه قوة واحدة على كل مجريات الأمور ،وقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي اكبر الأثر في تغير مفهوم الأمن القومي أو الوطني خاصة إذا ما علمنا أن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي لم تكن عسكريه أو سياسية فحسب ، بل إن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لعبت الدور الأكبر في هذا الانهيار ،مما جعل الأفكار والأنظار تتجه في هذا المجال نحو أنواع جديدة من الأمن لا تقل أهمية عن الأمن العسكري الذي يعتمد على الآلة العسكرية فقط ،مثل :الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي،والأمن البيئي...الخ.

وكذلك فان هذا الاتجاة متأثر أيضا بالتغيرات التي حدثت في العالم وظهور مفهوم العولمة ، وتوسع مفهوم السوق وبدء الحديث عن الأمن الإنساني العالمي الجماعي والذي يعتبر أن العالم يشترك مع بعضه البعض في بناء مجتمعي واحد مما جعل مهددات الأمن عالميه وتتطلب حلولا عالميه مشتركة وبالتالي نقل المفهوم من معناه الضيق إلى مفهوم أكثر اتساعا حيث تم وضع الأمن العسكري ضمن إطار مجتمعي يشمل الجوانب الاجتماعية واقتصاديه وسياسية وثقافية وبيئية ....الخ ، وهذا ما قدمة (ماكنمارا) الذي اعتبر أن مفهوم الأمن تختص به جميع أجهزة الدولة بدون استثناء وتشترك فيه بكل طاقاتها وامكاناتها ويشمل ميادين مختلفة.

ويرى خبراء الأمن القومي المتخصصون أن الأمن أصبح وفق هذة الاتجاهات يشير إلى بعدين هما ([1]):

([1]) عبد الوهاب محمد الجبوري ، **حول مفهوم الأمن القومي العراقي ومركزاته الإستراتيجية** ،صحيفة دنيا الوطن الالكترونية ،تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣.

أولا: ارتباط الأمن القومي بالتنمية ([1])،وهو ما أكد عليه كثير من الباحثين أمثال (ماكنمار) و(جبرائيل الموند) :

- حيث يربط ماكنمار بين الأمن والتنمية بشكل قوي فيقول:" إن الأمن القومي هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد امن. وان الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظل آمنه" وأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة ".([2])
- وهذا ما أكد عليه بعض الباحثين المعاصرين أمثال جبرائيل الموند ،حيث يقول " أن الأمن ليس فقط المعدات العسكرية ولا النشاط العسكري ولا القوة العسكرية وإن كان الأمن يشملها جميعا أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية وخصوصا في الدول النامية لا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار على الإطلاق[٣].

ثانيا:ارتباط الأمن القومي باستراتيجية الأمن التي تضعها الدولة لحماية نفسها والتي تتعلق بقدرة الدولة العسكرية والمادية من اجل حماية قيمها الذاتية من التهديدات أيا كان مصدرها، ولعلة من باب التنوع المعرفي أن نذكر هنا جمله من التعريفات التي تناولت "الأمن الوطني " والتي من خلالها نرى ما هي الزاوية التي ينظر كل باحث من خلالها إلى هذا المفهوم :

- يعرفه ماكنمار بأنه :" هو ما تقوم بة الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية ، ويضيف إلى ذلك قوله :" إن الأمن ليس المعدات العسكرية

([1]) للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : احمد العمرات ،**الأمن والتنمية** ،عمان ،٢٠٠٣.

([2]) نداء الشريقي ،مصدر سابق ، ص ١٣٩.

([٣]) جابرئيل الموند، (السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر)، مصدر سابق، ص٤٥.

وان كـان يتـضمنها ولـيس القـوة العـسكرية وان كـان يحتويهـا وهـو لـيس النشاط العسكري وان كان يشمله ".([1])

- أمـا دائـرة المعـارف البريطانيـة فقد قدمت تعريفا للأمـن القـومي جـاء فيـه" الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" .
- ويعرف (هنري كيسنجر) الأمن القومي بأنـه " يعنـي أي تـصرفات يـسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" .
- أن الأمـن هـو مقـدرة الدولـة علـى حمايـة قيمهـا الداخليـة مـن التهديـدات الخارجية) [2].
- أنـه الإجـراءات التـي تتخـذها الدولـة للحفـاظ علـى كيانهـا ومـصالحها فـي الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية) [3].
- ويرى آخرون إن الأمـن الوطنـي([4]) :" هو إن يكون القطـر ضـمن حـدوده بعيدا عن أي تهديد يعرض وجوده للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،ويرى بعض الباحثين إن الأمن الوطني قد يتحقق في الحالات التالية :

أولا :غياب التهديد .

ثانيا :امتلاك القوة الكفيلة لمواجهه التهديد .

ثالثا :الابتعاد بالبلاد عن أثار الخطر حال وقوعه ."

– أما مفهوم الأمن القومي فهو :" هو ما تسعى الية الحكومة للمحافظة على كيـان الأمـة وحمايتهـا مـن تـسلط أي قـوة خارجيـة بـدفع العـدوان عـن الدولـة وضمان استقلالها ".([5])

([1]) روبرت ماكنمار ،**جوهرة الأمن** ،ترجمه ،يونس شاهين ، القاهرة ،الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ،ص ٤٧.

([2])عيسى المجالي ، (الأمن القومي ومواجهة التهديد) ، مجلة الأقصى ، العدد ٧٦٨، ١٩٨٦، ص٨-١٣.

([3]) دراسة بعنوان (مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم)، مجلة الوحدة، العدد ٧٦، ١٩٩١، ص٤١.

([4]) عطا زهرة ،مصدر سابق ،ص ١٢١.

([5]) المصدر السابق ،ص ٣٦.

– والبعض يرى إن الأمن الوطني للدولة يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار ".([1])

وقد اختلف التعريف حسب رؤية الكاتب والزاوية التي ينظر منها إلى الموضوع ، فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي، أما السياسيون فقد رأوا أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي، أما علماء الاجتماع فيرون بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي. وبالتالي فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

([1]) علي عباس مراد ،مصدر سابق ،٣١.

المبحث الثالث

التطور التاريخي لمفهوم "الأمن الوطني"

منذ أن خلق الله سبحانة وتعالى ادم خلق معه حاجاته المختلفة كالحاجة إلى الطعام والشراب والحاجة إلى السكن والأسرة والزوجة ... الخ ، وجعل توفر هذة الحاجات هو أساس الاستقرار والسعادة وجعل فقدانها هو سبب حراك الإنسان وسعية الدؤوب من اجل الحصول عليها وهو ما يفسر سر حركه الإنسان ونشاطه وعمله وسعية المتواصل في هذة الحياة ،بل أن الله سبحانه ألهمه أن يقاتل من ينازعه هذة الحاجات ومن يغتصبها منه ، وهو أيضا ما يفسر لنا سر الحروب والنزاعات التي عاشتها وتعيشها البشرية إلى أن تقوم الساعة .

وشعور الإنسان بالاستقرار والطمأنينة على توفر هذة الحاجات هو ذلك الشعور الذي يعرف بـ "الأمن" ، فالأمن تعبير يدل على حالة نفسية يوجد عليها الكائن الحيّ، عندما يشبع حاجاته، التي تختلف باختلاف الكائن الحي نفسه ،فبعض البشر يسعى طيلة حياته من اجل توفير المسكن المناسب له ولأسرته ، وبعضهم يسعى لتوفير لقمه الخبز وبعضهم يسعى لبناء أسرة صالحه وهكذا تختلف الحاجات باختلاف الظروف والبيئات التي تعيش فيها الجماعات البشرية .

أما ترتيب هذة الحاجات فلعلنا نستشفها من كتاب الله عز وجل حين يقدم حاجه الإنسان للطعام والشراب على غيرها بقوله تعالى :" الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " وكذلك من قوله تعالى مخاطبا ادم عليه السلام :" **إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى .)** وكذلك في قول الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم : (مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ آمِنًا فِي سِرْبِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا". لذا فهي تتروح بين الطعام والشراب واللباس والصحة والعافية والأسرة الصالحة المطمئنة .. ولا يزين ذلك ولا يجعل منة شيء ذا قيمه إلا السلامة والأمن والطمأنينة ،وهو ما يفسر لنا أهميه الأمن وقيمته بالنسبة للإنسان ،ولعل ترتيب هذة الحلاجات هو من الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها ،فهو بعد أن يؤمن حاجاته الاساسيه كالطعام والشراب والمسكن

يبدأ بعد ذلك بالبحث عن الحاجات المعنوية كالحب والآلفة والرضا والانتماء إلى الجماعة ،وبالتالي فان ترتيب حاجات الإنسان يأخذ شكلا هرميا ينزل حسب الأهمية والقيمة .

وان ما يفسر لنا سر تطور الأمن هو تطور حاجات الإنسان واختلافها بالاضافه إلى تنوعها ما بين ماديه ومعنوية ،فبالإضافة إلى الحاجات الغريزية المادية كالطعام والشراب واللباس والماوئ فهناك حاجات معنوية لا تقل أهميه ، يبغيها ويطلبها الإنسان في مسيرة حياته ، –فكما أسلفنا – بعد أن يحصل الإنسان على حاجاتة الغريزية يبدأ بالبحث عن الحاجات التي توفر له ولاسرتة الرفاهية والسعادة ولن يحصل عليها إلا من خلال العيش والتعامل والتعاون مع الآخرين عندها تتطور علاقاته وتزداد ويسعى إلى العيش مع الجماعة فتتسع حلقه مطالبه وحاجاته فيحتاج إلى المزيد من الأمن ليحميها ويدافع عنها ،عندها يتطور مفهوم الأمن وينتقل من الأمن الفردي إلى الأمن الجماعي ،فيعرف الإنسان عندها أن أمنه الفردي هو أساس الأمن المجتمعي ،ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الصراع مع بعض القوى التي تحيط بة ،ولعل أولها الطبيعة وهو ما بدأ به الإنسان حياته وذلك من خلال تامين وسائل الدفاع عن النفس ضد الأخطار التي قد تواجهه في الغابة والكهف فصنع الأدوات الحادة التي يقتل بها الحيوانات المفترسة وصنع السياجات المحكمة حول بيته ووضع كل وسائل الحماية حوله وحول أسرته ،وأدرك بفطرته أن هذة الوسائل الفردية هي أساس الحماية والأمن الجماعي للجماعة التي يعيش هو وإياها في نفس الإطار الاجتماعي .

الحاجة إلى الأمن :

يعتبر الأمن من الناحية الفردية حاجه من حاجات البشر التي يصعب العيش بدونها وذلك لارتباط كثير من الأمور ألمعاشيه للإنسان بها ،فحصوله على الطعام والشراب من اجل العيش لا يتم بدون الأمن ،وحركته اليومية نحو العمل والبناء لا يمكن أن تتم بدون توفر الأمن ،وتطور نظم حياته وتقدمه ورفاهيته وسعادته وتعليمه كلها عمليات تبقى مستحيلة الحدوث أو التطور إلا بتوفر الأمن

،فالأمن مطلب بشري ولد مع الإنسان ، وهو واحد من حاجاته التي لا غنى له عنها، بل أن احد تقارير التنمية البشرية يرى أن للأمن جانبان هما : الأمن من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع من ناحية والحماية من الاضطرابات التي تؤثر سلبا على أنماط الحياة اليومية في مجالي المنزل والعمل من ناحية أخرى " ([١]) ،وتختلف حاجه الإنسان للأمن باختلاف الظروف والمعطيات التي يحيا في ظلها ،فحاجاته الأمنية بالأمس ليست كحاجاته اليوم ،فالتطور في النظم الحياتية للإنسان يلعب دورا كبيرا في تغير وتطور نظم الأمن وفنونه وطرق ممارسته وتطبيقاته ،ولا أدل على ذلك من تغير الحاجات الامنيه للإنسان في العصور الماضية عما نشاهده اليوم في ظل عصر العولمة .

لقد تطورت المجتمعات ابتداء من الفرد إلى الأسرة إلى العشيرة ثم القبيلة ثم الدولة ثم ألامه ،ففي البداية كانت الوالدين هما مصدر الأمن وهما من يعمل على توفيرة ثم تطور الأمر إلى تولت العشيرة والقبيلة هذة المهمة إلى أن اتسعت المجتمعات وتحولت إلى مجتمعات زراعية فيها نوع من الاستقرار والاقامه فاختلفت حاجاتها الامنيه وتطورت وازدادت ،وتوسع مفهوم الأمن عندما نشأت التجمعات السكانية كالقرية التي تعيش فيها مجموعات من العائلات والعشائر فكان لابد من حمايتها ولم يتم ذلك إلا من خلال تعاون وتآلف هذة الأسر مع بعضها البعض من اجل حماية ممتلكات أفرادها من الطامعين والمعتدين عليها ،وتوسعت التجمعات السكانية إلى أن وصلت إلى مرحله المدينة وازدادت الملكيات وتوسعت وتنوعت ودب الخلاف والتنازع بين القرى والمدن المتجاورة فكان لابد من وجود منظومة أمنيه تدافع عنهم وتحمي ممتلكاتهم فكان لابد من إنشاء جهاز يتولى حماية الأمن ،وتحولت مهمة تامين الأمن من الأفراد إلى المسؤولين عن إدارة المدينة ،وتوسع الأمن أكثر فأكثر عندما ووجدت "الدولة" وانتقلت مهمة امن الأفراد والجماعات التي تعيش سويا إلى الدولة وظهر هناك مفهوم الأمن الجماعي بدلا من الأمن الفردي ،وخاصة بعد أن أوجدت الدولة

([1]) احمد فراس العوران ، **الأمن والتنمية في الوطن العربي ،تنمية مستدامة أم تنمية أمن** ،مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،٢٤-٢٦ /٢٠٠١،ص١٤-١٥.

القوانين التي تنظم حياة الناس ،فأنشأت أجهزة الجيش وأجهزة الأمن التي كان جل واجبها هو توفير الحماية والسلام في ربوع الدولة وحماية المواطنين وتامين ممتلكاتهم وأعراضهم ،وبتقدم المجتمعات وتطور نظم الحياة أصبح امن الدولة والأمة هو أساس امن الأفراد، وبذلك تقدم مفهوم الأمن الجماعي(أمن الدولة ككل) على مفهوم الأمن الفردي الخاص ، وبتعدد احتياجات المواطن ومطالبه، وشعوره بالقهر عند حرمانه منها، ظهرت أهمية تأمين الدولة لتلك المطالب والاحتياجات، لينعم المجتمع بالأمن في الوطن الذي يعيش فيه ([1]).

هذا وقد برز مفهوم الأمن الوطني وتعزز – كما أسلفنا – حديثا بعد الظروف السياسية والامنيه التي عانت من خلالها الدول في أوروبا خاصة نتيجة حرمانها من الأمن والاستقرار ، فجاء ميلاد الدولة القومية الذي أدى إلى سعي كل دوله إلى البحث عن أمنها الخاص بها لحماية شعبها ومواردها الاقتصادية وحدودها الجغرافية وكل ما تملكه في إطار جغرافي محدد فادى ذلك السعي إلى ظهور الأمن القومي الخاص بكل دوله ،وكانت الدول في إطار سعيها للحفاظ على أمنها الوطني ترغب في المزيد من السيطرة والهيمنة والاستيلاء والاعتداء على غيرها من الدول والقوميات مما خلق شعورا بعدم الأمن لدى الدول فادى ذلك إلى إثارة كثير من المشاكل بين الدول على الحدود الجغرافية والمناطق الحدودية .

ولعل الأحداث العالمية ساهمت في بلورة مفهوم الأمن الوطني وإعادة الاهتمام بدراسته بطريقه معمقه واهم هذة الأحداث هي حقبة الاستعمار التي عاشتها شعوب كثيرة عانت خلالها من حرمان الأمن وفقدان الاستقرار فدفعها ذلك إلى القيام بحركات للتحرر الوطني هدفها تحقيق الأمن الذاتي للدولة والتمتع بخيراتها ومقوماتها الاقتصادية والبشرية واستغلال كافه امكاناتها لتحقيق الأمن الوطني الشامل المتكامل .

([1]) يقول ابن خلدون في مقدمته :" لابد من السيف والقلم لضمان السلطان " وهذا دليل على إن تحقيق الأمن يحتاج إلى الفكر والقوة معا " للمزيد انظر: ابن خلدون ،**المقدمة** ،دار الجيل ،بيروت ، د ت ،ص ٣٥-٣٧.

ولكن يبدو أن مفهوم الأمن القومي تطور تبعا لتطور الوعي الإنساني الحقوقي والسياسي بعد أن كان المفهوم مقتصرا فقط على امن الدولة القومية ضد أي تهديد عسكري قد يؤثر على نظامها السياسي أو سيادتها أو مصالحها، لذا كان الأمن العسكري القائم على القوة العسكرية الرادعة هو المفهوم السائد منذ نشأة الدولة القومية عام ١٦٤٨، ولكن مفهوم الأمن القومي اخذ بالتوسع والتطور والتغير التدريجي تبعا للتطورات التي تعيشها الإنسانية وكذلك نتيجة لتشابك وتوسع وازدياد شبكة وتداخلات العلاقات الدولية.

ودخل موضوع الأمن الوطني حقبه جديدة وذلك خلال ما سمي بالعلاقات الدولية (الحرب الباردة) والتي كان خلالها العالم يعيش فترة الثنائية القطبية والتنافس المحموم بين القطبين الرئيسيين– الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – في مجالات الأمن من خلال التسابق في التسلح الذي تمثل بغزو الفضاء وصناعه الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ النووية وتطوير كل ما من شانه تهديد الأمن للطرف الآخر بل تهديد الأمن العالمي ككل ،مما أسس لبداية جديدة في مجال الأمن وهي بروز مفهوم الأمن العالمي الجماعي الذي كان يقع ضمن دائرة الخطر في ظل الصراع المحموم بين قطبي العالم (١).

وفي العقد الأخير من القرن الماضي والذي شهد انهيار الدب الروسي وتفكك المنظومة الشيوعية ،وسيطرة قوة واحدة على زعامة العالم ،أدى ذلك إلى خلق مفهوم جديد للأمن الوطني من قبل القوة العظمى في النظام العالمي ،هدفها تحقيق المصالح الذاتية الخاصة لها بحجة تامين الأمن العالمي أولا ثم الأمن الإقليمي والوطني معا بهدف الحصول على عالم مستقر امنيا ،فكثرت الحروب والصراعات وبدأ العالم يعيش مرحله ليس فيها الاستقرار ولا الراحة ،وكانت بداية العقد هي حرب الخليج الثانية التي تم فيها تجميع قوى عسكرية من مختلف دول العالم متحالفة مع الولايات المتحدة بهدف إعادة الأمن إلى نصابه في الخليج

([1]) للإطلاع على المزيد من دوافع الأمن الجماعي يمكن مراجعة : حسن الطوالبة ،**نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق** ،عالم الكتب الحديث ،اربد ،٢٠٠٥،ص ١٤-١٨.

العربـي ،أمـا الأهـداف الغيـر منظـورة فلعلهـا تـشير إلـى تـوفير الأمـن الـوطني الاميركـي أولا وأخيرا من خـلال السيطرة علـى منـابع النفط والمياة العربيـة الدافئـة والأرض الغنيـة بـالخيرات ...ولعل كل ذلـك يدلنا إلـى أن الأمـن الـوطني لـم يعد القوة العسكرية فقط بل هنـاك الأمن الاقتصـادي والاجتمـاعي والسياسي تتقدم بقوة على الأمن العسكري المعتمد على الآلة العسكرية .

إن تلازم هذة الأحداث مع ظهور مفهوم العولمة وانفتاح العالم وأزالـه العوائق مـن أمـام حركـه البـضائع والأمـوال والأشـخاص وانـسياب الحركـة فـي الـسوق العـالمي وهيمنـة الراسـماليه العالميـة وزيـادة الاعتمـاد المتبـادل بـين أطـراف القريـة الكونيـة الواحـدة أدى إلـى بـروز مفـاهيم جديـدة كمفهـوم الأمـن العـالمي والأمـن الإنساني ،فزيـادة الترابط والاعتمـاد المتبـادل بـين المجتمعـات ولـدت أنواعـا جديـدة مـن التهديـدات الامنيـه والاجتماعيـة ممـا جعلـت الأمـن ينتقـل مـن مرحلـه الأمـن الفردي الخـاص بقطـر أو إقليم معين إلـى جعلـه مسؤولية دوليـه مشتركه بـين بنـي البشر أجمعين ،فأصبح هنـاك مـا يسمى "عولمـة الأمن " لأن القرارات التـي تتخذ أو الأحداث التـي تقـع فـي أي مكـان فـي العـالم أصبحت تـؤثر فـي الأمـن الـوطني لكافه الدول مما جعل الأمن العالمي مطلب هام من مطالب البشرية اليوم، وأدى ذلك كلـه إلـى صياغة نظريـة تقوم علـى أسس جديدة للأمـن الـوطني وخاصـة فـي ظل ظروف لم تعد فيها أفكار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية واضحة حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدوليـة بل أصبح هنـاك وحدات مـا فـوق الدولـة والتـي أحيانـا تمتلـك قـوة تفـوق قـوة الدولـة ،كهيئـة الأمـم المتحـدة والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الغير حكومية ،بالاضـافه إلـى وحدات مـا دون الدولـة التـي لا تقل أهميـه عن الدولـة ومـا فوقهـا ،بالاضـافه إلـى المنظمـات التـي تقـع خـارج إطـار سيطرة الدولـة والتـي أصـبحت كلهـا مـن تحـديات الأمـن القـومي المعاصـر وهـذا مـا سنبحثه بالتفصيل عنـد الحـديث عـن ملامـح النظـام العالمي الجديد وأثرة على الأمن بشكل عام وعلى الأمن الوطني تحديدا ولكن قبل

ذلك يجب أن ندرك إن الأمن الشامل لا يقوم إلا على أركان أربعة نجملها فيما يلي([1]):

١. التخطيط : أي الارداة وتوظيف العلم والمعرفة بعيدا عن التخبط والعشوائية.
٢. القيم والمثل : وهي الموجهات التي تبين الغاية من التخطيط.
٣. الثقافة والفكر: وهي توجه ما لدى الإنسان من ثورات ورغبات وطاقات وتوجهها إلى الطريق الصحيح.
٤. التوازن في تحقيق أهداف الفرد والجماعة من ناحية والموازنة بينها وبين المتغيرات المحيطة من ناحية أخرى .

([1]) حسن عبد الله عايد ،مصدر سابق ، ٣٣.

الفصل الثاني

بنية النظام الدولي

- أطراف النظام العالمي .
- ملامح النظام العالمي المعاصر.

الفصل الثاني

بنية النظام العالمي

من غير المنطق أن نبحث اثر النظام العالمي الجديد على عناصر الدولة ومنظومة الأمن فيها وعلى عناصر قوتها دون أن نعرف ماهيّة وبنية هذا النظام ،ويسبق ذلك أن ندخل إلى تعريف المفهوم لنوفر مدخلا مناسبا للموضوع ،فقد تصدى كثير من الباحثين والمفكرين لتعريف "النظام الدولي " ونقتطف هذة التعريفات الهامة لبعض المفكرين ومنها:

- التعريف الذي قدمه (اناتول رابوبورت) والذي يقول فيه :" إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام ".([١])
- أما (مورتن كابلان) فيعرف النظام بأنه :"مجموعهم المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجه كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما ان بينها مجموعه من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية " ([٢]).
- أما (جورج مودلسكي) فانه يعرف النظام الدولي بأنه :" نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية " ([٣]).
- أما (ستانلي هوفمان) فقد عرفه بأنه:"عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الاساسيه في السياسة الدولية "([٤]).
- أما (هولستي)فانه يعرف النظام الدولي على انه :" تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة " ([٥]).

([1]) جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمه د . وليد عبد الحي ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥، ص ١٠٠.

([2]) المصدر السابق ،ص ١١٣.

([3]) المصدر السابق ، ص١١٤.

(4)keneth waltez, **theory of international politics** , reading: mass addis- Wesley publishing company ,1979 ,p162.

([5])k,j,holesti**, international politics** ,afrome work for analysis prentice –hall.inc ,1967.p9.

- أما (أنتوني دولمان) فأنة يعرف النظام ألدولي بأنة :"أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات ألمختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة ".([1])
- أما (جورج لنكولن) فأنة يرى النظام الدولي عبارة عن :"ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين ".([2])
- ويرى البعض ان النظام الدولي هو :"عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي هي في الغالب تخص العلاقات بين الدول" .([3])

إن تمحيصا بسيطا لهذة التعريفات التي قدمها كبار الباحثين والعلماء الذين درسوا النظام العالمي يبين لنا وبما لا يدع مجالا للشك أن النظام الدولي يتمحور حول عمليه هامه بين مجموعات محددة وهذة العملية هي التفاعل الذي يشكل ما يسمى بشبكه العلاقات بين هذة المجموعات (الوحدات)التي قامت بعمليه التفاعل ولعل شبكة العلاقات الناتجة عن هذا التفاعل هي التي تخلق الترابط والاعتماد بين هذة الوحدات وترفع منسوب التداخل فيما بينها لتصل إلى مرحله عدم الاستغناء عن بعضها البعض كما حصل في الوقت الحاضر الذي وصلت فيه العلاقات بين الدول إلى الاعتماد المتبادل لدرجه أصبح من العسير الحديث عن شؤون داخليه وشؤون خارجية مفصولة عن بعضها البعض فالداخل يؤثر في الخارج بشكل يصعب فيه فصل الأشياء عن بعضها البعض .

([1]) سعد حقي توفيق ،**مبادئ العلاقات الدولية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،(ب ت) ص ص٤٢ ،٤٣.

([2]) المصدر السابق ، ص ٤٣.

([3])Lyon peter ," **New States and International Order** "in James Allen "The Bases of International Order Oxford University press ,London ,1973,p25.

هذا وقد نظر كثير من الباحثين والمفكرين لشكل النظام الدولي وقدموا تصورات عظيمة وكبيرة في هذا الإطار وقد كان من أبرزهم (مورتن كابلان)حيث وضع (كابلان) ستة نماذج لنظم دوليه افتراضيه وهي([1]) :

١. نظام توازن القوى : وهو نظام دولي اجتماعي واللاعبين الرئيسيين فية هم الدول القومية، ويفضل أن لا يقل عددهم عن خمسة لاعبين وذلك لكي يتمكن النظام من أداء وظائفة بفعالية ،حيث يرى بعض المفكرين أمثال (كارل دويتش) انه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسية في هذا النظام فان ذلك يساهم في استقراره ،بمعنى أن الصراع يخف عندما يزداد أقطاب هذا النظام ، بينما يرى آخرون أمثال (كينيث وولتز) ان النظام الثنائي القطبية فيه استقرار أكثر من المتعدد الأقطاب،([2]) وقد ساد هذا النموذج في العلاقات الدولية في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. واستخدمت الحكومات هذا المبدأ في ذلك الوقت للمحافظة على السلام. والواقع أن توازن القوى يحدث إذا لم تتمكن دولة واحدة أو تحالفٌ من الدول من مهاجمة دولة أخرى أو تحالف مقابل. وإذا ما تمكنت دولة واحدة من بناء قوتها العسكرية يمكن لمجموعة من الدول الضعيفة المواجهة أن تبني تحالفًا مؤقتًا رادعًا ضد الدولة الأولى، وبهذا لن تتمكن الدولة القوية من مهاجمة أيٍّ من الدول الضعيفة، لخوفها من هجوم مضاد عليها من الدول المتحالفة.

٢. نظام ثنائي القطبية المهلهلة(المرن): وابرز ملامحه هو وجود كتل كبرى مثل الناتو وحلف وارسو مع وجود قوة كبرى داخل كل تكتل مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا).

([1]) جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،مصدر سابق ،ص ص١٣٠،١٢٩.

- أيضا :سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ،ص ١٠٨ –١١٠.
- أيضا : محمد محمود أبو غزله ، **القوة تحكم العالم** ، ط١ ،عمان ،١٩٩٧، ص١٩ –٢١.

([2]) ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية** ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،١٩٨٥،ص٤٨–٥٤.

٣. نظـام القطبيـة الثنائيـة الـصلب (المحكـم) :يختلـف عـن سـابقه فـي أن الأطراف المشاركة في هذا النظام هي اقل من سابقه.
٤. النظـام العـالمي : وابـرز مـا فيـه هـو وجـود طـرف عـالمي يقـوم بوظـائف مختلفة تجاة أطراف النظام في النظـام الثنـائي القطبيـة المـرن وتتخـذ فيـه القـرارات طبقـا للمـصلحة الدوليـة ككـل ،ويمتـاز بإمكانيـة ظهـور صـراع المصالح.
٥. النظام الهرمي(Hierarchical) وهو نوعين :موجه وغير موجه وهو قائم علـى أسـاس وظيفـي ولـيس علـى أسـاس إقليمـي سياسـي ،ويختلـف الموجـه عن الغير موجه في انه يعمل وفقا للقواعد السلطوية والديكتاتورية بينما غيـر الموجـه يعمـل وفـق القواعـد الديموقراطيـة وأطرافـه الاساسـيه هـي جماعـات الـضغط ولـيس الـدول ويتسم بدرجـه كبيـرة مـن الاسـتقرار وتـوفر قنوات الاتصال التي تسهل السيطرة والتحكم .
٦. نمـوذج الوحـدة المعترضـة : ويمتـاز بظهـور دول صـغرى تمتلـك قـوة نوويـة وبسبب خـوف كـل طـرف مـن الأخـر فـان هـذا النظـام يتجـة نحـو الاسـتقرار أكثر من غيرة .

وتقـوم علـى فكـرة أن علـى الأطـراف أن لا يمارسـوا فعـلا لا يرغبـوا أن يمارسه الآخرون ضدهم ،أي أن تكون لدى كل طرف من الأطراف قناعه بـان الطـرف الأخـر قـادر علـى تدميرة ، وبالإضـافة إلـى هذة النمـاذج فقـد نّظـر آخـرون إلـى أنـواع أخـرى مـن الـنظم الدوليـة أمثـال (روزكينـس) الذي اقترح نموذجا جديدا وهو نموذج القطبية الثنائية المتعددة .

ويبدو أن كثيرا من هذة النماذج قد عاشتها البشرية في مراحلها المختلفة وخاصـة بعـد معاهـدة (وسـت فاليـا) ١٦٤٨[١] التـي كانـت بمثابـة نقطـة التحـول

([1]) وهو الوقت الذي انتهت فية الحروب الدينية وولدت فيه الدولة القومية في أوروبا ،حيث قامت على أنقاض النظام الإمبراطوري الذي كان سائدا في العالم ،واعتبر كثير من المفكرين إن القومية ليست نتاج قـانون طبيعـي بـل هـي نتـاج ظـروف تاريخيـة وسياسـية واقتـصادية واجتماعيـة وثقافيـة ... الـخ .يعـرف (مانشيتي) المفكـر الإيطـالي "القوميـة" بأنهـا :"مجتمـع طبيعـي مـن البشر يـرتبط مـع بعضة الـبعض بوحـدة

الرئيسية في التمييز بين أنماط النظم الدولية المختلفة والتي بموجبها انتهت الحروب بين أجزاء أوروبا ووضعت مبادئ هامه نظمت العلاقات بين هذة الدول وحددت الحدود السياسية وقررت سيادة كل دولة بشكل منفصل عن غيرها من الدول ومنعتها من التدخل في شؤون غيرها من الدول، ومنذ ذلك الحين عاش النظام الدولي متخذا أشكالا متعددة من متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية ثم أحادي القطبية ، ولعل أهم ما جاءت به معاهدة سلام ويستفاليا ١٦٤٨م ما يلي[١]:

١. فتحت المجال أمام الملوك والرؤساء لعقد المؤتمرات والمقابلات على هيئة مؤتمر.

٢. اعتمدت مبدأ المساواة بين الدول بغض النظر عن نظمها الداخلية، ملكية أو جمهورية، وأيضاً مذاهبها الدينية كاثوليكية أو بروتستانتية، وتعتبر بداية الطريق لعلمانية العلاقات الدولية.

٣. اعتماد نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة بدلاً من المؤقتة.

هذا ويستمد النظام الدولي شكله من بنيتة وتكوينة وطبيعة التفاعل بين مكونات البنية ذاتها ، ويتم التفريق بين الأنواع ألمختلفة من هذة النظم باختلاف عدد ألاعبين الرئيسيين في هذا ألنظام بالإضافة إلى نمط التفاعلات السائدة بين أجزاء البنية ،فمثلا النظام المتعدد القطبية هو نظام شهدتة البشرية كثيرا عندما وجد على قمة الهرم فيها مجموعة من الدول التي تمتلك القوة السياسية والعسكرية والنفوذ بكافة اشكالة ولعل القرن التاسع عشر شهد خير مثال لهذا النموذج الذي تمثل بوجود دول قوية مثل فرنسا وبريطانيا وبروسيا وألمانيا وروسيا والنمسا

الأرض والأصل والعادات واللغة بسبب الاشتراك في الحياة والشعور الاجتماعي " انظر:ساطع الحصري ،**ماهي القومية** ،دار العالم لملايين ،١٩٦٣،ص ٤٠.

(1)) بطرس، بطرس غالي وعيسى ، محمود خيري ، **المدخل في علم السياسة**، الأنجلو ، الطبعة السابعة، القاهرة ١٩٥٩م، ص(٣٤٥، ٣٤٦).

إضافة إلى ايطاليا والتي كانت تمتاز بأنها متعادلة مع بعضها البعض من حيث امتلاك مكونات القوة وعناصرها .

أما النظام الثنائي القطبية فكان القرن العشرين خير شاهد على وجوده حيث تمثل بوجود قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ،وفي هذا النموذج تكون هاتين القوتين هما قطب الرحى الذي تدور في فلكة بقية دول العالم منقسمة على نفسها تميزها علاقات التنافس والصراع في كل المجالات وخاصة في القوة العسكرية والاقتصادية كما حصل خلال فترة الحرب الباردة والتنافس الرهيب الذي كان يحصل بين قطبي العلاقات الدولية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،ولعل وجود تجمع يضم كل مجموعة من هذة الدول تحت لوائه هو ابرز ما يدل على حدة التنافس وشدتة ،حيث كان حلف الناتو وحلف شمال الأطلسي بمثابة كبشين متصارعين يضمان في اطارهما دولا كبرى جمعتها عوامل الجغرافيا والتاريخ مع بعضها البعض .

من الصعب الحديث عن نظام دولي دون وجود بعض المكونات الهامة والتي تضمنتها التعريفات السالفة الذكر وهي وجود أطراف فلا بد من تفاعل بين هذة الأطراف مما ينتج عنها غايات وأهداف ومصالح هي التي تشكل بمجموعها ما يمكننا أن نسمية النظام الدولي ،وهذا الحديث ينقلنا إلى موضوع أخر ألا وهو عناصر(أطراف) ومكونات هذا النظام .

المبحث الأول

أطراف النظام الدولي

١.الدول:

رغم التغير الكبير الذي حدث في بنية وتركيبة وتفاعلات النظام الدولي إلا أن كل نظريات العلاقات الدولية من الواقعية مرورا بالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وصولا إلى نظرية النظام العالمي الجديد التي طرحها (مانويل فاليرشتاين) ما زالت تعتبر الدولة هي اللاعب الرئيسي والفاعل الأول في العلاقات الدولية .

٢.المنظمات الدولية:

لقد فرضت الظروف الدولية التي مرت بها الإنسانية وخاصة الحروب العالمية وجود منظمات تجمع في إطارها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها تجاه تنميه المجتمع الإنساني وتقوم بوظائف متعددة خدمة للبشرية وحماية لها ،كوظائف الأمن الجماعي والسلم الدولي وحماية المهجرين واللاجئين والمساهمة في التعليم والتنمية الإنسانية .. الخ ولعل ابرز هذة المنظمات هي عصبة الأمم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٩٤٦م أُلغيت عصبة الأمم وأسست بدلا منها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ م أي بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتعهد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي لكنهم لم يكلّفوا قوات دولية دائمة لدعم هذا التعهد آنذاك ، وقد كان لهذه المنظمات دور كبير كفاعل مهم وطرف من أطراف العلاقات الدولية ([١]).

ويرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن المنظمات الدولية ليست أكثر من لاعب ثانوي في العلاقات الدولية وذلك لان القرارات التي تصدر عنها ليست أكثر من توصيات ليس لها تأثير ملزم ([٢])،ولكن في الواقع يظهر لنا تزايد أهمية ودور القانون الدولي في ضبط العلاقات الدولية ناهيك عن تطور منظومة

([1]) للمزيد انظر:حسن نافعة ،**الأمم المتحدة في نصف قرن** ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد ٢٠٢، الكويت ،١٩٩٥.

([2]) ميرل مارسيل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ،ترجمة حسن نافعة ،دار المستقبل العربي ،القاهرة ،١٩٨٦،ص ٣٤٦.

القيم الإنسانية الأخلاقية التي أصبح لها قوة القانون في التأثير على سلوك الدول في العلاقات الدولية ،ومثال ذلك أن الأمم المتحدة أصبح لها القدرة على فرض العقوبات الرادعة في كافة المجالات على الدول التي تمارس العدوان أو تنتهك حقوق الإنسان أو تمارس الغطرسة وترفض الانصياع للشرعية الدولية وكذلك فان الدول أصبحت تدعم مواقف وقرارات الأمم المتحدة في قطع المساعدات أو إيقافها أو ممارسة المقاطعة الاقتصادية وغيرها ضد الدول التي تخالف قواعد القانون الدولي ،ولعل التطور التاريخي للعلاقات الدولية يحتوي على كثير من الأمثلة في هذا الإطار ،ولكن وبعد تغير شكل النظام العالمي وهيمنة قوة واحدة على العلاقات الدولية وهي الولايات المتحدة فقد أصبحت القرارات الدولية خاضعة لما تراة الولايات المتحدة وبما يصب في مصلحتها أولا وهذا ما ميز النظام العالمي الجديد المصبوغ بالصبغة (العولمية) التي يرى كثير من الباحثين في العلاقات الدولية إنها (أمركة)أولا وقبل كل شيء واثّر كثيرًا على هذه الهيئة العالمية كلاعب مهم في العلاقات الدولية([1]).

٣.اللاعبون الثانويون(الشركات المتعددة الجنسية ،المنظمات غير الحكومية :

إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والتي هي لاعب أساسي ورئيسي في العلاقات الدولية يوجد أطراف أخرى أصبحت ذات تأثير في العلاقات ألدولية وخصوصا في عقود ما بعد منتصف القرن العشرين وذلك بسبب التطور الكبير في المجالات كافة السياسية والاقتصادية -خصوصا – والثقافية والعلمية والتكنولوجية وغيرها ،ولعل ابرز هذة الأطراف هي :

- الشركات المتعددة الجنسية :

([1]) يرى كثير ممن لهم خبرة وباع طويل في الشأن الدولي والأمن العالمي ضرورة وجود حكومة عالمية تساهم في تطوير الجهود الانسانيه لتنظيم الحياة على هذا الكوكب ، هذا وقد تنادت مجموعات كبيرة من الخبراء الدوليين في بداية التسعينات من القرن الماضي لوضع تصور "لإدارة شؤون العالم "أي إيجاد طريقه يدار فيها المجتمع الدولي وتحقق مصالح كل الشعوب، من خلال اتساع تطبيق القانون الدولي مثلا وقد تم ذلك بطرح مبادرة ستوكهولم ،لإنشاء لجنة تعنى بإدارة شؤون المجتمع العالمي ... للمزيد انظر :تقرير لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي " في ، مجموعه من المترجمين ،**جيران في عالم واحد**، ، مراجعة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠١، الكويت ،١٩٩٥ ، ص١٣ -٢٢.

أنة تعبير يطلق على الشركات الكبرى الضخمة والتي تنشئ وتقيم فروعا لها خارج الوطن ألام الذي ولدت فيه بغية تحقيق الربح وتعظيم قدرتها وهيمنتها المادية والاقتصادية وكذلك السياسية حيث أن كثيرا من هذة الشركات أصبح تلعب أدوارا سياسية وتؤثر على مسار السياسة الداخلية والخارجية لكثير من الدول(١) ،كيف لا وكثير من هذة الشركات أصبح رأسمالها يفوق عشرات المرات دخل كثير من الدول الكبيرة ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة بالإضافة إلى أن عدد العاملين في بعض الشركات يفوق عدد سكان كثير من الدول ،وتتركز اغلب نشاطات هذة الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات – وخصوصا بعد ثورة الاتصالات الهائلة التي تعيشها البشرية – وقطاع النفط والتامين والسياحة ... من القطاعات الهامة والرئيسية ،ولعل سيادة النظام العالمي الجديد المبني على الفكر الرأسمالي هو ما جعل هذة الشركات تنمو بشكل كبير يفوق حدود التصور وذلك بسبب تلاقي المصالح ما بين الرأسمالية الاقتصادية التي تتبعها كثير من الدول وبين مصالح هذة الشركات .(٢)

- المنظمات غير الحكومية(٣):

في فترة ما بعد السبعينات من القرن ألماضي دخلت أطراف أخرى كفاعل في العلاقات الدولية والتي كان بعضها ما فوق الدولة والبعض الأخر ما دون الدولة وقد كانت المنظمات غير الحكومية جزء من هذة الأطراف ،حيث تتكون هذة المنظمات بتضامن وتعاون بين الأفراد بعيدا عن التوجية الحكومي ،وقد

([1]) انظر:انطونيوس كرم ،**العرب أمام تحدي التكنولوجيا** ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد ٥٩، ١٩٨٢.الكويت ،ص ٦٧-٩٧.

– محمد السيد سعيد،الشركات **عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية** ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد ١٠٧، الكويت ،١٩٨٦، ص١٣ -٢٠.

([2]) سيتم الحديث عن الشركات المتعددة الجنسية بشكل موسع عند حديثنا عن تأثير النظام العالمي الجديد على القوة الاقتصادية كأحد عناصر الأمن الوطني وقوة الدولة لكثير من الدول .

([3]) للمزيد انظر: تقرير "لجنة إدارة المجتمع العالمي ،مصدر سابق ،ص ص ٢٦٦ -٢٦٧.

تكون هذة المنظمات محلية وقد تكون دولية أو إقليمية أي أنها قد تجمع في إطارها أفرادا من دول وقوميات مختلفة يجمعهم هدف مشترك وهو تحقيق ما يصبو إلية البشر في كافه أنحاء المعمورة ،أي أنها أصبحت تركز على البعد الإنساني وتحقيق أهداف مشتركة تخدم البشر جميعا ،ومن ابرز هذة المنظمات هي الأحزاب السياسية النقابات المختلفة ،الاتحادات ، الجمعيات ... الخ ،وقد بدأت هذة المنظمات تلعب دورا كبيرا وفاعلا في إطار العلاقات الدولية خصوصا في الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أصبح العالم يوصف بأنه قرية كونية وما وفرتة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خدمات كبيرة سهلت تواصل هذة المنظمات مع بعضها البعض خارج الأطر والقيود الحكومية للدول ،وهو ما يوحي بان العلاقات الدولية أصبحت تتجة نحو التركيز على البعد الإنساني ضمن خطاب عالمي مشترك تفهم مفرداتة الإنسانية جمعاء.([1])

كان لابد لنا ولكي نتعرف على ماهية النظام العالمي المعاصر من إيراد المعلومات السالفة الذكر فيما يخص التنظير لنماذج النظم والى بيان أطراف النظام والفاعلين فيه ،أما فيما يتعلق بالنظام العالمي المعاصر فأنة لابد من التطرق إلى الظروف التي مهدت لتحول العالم من النظام الذي كان سائدا فيه – الثنائي القطبية– إلى النظام الأحادي القطبية الذي تعيش في ظله البشرية .

المبحث الثاني

ملامح النظام العالمي(الجديد) المعاصر

لاشك أن النظام العالمي المعاصر وصل إلى ما وصل إلية من خلال سياق تاريخي وتسلسل للأحداث ينبغي التعرف علية لتتضح الصورة وتتضح

([1]) للمزيد من المعلومات انظر: ميرل مارسيل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ،مصدر سابق ،٣٨٣.

– لقد شهدت العقود الأخيرة تزايدا كبيرًا في أعداد المنظمات غير الحكومية وخصوصا العاملة في مجال حقوق الإنسان حي بلغ عددها عام ١٩٩١ حوالي ٣٣٦٠٠ منظمة ووصل إلى ٤٤٠٠٠ منظمة عام ١٩٩٩.المصدر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠.

معالم النظام العالمي المعاصر بجلاء ،أما من حيث السياق التاريخي فقد جاء النظام العالمي كحالة ولادة طبيعية للنظام الذي ساد البشرية حوالي نصف قرن من الزمان وهو النظام الثنائي القطبية الذي نتج عن تربع القوى المنتصرة على قمة عرش العالم بعد خروج القوى الأخرى التي كانت تعد من اللاعبين الرئيسيين في العلاقات الدولية منكسرة ومنهكة وتحتاج إلى سنوات طويلة لإعادة البناء والأعمار وإصلاح ما دمرته الآلة العسكرية ،فقد جاء المنتصرون ليكتبوا التاريخ من جديد ويحددوا ملامح المرحلة القادمة من حياة البشرية ،فوجد ما عرف بتاريخ العلاقات الدولية بالمعسكر الشرقي ممثلا بالاتحاد السوفيتي الذي كان يسير وفق الايدولوجية الاشتراكية ويمثلة حلف "وارسو" كذراع عسكرية ،والمعسكر الأخر هو المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة التي تسير وفق الايدولوجية الليبرالية وتتخذ الرأسمالية شعارا لها ،ويمثلها حلف "الناتو " كذراع عسكرية .

وخلال هذة الحقبة من التاريخ الإنساني سعت البشرية إلى التخلص من الآثار السلبية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال تأسيس منظمه عالمية تتحدث بخطاب عالمي يكون فيها موطئ قدم لكل الدول وتحمل رسالة الإنسانية جمعاء وتتحدث بخطاب عالمي يفهمه الجميع مستخدمة مفردة :أل نحن " وليس "ألانا " وذلك من خلال منظمات وهيئات ومؤسسات هدفها وغايتها توفير الأمن والسلم العالميين .

ولقد تميزت هذة الحقبة التاريخية بما عرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"الحرب الباردة " التي كانت سمتها الأساسية هي التنافس المحموم والتوتر الشديد بين القطبين الرئيسيين في العلاقات الدولية وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،حيث كان يسعى كل طرف لامتلاك اكبر كم من الأسلحة وكذلك أقصى ما يمكن من تكنولوجيا عالية في مجال السلاح وخصوصا السلاح النووي والصواريخ العبرة للقارات والرؤوس النووية([1]) لدرجة إن كثير من الباحثين

([1]) تمتلك أمريكا الآن أكثر من نصف مخزونات العالم من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .تتوزع الرؤوس النووية في العالم كما يلي:

- ١٠٥٠٠ رأس نووي في أمريكا.

في شؤون العلاقات الدولية أطلق اسم "العصر النووي " على تلك الفترة ([1])،وقد تميزت هذة الفترة بخوف شديد لكل طرف من الأخر وتعالي الأصوات للرقابة على التسلح والحد منها قدر الأمكان ،مما دفع بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في بداية السبعينات إلى دخول مرحلة جديدة وهي المفاوضات للحد من الأسلحة النووية وذلك في إطار ما عرف باتفاقية "سالت "([2]) مما خلق

- ١٠٠٠٠ رأس نووي في روسيا
- ٤٦٤ رأس نووي في فرنسا.
- ٤١٠ رأس نووي في الصين.
- بين ٢٠٠ و ٤٠٠ رأس نووي في إسرائيل.

حسب العالم" وليام بلوم" في كتابه الشهير "أمريكا الدولة المارقة"أننا لوعدنا إلى الوراء منذ ولادة السيد المسيح وحسبنا السنوات والأيام والساعات وصرفنا في كل ساعة ٢٠ ألف دولار حتى عام ٢٠٠٠ ، فإن النتيجة هي أقل من ميزانية أمريكا العسكرية في سنة واحدة.الحساب كما يلي:

٢٠٠٠×٣٦٥×٢٤×٢٠ألف=٣٥٠ مليار دولار، بينما الميزانية العسكرية لأمريكا تتجاوز الآن ٤٠٠ مليار دولار في السنة .بل إن الميزانية العسكرية كما حسبتها شخصياً منذ ميلاد السيد المسيح وحتى القرنين القادمين أي حتى نهاية القرن الثاني والعشرين هي أقل أيضاً كما هو واضح فيما يلي:

٢٢٠٠×٣٦٥×٢٤×٢٠ ألف=٣٨٥ مليار دولار . المصدر : المهندس عبد اللطيف زرنه جي، **المعقول وغير المعقول في القرن الحادي والعشرين** ،الموقع الالكتروني للجمعية الكونية السورية ،. www.ascssf.org.sy تاريخ ٢٠٠٨/٢/١.

([1]) للمزيد يمكن مراجعة :عبد الله محمد آل العيون ،**نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث** ،دار البشير ،عمان ،١٩٨٥، ص ٣١٢.

([2]) شهدت فترة الحرب الباردة توقيع العديد من المعاهدات بينها حيث أبدى بعض الرؤساء الأمريكيين خلال تلك الفترة رغبة كبيرة من أجل تخفيض عدد القوات العسكرية وابدوا اهتماماً واضحاً بمفاوضات الحد من التسلح وخاصة الرئيس ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) وجيرالد فورد(١٩٧٤-١٩٧٧) وجيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) كما أنهم حاولوا القيام بصلات شتى لقيت في بداية الأمر معارضة عنيفة في الفروع العسكرية ثم تعرضت العلاقات الأميركية السوفيتي إلى التعثر والمواجهة مما أدى إلى عرقلة مفاوضات الحد من التسلح وخاصة في فترة رئاسة الرئيس "رونالد ريغان" صاحب مبادرة "الدفاع الإستراتيجي " أو "حرب النجوم " وبعد ذلك استأنفت إدارة ريغان مفاوضات الحد من التسلح واستمر هذا الأمر إلى عهد الرئيس جورج بوش (الأب) وكان من أهم المعاهدات التي ووقعت بينهما:-

١. معاهدة (سولت١) وقعها الرئيس "نيكسون" والسكرتير العام للاتحاد السوفياتي "ليونيد برجنيف" عام ١٩٧٢ وكان أهم بنودها :وضع قيود وحدود مؤقتة على القذائف النووية الإستراتيجية. كما دعت للحد من الصواريخ المضادة للقذائف عابرة القارات.
٢. معاهدة (سولت٢)عام ١٩٧٩:

مرحلة جديدة من مراحل حياة النظام العالمي وهي ما عرف بأدبيات العلاقات الدولية بمرحلة "الوفاق " والتي استمرت طوال عقد السبعينات من القرن العشرين وتميزت بزيادة التعاون بين القوتين ،تلاها مرحلة أخرى هي مرحلة "الانفراج الدولي " والتي كانت نهايتها معاهدة "سولت ٢" التي كان لها الدور الأكبر في تقليل وتجميد عدد الصواريخ العلبرة للقارات مما اشعر العالم بالانفراج والارتياح ،ولكن رفض الكونجرس الاميركي التصديق على هذة المعاهدة أدى إلى عودة شبح الحرب الباردة من جديد مما جعل المعسكر الشرقي يشعر بعدم الثقة تجاه الولايات المتحدة ويتشكك بصدق نواياها ، وكانت النقطة الأبرز في التحول في النظام العالمي هو الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي والتي بدأت تسير نحو الانفتاح والتعددية والليبرالية والتي دفعت بالقوميات المختلفة التي يحويها الاتحاد السوفيتي إلى التململ والرغبة في الانفصال وخصوصا مع ظهور

وكانت تهدف إلى وضع قيود على التحسينات في مختلف الأسلحة ووضع سقف لعدد المركبات المعدة لإطلاق الصواريخ ولكن هذه المعاهدة ورغم التوقيع عليها من قبل الرئيس الأميركي كارتر والزعيم السوفياتي "ليونيد برجنيف" إلا أنها لم تحض بمصادقة الكونغرس بسبب تدخل الإتحاد السوفياتي في أفغانستان في نهاية كانون أول عام ١٩٧٩.

٣. معاهدة الحد من القوات النووية متوسطة المدى:

تم التوقيع على هذه المعاهدة عام ١٩٨٧ من قبل الرئيس رونالد ريغان والزعيم السوفياتي "ميخائيل غور باتشوف" والتي نصت على إلغاء فئة كاملة من القذائف النووية حيث جرى تدمير صواريخ من طراز "كروز"، اي تدمير جميع الأسلحة الأمريكية والسوفييتية الصاروخية النووية التي تطلق من اليابسة، ويبلغ مداها بين ٥٠٠ و٥,٥٠٠كم، ، أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي احتجت (روسيا) وهي القوه العظمى النووية الوريثة لتركة الاتحاد السوفياتي السابق والتي أصبحت بيدها أزرار الترسانه النووية لذلك عهدت الولايات المتحدة إلى توقيع بعضاً من المعاهدات معها بخصوص الحد من التسلح النووي كان أهمها:

١. معاهدة (ستارت ١): ووقعت عام ١٩٩١ وسميت معاهدة الحد من الأسلحة النووية البعيدة المدى وكانت تهدف أيضاً إلى خفض وتحديد الأسلحة الهجومية بين الدولتين.

٢.معاهدة (ستارت ٢): ووقعت عام ١٩٩٣ من قبل جورج بوش (الأب) والرئيس الروسي "بوريس يلتسن" وكانت تهدف إلى خفض الأسلحة الاستراتيجية عن طريق خفض القوات النووية في كلا البلدين وتعد أهم الاتفاقيات التي أنهت المواجهة النووية التي ميزت الحرب الباردة لأكثر من أربعين عاما.

المصدر: مجلة الديمقراطية والدفاع وكالة الإعلام الأمريكية، ١٩٩٤، ص٤٢.

المشاكل الاقتصادية وتفاقمها حيث برزت الفجوة الكبيرة بين الاتحاد السوفيتي ودول الغرب المتطورة اقتصاديا سواء من حيث كميات الإنتاج أو نوعيتها أو فاعلية الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية الهائلة (١)،إضافة إلى التحركات الاجتماعية الدافعة نحو المزيد من التحرر من قيود الاشتراكية ،وقد تبنى الرئيس (غورباتشوف) سياسة جديدة تهدف إلى الإصلاح وسماها إعادة البناء (البيروسترويكا) (٢) ولكنها كانت عاجزة عن اللحاق بركب النظام العالمي بسبب ما واجهته من مشكلات داخلية–اجتماعية واقتصادية وقومية وثقافية – بالدرجة الأولى وخارجية ثانيا ،مما دفعه إلى توقيع المعاهدات والاتفاقيات القاضية بتخفيض عدد الأسلحة النووية والتخلي عن إنتاجها وضبط التسلح وقد تجلى ذلك بالتوقيع على اتفاقية (ستارت ٢) عام ١٩٨٩ ،ومحاولة جمهورياته الانفصال والسير في فلك النظام الليبرالي الغربي وذلك بسبب التعطش الكبير للحريات الفردية والتخلص من القيود الاشتراكية ،كل هذة العوامل فتحت شهية الغرب ممثلا بالولايات المتحدة إلى التقدم نحو القيادة والهيمنة على عرش العالم وهو ما عبر عنه الرئيس الاميركي جورج بوش الأب في عام ١٩٩١ بقوله :"إن

([1]) للمزيد انظر: حميد حمد السعدون ،**فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي** ،دار الطليعة العربية لنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠١،ص ٢٣-٣٤.

([2]) للمزيد انظر: ميخائيل غورباتشوف ، **البروسترويكا** ،ترجمة محمد شومان وآخرون ،دار الفارابي ،بيروت ،١٩٨٩.

- كان هناك كثير من المؤشرات الدالة على قرب نهاية الحرب الباردة –أي بوادر انهيار الاتحاد السوفيتي –ومنها :فقد سمح جورباتشوف بنقد سياسات الحكومة. واقترح أن يكون الاقتصاد السوفييتي مثل اقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية. بالإضافة إلى ذلك، سمح السوفييت لبلدان أوروبا الشرقية الحليفة بكثير من الحرية. ونتيجة لذلك، طبقت هذه الدول الأوروبية الشرقية، وبشكل سريع، الحكم الديمقراطي واعتمدت البلدان أيضًا النمط الاقتصادي الغربي بموافقة من السوفييت. في عام ١٩٩٠م تم الاتحاد بين شطري ألمانيا الشرقي والغربي في دولة واحدة غير شيوعية. وفي عام ١٩٩٠م أيضًا اتفقت دول حلف الناتو وحلف وارسو على الحد من التسلح بتدمير معظم قواتهما غير النووية في أوروبا. وفي عام ١٩٩١ اتفقت دول حلف وارسو على إلغاء الحلف، وفي نفس السنة وقَّعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سابقًا) معاهدة تحديد الأسلحة الاستراتيجية (ستارت). وفرضت على الطرفين تقليص حجم الصواريخ النووية بعيدة المدى وكذلك القاذفات إلى نحو الثلث، وبهذا اقتنع عدد كبير من الناس بأن الحرب الباردة قد انتهت.

الولايات المتحدة ستقدم الصداقة والقيادة للعالم " ،وقد لعبت الأحداث الدولية دورا في تحقيق هذة الطموحات حيث جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم فرص الحصول على قيادة العالم للولايات المتحدة على طبق من ذهب ،حيث زحفت الجيوش الجرارة للولايات المتحدة ودول التحالف الغربي باتجاه الخليج العربي مما أعطى إشارة البدء للعالم بنهاية حقبة من تاريخ البشرية وبداية حقبة أخرى وهي نظام عالمي جديد تسوده قوة واحدة تمتلك الأموال والجيوش والتكنولوجيا (١)...وغيرها

([1]) يضاف للأسلحة النووية التي اشرنا إليها سابقاً مخزون الأسلحة الكيمائية السامة التي تقدر ب١٠٠ ألف طن في أمريكا ولاسيما غاز الأعصاب VX وكذلك ٥٠ ألف طن في دول الاتحاد السوفيتي السابق. أضف إليها كميات هائلة من الأسلحة البيولوجية الفتاكة، إذ أن ١ غرام منها يكفي لإبادة مدينة كاملة سكانها مليون إنسان.

برغم القدرات التدميرية الهائلة للقنابل النووية والتي يتراوح طاقاتها من١٠ كيلو طن ولغاية ١٥٠ كيلو طن من مادة TNT فقد صنعت قنابل هيدروجينية أشد فتكاً تتراوح طاقاتها من١ إلى٥٠ ميغاطن من مادةTNT ،إذ الجدير بالذكر أن كافة القنابل التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية يعادل مجموعها٢ ميغا طن من مادة TNT بينما المتوفر حالياً١٠٠٠٠ ميغا طن من القنابل النووية، أي ٥٠٠٠ ضعف عن الحرب العامية الثانية. لقد أصبحت كلٍ من القنابل النووية الاندماجية والهدروجينية من الماضي وأسلحة قديمة بائدة. الآن تصنع قنابل حديثة من ذرات أثقل من اليورانيوم كلفة الغرام الواحد تقدرب ٥ مليون مليار دولار ، أي ما يعادل دخل الكرة الأرضية ١٠٠ سنة.تعتمد هذه القنابل على عنصر الأمير كيومAmوعنصر الكليفورنيومCf.بل تطور الامر أبعد من ذلك.إذ أصبحوا يعلنون عن حروب استباقية بدون أعداء حيث ذكرت جريدة الشرق الأوسط العدد ٩٤٩١ تاريخ الاثنين ٢٠٠٤/١١/٢٢عن مشاريع أمريكية مستقبلية لتطوير قنابل من المادة المضادة لا تخلف ملوثات إشعاعية. حيث إذا اتحد الإلكترون والبوزيترون المضاد أدى إلى تلاشي المادة وإلى تحرير طاقة هائلة. أطلق على المشروع " الذخائر الثورية" أو القنابل البوزيترونية. يقود هذا البرنامج" كينيث ادواردز" في القاعدة"ايغلين".

إن جزءً من مليون جزء من الغرام من البوزيترونات يحتوي على طاقة تساوي٣٨ كيلو غرام من مادة TNT أي أكثر من٧٠٠ قنبلة يدوية. وإذا كان كل كيلو غرام من وزن القنبلة النووية التي أسقطت على هيروشيما كلفته٤٠٠ مليون دولار بأسعار ذاك الزمان فإن الحصول على غرام واحد من المادة المضادة يتطلب مليارات الدولارات ويحتاج إلى١٠٠ سنة .أخيراً لنأخذ فكرة عن أسعار بعض الأسلحة وما يمكن أن تحققه من إيجابيات لو استخدمت هذه الأموال في مجالات إنسانية أخرى.

- يبلغ ثمن صاروخMX ١٢٠ مليون دولار.تكفي لبناء١٠ مستشفيات بكلفة ١٢ مليون دولار لكل مشفى.
- يكفي ثمن غواصة ترايدنت لبناء٢٠٠ ألف منزل.
- كلفة دبابة واحدة تعادل كلفة ١٠٠٠ صف مدرسي، يتسع مجموعها إلى ٣٠ ألف طالب.

من مقومات القوة ،وانهار الاتحاد السوفيتي وانقسم إلى دول ودويلات جديدة حصلت على استقلالها على أساس قومي وانضمت معظمها إلى النظام الرأسمالي الليبرالي الغربي .

أما من حيث التعريف فقد تصدى كثير من الباحثين لمفهوم (العالمية) (Globalism) وقدموا له التعاريف المختلفة والتي من أبرزها :

١. تعريف **محمد عابد الجابري** والذي يتفق فية مع رأي د. محمد عماره حيث يقول: " أن العالمية تشير إلى الطموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى هي انفتاح المحلي على ما هو عالمي أو كوني، وبالتالي فإن العالمية هو طموح مشروع يعكس الرغبة في الانفتاح على الآخر بهدف تبادل الأخذ والعطاء، وبهدف الحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات، وهكذا يمكن النظر إلى العالمية باعتبارها إثراء للهوية الذاتية.(١)

٢. يرى (**James Rosenaue**) كذلك أن: "العالمية تشير إلى الطموحات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلى حالة تصبح فيها القيم مشتركة، أو تكون متاحة لكافة أبناء الجنس البشري ـ على اختلاف بيئاتهم وأدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجين، وهم يسعون إلى العمل الجماعي مستهدفين حل المشكلات التي تواجههم".(٢)

إذا من خلال ما سبق مفهوم العالمية ينطوي على مضمون إيجابي يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي وصولاً

– كلفة طائرة مقاتلة من طراز F-18 تعادل بناء ١٥٠٠ منزل. المصدر : : المهندس عبد اللطيف زرنه جي ،مصدر سابق .

(1) الجابري، محمد عابدي ، "**العولمة والهوية الثقافية**"، ورد في: المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص١٩.

(2) J. Rosenau, "**The Complexities and Contradictions of Globalization**", in: Current History (Nov. 1997), P.361.

إلى أرضية مشتركة على مستوى البشر ككل، وبحيث يتاح لكافة الحضارات والثقافات أن تتفاعل، وأن تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ.

أما ابرز ملامح النظام العالمي الجديد – المعاصر– ، والذي رأينا انه لم يكن وليد صدفة أو طفرة مفاجئة بل سبقته الظروف الكثيرة والتي ساهمت في تحوله من ثنائي القطبية إلى نظام القطب الواحد أو مع مسار الأحداث ومراقبتها عن كثب نجد إن هذا النظام يتسم بعدد من الملامح والخصائص وهي كما تبدو للعيان ([١]):

– يختلف كثير من الباحثين حول تسمية هذا النظام ،هل هو "دولي "أم "عالمي " حيث يرى إن البعض أن تسميته بالنظام الدولي الجديد ليست تسمية عبثية أو مصادفه بل هي ناتجة عن رغبة اميركية ببيان إن زعامة هذا النظام والسيطرة والهيمنة هي لدولة واحدة فقط وهي الولايات المتحدة في مواجهه دول العالم كله لذا فهي ترغب إن يسمى دولي وليس عالمي أي الرفض القاطع لوجود شريك في إدارة العالم معها ،وهي أيضا تحييد للمنظمات الدولية ودورها في المساهمة في إدارة العالم والتقليل من شأنها ([٢]).

ولعل الأحداث التي وقعت في العالم في الفترة الممتدة من بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى وقتنا الحاضر –٢٠٠٩– تثبت صحة هذا الطرح ،فالولايات المتحدة أصبحت اليوم هي شرطي العالم([٣]) فأحداث أفغانستان ودورها في تغيير نظام هذا البلد بالإضافة إلى دورها في تغيير النظام الحاكم في العراق واحتلالها للعراق منذ عام ٢٠٠٣ ونشرها قوات كبيرة في شرق العالم وغربة في

([1]) للمزيد انظر:منير شفيق ،**النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة** ،الناشر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢،ص ١٢–١٨.

([2]) انظر :حميد حمد السعدون ،مصدر سابق ،ص٤٣–٤٧.

([3]) نشير في هذا الصدد إلى ما صرح به الرئيس (بيل كلينتون) في خطاب له أثناء حملته الانتخابية قائلا:" أننا لا نستطيع إن نتحمل أربع سنوات أخرى دون إن يكون لينا خطة لقيادة العلم " انظر : قاسم خضير عباس ، **مصداقية النظام الدولي الجديد** ،دار الأضواء ،ط١ بيروت ،١٩٩٦ ، ص ٢٢.

البر والبحر كل ذلك دليل على النظام السائد هو نظام دولي تتزعمه دولة واحدة وتجتهد لفرض قوتها وهيمنتها ونظامها على العالم كله ([١]).

- كان انتهاء الحرب الباردة هو من ابرز نواتج النظام العالمي الجديد حيث اختفى المنافس التقليدي – الاتحاد السوفيتي – للولايات المتحدة ويرى كثير من الباحثين إن الحرب الباردة تحولت إلى حرب ساخنة حيث اشتعل العالم كله بالحروب والقلاقل والثورات ونشطت الحركات الانفصالية على أسس عرقية ودينية وطائفية ولغوية .... وهو ما جعل العالم كله يقع في دائرة النشاط القتالي الذي ترى زعيمة العالم أنها هي المسؤولة عن ضبطه والسيطرة علية !!!([٢]).
- لقد ولد النظام العالمي الجديد في أحضان الحروب حيث كانت حرب الخليج الثانية هي المدخل للنظام الجديد لفرض نفسه على العالم واثبات أنة الانجح والأقدر والأقوى ([٣]) ،فقد اتخذت الولايات المتحدة هذه الحرب كطريق وجسر تعبر علية إلى هذه المنطقة الغنية بخيراتها ومياهها

([1]) هناك خلاف اليوم بين المسؤولين في الإدارة الاميركية حول جدوى بقاء القوات الاميركية في العراق وذلك بسبب الخسائر المادية والمعنوية الكبيرة التي تخلفها حيث صرح الاقتصادي الاميركي المعروف (جوزيف ستيغلتز)الأستاذ بجامعة كولومبيا إن تكاليف حرب العراق تجاوزت ثلاثة تريليون دولار وهو المبلغ الذي يكفي لأقامه أكفأ واشمل نظام رعاية اجتماعية لمدة خمسين عاما قادمة وان تكاليف يوم واحد من هذه الحرب يسمح بإدخال ٥٨،٠٠٠ طفل إلى العملية التعليمية وإعفاء ١٦٠,٠٠٠ طالب اميركي من مصاريفهم الجامعية . جميل مطر ،مصدر سابق .

([2]) شهد العالم في حقبة الحرب الباردة نشاطا في مجال اقتناء السلاح وشرائه لدرجة تفوق حد الخيال حيث أصبحت الدول تقدم أولوية شراء الأسلحة على إطعام شعبها ،فخلال الفترة من عام ١٩٧٠ ولغاية نهاية الحرب الباردة نقلت إلى الشرق الأوسط أسلحه بقيمة ١٦٨ مليار دولار ،والى أفريقيا ما قيمته٦٥ مليار دولار ،والى الشرق الأقصى ما قيمته ٦١ مليار دولار ،والى جنوب أسيا ما قيمته ٥٠ مليار دولار والى أميركا اللاتينية ما قيمته ٤٤ مليار دولار ،وكانت حصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حوالي ٦٩% من إجمالي المبالغ كلها البالغة ٣٨٨ مليار دولار. انظر :جيران في عالم واحد ،مصر سابق ،٢٦.

([3]) يرى كثير من السياسيين والمحليين إن " النظرة للنظام الدولي الجديد على انه نظام السلام والعالم المتحرر من قيود التبعية والاستعباد هو ضرب من ضروب الخيال لأن الوضع الراهن الذي يتميز باستغلال وتحكّمه ما لا يزيد عن ١٦% من سكان المعمورة بحوالي ٨٠% من منابع الثروة والإمكانيات الاقتصادية فيها لن يتغير بسهولة " نقلا عن : قاسم خضير عباس،مصدر سابق ، ص٢٧.

وبامتلاكها لعصب الحضارة الإنسانية المعاصرة ألا وهو النفط([1]) وخصوصا العراق الذي يقدر الخبراء إن احتياطية من النفط سيدوم مئة عام بل أكثر ،إضافة إلى الاقتراب من حدود العدو الأكبر والمنافس السابق الاتحاد السوفيتي وتطويقه من جميع الجهات وخاصة بعد تحول كثير من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى النظام الرأسمالي وانضمامها إلى فلك الرأسمالية العالمية الغربية .

- لقد ساهمت حرب الخليج وتحريك القطاعات الهائلة العدد والعدة إلى منطقه الخليج العربي في إبراز الدور الضعيف الذي أصبحت تقوم به الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن خصوصا ،حيث استصدرت الولايات المتحدة القرارات منها بالقوة وأخذت الإذن منها في إنشاء التحالف الغربي ضد العراق دون إن تتمكن دول العالم من الحيلولة دون ذلك مما جعل مصداقية وثقة العالم بهذه المنظمة في مهب الريح وفي هذا الصدد يمدح الرئيس الاميركي جورج بوش مجلس الأمن قائلا :" ....لأول مرة بدأ مجلس الأمن يتصرف بالطريقة المفترض له إن يمارسها "([2]).

([1]) تشير الدراسات إلى إن ٦٥% من احتياطي العالم من النفط يوجد في منطقه الخليج العربي .

([2]) للمزيد راجع : باتريك هيرمان وآخرون ، **القانون الدولي وسياسة المكيالين** ، ترجمة أنور مغيث ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ،١٩٩٥،ص٣٤.

- يصعب الحديث عن (الأمن) بكافة مستوياته في ظل هذه الظروف التي يعيشها العالم وتعيشها المنطقة تحديدا فهنا حرب تشتعل وهناك حرب أخرى ويزداد القتل وتزداد الخلافات الطائفية والعرقية والمذهبية وهذه هي نتيجة طبيعية لواقع مأزوم ،وفذ هذا السياق نذكر إن الظروف التي يعيشها العراق ساهمت في خلق مناخ سيء ومتوتر امنيا كيف لا وقد بلغ عدد الجنود الاميركان حتى آذار ٢٠٠٨ حوالي أربعة الآلف جندي ،وقد صرح اقتصاديون اميركان بان تكلفة حرب العراق تجاوزت ثلاثة تريليون دولار أي أنها تخطت تكلفة حرب فيتنام التي دامت ١٢ عاما وهي تكلفة تساوي ضعف تكلفة حرب كوريا ،وهذة الأرقام تفوق ما أعلن عنه مكتب الموازنة في الكونغرس الاميركي الذي قال إن تكلفه الحروب التي قامت بها الولايات المتحدة ستصل إلى ما بين ١٢٠٠ –١٧٠٠ مليار دولار حتى العام ٢٠١٧ ،وترتفع المصاريف المخصصة للحرب على العراق إلى أكثر من ١٢,٥ مليار دولار شهريا في عام ٢٠٠٨ مقابل ٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ومع الحرب على أفغانستان تصل المصاريف إلى ١٦ مليار دولار شهريا أي ما يعادل

- لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى غياب شمس الاشتراكية وأفول الشيوعية كأيدلوجية تؤمن بها دولا كثيرة في العالم ،وكذلك انتهاء عصر الاشتراكية كنظام اقتصادي تسير وفقة نظم مختلفة في شرق العالم وغربة ،إن هذا الأمر فتح المجال للنظام الرأسمالي وأيدلوجيته الليبرالية إلى الانطلاق وبقوة ومد اذرعه والتوسع حتى شمل كافة أنحاء الأرض ،وكذلك قام بدمج الدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وصهرها في بوتقته مما فتح المجال أمامه للتخلص من الأزمات والمشكلات التي يعاني منها بالانطلاق إلى مناطق أخرى في العالم ،إن هذا الأمر جعل من الرأسمالية العالمية هي السمة المميزة للنظام العالمي الجديد .
- إن انهيار العملاق السوفيتي أدى إلى تفكك حلف وارسو وهذا يعني غياب الذراع العسكري المنافس للغرب وبالتالي فتح المجال أمام حلف الأطلسي للنهوض بقوة واستلام زمام أمور ضبط الأمن في العالم واثبات جدارته وقدرته على مسك زمام الأمور وقد تجلى ذلك في إعادة صياغة كاملة لادوار حلف شمال الأطلسي([1]) بحيث تصبح متلائمة مع متطلبات العصر بما فيه من إرهاب وتعدي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وتهديد للأمن والسلم الدوليين ، حيث أباحت الصياغة الجديدة لدور الحلف حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتصويب الأوضاع التي

الميزانية السنوية للأمم المتحدة ،ويقول أستاذا الاقتصاد (ستغليتز) و(بيلمس) إن ثلث كلفة الحرب أي ألف مليار كان يمكن إن تستخدم لبناء ثمانية ملايين مسكن وتوظيف ١٥ مليون أستاذ جامعي وتقديم العلاج ل ٥٣٠ مليون طفل ومنح تعليمية ل ٤٣ ملون طالب .المصدر :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٧١ ،٢٠٠٨/٣/١٢.

- كشفت دراسة حديثة صدرت عن مجموعه (ستريتيجيك فور سايت قروب) في جنيف في عام ٢٠٠٩ عن ان النزاع في الشرق الاوسط تسبب في خسارة الدول المتاثرة به مبلغ ١٢ تريليون دولار خلال العقدين الماضيين ،وقالت الدراسة انه لولا النزاع والعقوبات في العراق لكان الدخلي المحلي للعراق اكثر بـ ٣٨ مرة مما هو علية الان !!!! صحيفة الراي الاردنية ،العدد ١٣٩٨٥،تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤..

([1]) للتوسع في المعلومات عن هذا الموضوع راجع : ممدوح محمود منصور ، **العولمة دراسة في الظاهرة والمفهوم والأبعاد** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٩-١٢٥.

يراها مخالفة لمبادئه مثل دورة في كوسوفو والقضاء على الاتحاد اليوغسلافي الذي كانت تعتبره أميركا احد حلفاء الاتحاد السوفيتي ، حيث قام الحلف هناك بعمليات عسكرية واسعة النطاق ، إضافة إلى دورة في العراق من خلال قوات التحالف التي أرسلت إلى هناك بزعامة الولايات المتحدة ، والمدقق في هذه النظرة الجديدة للحلف وأدواره يرى أنها تهدف إلى تامين السيطرة على مناطق هامة ورئيسية في العالم قد تكون : طرق مواصلات أو حلقات وصل بين القارات أو منابع نفط ومصادر طاقة أو موانئ دافئة وأجواء صافية بهدف وضع القواعد العسكرية فيها وجعلها سهلة المنال([1]) .

- إن ابرز ملامح هذا النظام الجديد هو بروز الحقبة الجديدة في حياة البشرية وتبلورها ألا وهي (العولمة) ،والتي اعتبرها الفيلسوف الفرنسي

([1]) يرى كثير من المحللين إن حلف شمال الأطلسي في الوقت لم يعد كما كان من حيث القوة والتماسك ،حيث كانت الغالية التي نشأ من اجلها الحلف هي وهي الدفاع عن أوروبا الغربية والحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثه ،ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قامت الدول الغربية بتقليص ميزانياتها الدفاعية وتخفيض قدراتها العسكرية ومن الأمثلة على ذلك هي ألمانيا التي كانت تمتلك جيشا قوامه ١٢ فرقة عام ١٩٨٩ ولكنها ألان تحتفظ بجيش لا يصل إلى ٣ فرق عسكرية فقط وهذا يدل على انكمش حجم قوات الناتو ،ولكن مهامه تزايدت والتي كان أبرزها هو استعداده لضم دول جديدة حيث كان يتكون عند تأسيسه من ١٢ دولة ولكنة في الوقت الحاضر يضم ٢٦ دولة وهناك دول تنتظر دورها مثل ألبانيا كرواتيا و مقدونيا ودول تسير باتجاه الانضمام مثل صربيا وجورجيا وأوكرانيا وها هي كوسوفو تعلن استقلالها وتحظى بمباركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ،ولكن هذه المهام الجدية الملقاة على عاتق الحلف أدت إلى تقليص قدرته في الدفاع عن نفسه وتحول من منظمة أمنية جماعية إلى ما يشبه النادي السياسي تتمثل ابرز مهامه في عقد المؤتمرات أكثر من الاستعداد للقتال ،ويرى المحللون :" إن الولايات المتحدة ساهمت في جعل الحلف يفكر في استخدام القوة العسكرية من اجل تحقيق الأمن وتعزيزه خارج أوروبا وهنا بدأ النظر إلى الحلف على انه يمثل جماعه تساعد شرطي العالم الذي هو الولايات المتحدة في فرض الأمن والنظام في العالم ، ولعل حروب البلقان كانت هي التجربة الأولى لهذه الفكرة ولكن كانت النتائج غير مرضية كثيرا حيث احتاج الأمر إلى ١١ أسبوعا من القصف المتواصل لتحقيق المهمة وهذا جعل الحلف يعيد النظر في فكرة القتال وجها لوجه ،ويحذر وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس " من تحول الناتو إلى حلف يتكون من طبقتين طبقه تضم الأعضاء الراغبين في تحمل نصيبهم العادل من الأعباء وأخرى تتكون من الركاب المجانين ،وهي الطبقة التي رضي اغلب أعضاء الحلف إن يكونوا منها " للمزيد انظر: اندرو بيسيفتش ،"الناتو" يدخل مرحلة الغروب ،صحيفة الرأي ،العدد ١٣٦٤٤،تاريخ ،٢٠٠٨/٢/١٤.

المسلم (روجيه غارودي) أنها "نظام يمكن الأغنياء من فرض الديكتاتوريات اللأنسانية التي تسمح باختراق الآخرين بحجة التبادل الحر وحرية السوق "(١)، حيث تزامنت ولادة النظام العالمي الجديد مع ظهورها بمظاهرها المختلفة والتي كان من أبرزها :

- الثورة الهائلة في العلوم والتكنولوجيا العلمية والمعرفية(٢).
- الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات وخصوصا وسائل الإعلام المختلفة ،كثورة الانترنت والتي تنمو بمعدلات مذهله تصل الى ٢٠%كل ربع عام والحواسيب ، والهواتف النقالة (٣)، والمحطات الفضائية ،وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة (٤).
- بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية كلاعب مهم في العلاقات الدولية ،بالإضافة إلى تزايد دور المؤسسات المالية الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية .(5)
- تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز والقيود عن حركة الأفراد والأموال ،وتوجيه دول العالم من قبل القوى الكبرى نحو اقتصاد السوق .
- تزايد الحديث عن بعض المفاهيم مثل :حقوق الإنسان ، التعددية ، الديمقراطية ، إنهاء التسلطية ...الخ ومحاولة نشرها بالقوة .

---

(1). محمد مرهف حسين أسد، " **العولمة رؤية إسلامية** "دار وحي القلم ،دمشق ،٢٠٠٣،ص١٠ .

(2) أشار كثير من المحللين والباحثين إلى انه من الصعب إن نفهم واقع النظام الرأسمالي العالمي بتجلياته وتفاصيله دون إن نفهم أولا الثورة العلمية والتكنولوجية التي تجتاح العالم ،للمزيد انظر: فؤاد مرسي ،**الرأسمالية تجدد نفسها** ، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ١٤٧،الكويت ، ١٩٩٠ ، ص٢٠ -٣٧.

(3) ذكرت التحليلات والإحصائيات انه تم بيع مليار هاتف خلوي في عام ٢٠٠٧ وهذا يدل على مدى الانتشار الواسع للهواتف النقالة وصعوبة استغناء البشر عنها في الوقت الحاضر .،أضافه إلى أنة يدل على النمط الاستهلاكي الذي تعيشه البشرية .

(4) انظر: منير الحمش ، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين** ،دار الأهالي ،دمشق ،ص١١٠-١١٥.

(5) للمزيد :محمد السيد سعيد ،**مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج** ، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ١٥٨، الكويت ،١٩٩٢ ،ص٢١٢

- تقلص دور الدولة القومية وتآكل السيادة الوطنية للدولة وذلك بسبب سيادة قيم العولمة الثقافية عنوة عن الدولة التي أصبحت تواجه صعوبة في التقوقع داخل حدودها السياسية .

- لقد أصبح "الاعتماد المتبادل " interdependence وتبادل المنافع وتشابك المصالح([1]) من السمات البارزة والمميزة للنظام العالمي الجديد ، حيث لم يعد بمقدور دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية إن تعيش وتتطور وتستمر فكان لابد لها من التعاون والترابط وبناء شبكة من العلاقات مع غيرها من الدول وخاصة العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحليل العلاقات الدولية ،حيث أصبحت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تتزايد ترابطا واندماجا وتلاصقا فأصبح من الصعب الحديث عن أحدهما دون الأخر ،- ولعل انهيار الاتحاد السوفيتي الذي لم ينهزم عسكريا بل هزم اقتصاديا بالدرجة الأولى- يثبت أهمية الاقتصاد ودورة في العلاقات الدولية .

- لقد أدت الأحداث الدولية التي مارست معظم سيناريوهاتها القوة العظمى الأولى في العالم إلى بروز حركات رافضة ومعارضه لفرض قيم المجتمع الغربي على الشعوب بالقوة مما أثار بؤر نزاع كثيرة في مناطق مختلفة من العالم وأثار حفيظة وغضب الشعوب على الولايات المتحدة الاميركيه وبالتالي ممارسة العنف ضدها بأشكال وطرق مختلفة ، وكان ابرز ما شهده العالم في هذا الإطار هو أحداث الحادي عشر من أيلول لعام ٢٠٠١ حيث تم تدمير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ،حيث كان لهذا الحدث وقعه الكبير في نفوس العالم اجمع ،وكان من أقسى التجارب التي شهدها العالم عامة والولايات المتحدة خاصة ،وكان نتيجة هذا العمل هو ظهور مفهوم الإرهاب إلى السطح ليحتل حديث الساعة

([1]) يقول "كارل دويش" صاحب نظرية التكامل والاتصال في هذا المجال".... وحتى يمكن لنا إن نطلق اصطلاح دولة أو بلد لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد " انظر جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،مصدر سابق ، ص٢٧٥

ويتصدر كل المنابر المحلية والدولية ،وكان لظهور الإرهاب بهذا الشكل دور في اشتعال حرب جديدة في العالم ألا وهي "الحرب على الإرهاب " التي قادتها الولايات المتحدة ضد من تعتبرهم اصوليون متشددين وجندت لها اكبر كم ممكن من الأموال والعتاد والرجال على كافه أرجاء المعمورة .

- ساهم النظام العالمي الجديد وما احتواه من أحداث بظهور أصوات متشددة في الغرب تنادي بمفاهيم جديدة كان أبرزها دعوة "نهاية التاريخ" على اعتبار إن التاريخ وصل إلى نهايته بانتصار الرأسمالية العالمية ،وكذلك دعوة " صدام الحضارات " وهو ما أثار سجالات فكرية طويلة بين الشرق والغرب كل يدافع عن قيمه ومبادئه وحضارته ،ورافق ذلك بروز أصوات تنادي بحوار الحضارات وتلاقيها بدلا من تصادمها وتقاتلها ،وما زالت هذة الحرب الفكرية مشتعلة إلى هذه الساعة .!!؟؟ .

- يرى كثير من المحللين أن ابرز ملامح هذا النظام هو الفوضى العارمة، والتي من ابرز دلائلها هو كثرة الحروب والنزاعات واستخدام القوة العسكرية من قبل القوى الكبرى عموما والولايات المتحدة خصوصا ، إضافة إلى كثرة النزاعات الداخلية العرقية والمذهبية والطائفية (١)...الخ في مناطق العالم المختلفة مما أعطى المبرر الأخلاقي للقوى الكبرى للتدخل في هذه المناطق وفتح المجال أمام انفلات القوة العسكرية من عقالها وأصبح استخدامها السمة الأبرز في العلاقات الدولية مما عرض الأمن والسلم الدوليين إلى الانهيار(٢) .

---

(1) كما تجدر الإشارة إلى أن الحروب الأهلية والنزاعات بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠ قد قتلت ٢ مليون طفل في العالم.

-بلغ عدد الحروب التي شهدها العالم والتي يزيد معدل القتلى فيها عن ألف سنويا بمعدل (٣٥) حرب سنويا منذ عام ١٩٩٠ إلى اليوم ،فأين هو الأمن والسلم الوطني او الإقليمي او الدولي في ظل هذه الأجواء .

(2) يذكر الكاتب " بيتر سكاون" في كتابه (أمريكا الكتاب الأسود) بأن أمريكا أطلقت على العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من مدافعها وسفنها وطائراتها ما زنته ٨٨٥٠٠ طن من مادة TNT تحوي على ٢٥٠ ألف قنبلة. كان نصيب بغداد منها٣٠٠٠ قنبلة وصاروخ. تعادل٨ قنابل ذرية من حجم

- ويجب إن لا ننسى أن ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي ونمور أسيا واليابان ثم الصين التي أصبحت اليوم القوة الاقتصادية الثانية في العالم([1]) ، هو أيضا من الملامح العامة للنظام العالمي الجديد الذي تبدو فيه القوة الاقتصادية هي المتحكم الرئيسي في مجرى الأحداث والتطورات القادمة في العالم مما قلص من أهمية ودور الأحلاف العسكرية والتي كانت هي السائدة في العلاقات الدولية في فترة من الفترات ([2]).

- يجب الإشارة هنا إلى أن الرأسمالية العالمية بدأت تتعرض للخطر من جذورها وفي عمق قواعدها ، وذلك عندما هزت الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأميركي والأوروبي فيبدايات عام ٢٠٠٨ وظهرت اثارها بشكل جلي في شهر آب ٢٠٠٨ ، أركان وأسس الرأسمالية العالمية ودفعت بالدول الكبرى إلى عقد اجتماع قمة تنادت له كل أقطاب الرأسمالية العالمية (فرنسا ،بريطانيا ،ألمانيا .... ،إضافة إلى رئيس البنك المركزي الأوروبي وأركان الرأسمالية العالمية جميعهم) حيث بحثوا سبل إنقاذ النظام المالي العالمي الذي إصابة الزلزال ،والذي وصفة الرئيس الأميركي (جورج بوش) بـ "المحنة الخطيرة " والتي هددت الاقتصاد الأميركي بمرحلة طويلة من الركود والذي قد يؤدي إلى تقويض أركان العصر الأميركي برمته ،وبالتالي تقويض الرأسمالية العالمية رأسا على عقب ، وان المتابع لتحليلات بعض المخضرمين أمثال الفيلسوف الفرنسي " ايمانويل تود" في كتابة " ما بعد الإمبراطورية " حيث

قنبلة هيروشيما.كم ذكرت المنظمة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان" هيومان رايتس ووتش" بأن القيادة الوسطى الأمريكية اعترفت باستخدام قواتها في العراق١٠٧٨٢ من القذائف العنقودية تحمل في طياتها١.٨ مليون قنبلة.كما استخدمت إنكلترا ٧٠ قنبلة من النوع ذاته أطلقت من الجو و٢١٠٠ قنبلة أخرى أطلقت من الأرض تحتوي على ١١٣١٩٠ قنبلة. بلغت خسائر الأمريكيين في العراق كما جاء في تقريرٍ لرابطة المحاربين القدامى في امريكا٤٨٧٣٣ جندياً بين قتيل وجريح لغاية عام ٢٠٠٠. المصدر : : المهندس عبد اللطيف زرنه جي ،مصدر سابق .

([1]) جاء في تقديرات البنك الدولي إن أسرع بلدان العالم نموا لعام ٢٠٠٧ هي الصين حيث بلغ معدل نموها ١١,٥% ثم الهند بمعدل ٨,٩% وكانت الولايات المتحدة اقلها نموا حيث بلغت نسبة نموها ١,٩% ثم الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢,٥% أما متوسط النمو العالمي فقد بلغ ٥,٢% .

([2]) للمزيد انظر: محمد محمود أبو غزله ،مصدر سابق ، ص٤٥.

يرى أن الولايات المتحدة منذ الثمانينات من القرن العشرين تحولت من دولة منتجة ومكتفية ذاتيا إلى دولة تعتمد على ما ينتجه العالم وهو ما دفعها إلى التحول إلى إمبراطورية عسكرية ،حيث يشير المؤلف إلى أن ما قامت بة من أفعال وتصرفات هو دليل ضعف وانحطاط وليس دليل قوة وصحة ،ويقول "تود " إن هذا الأسلوب لن يساعدها على النجاح كإمبراطورية عظمى وذلك لأنها تحتاج إلى قدرات مالية واقتصادية هائلة ، وقد تنبأ "تود بأن احد أساليب انهيار الإمبراطورية الأميركية هو كساد كبير في البورصة المالية سيكون اكبر من الكساد العالمي الذي حصل عام ١٩٢٩ ، فهل حقا بدأت هذه النبوءة تصدق وخاصة بعد ما حصل في شارع المال ورمز الرأسمالية العالمية (وول ستريت) من انهيار وكساد دفع بالحكومة الاميركية أن تستخدم أساليب وطرق اشتراكية في إدارة أزمتها الاقتصادية مثل ، اللجوء إلى التأميم ، وتدخل الدولة في الاقتصاد ،وخاصة بعد أن اقر الكونغرس الأميركي خطة الإنقاذ التي تقدم بها (جورج بوش) لإنقاذ الاقتصاد الأميركي والقاضية بضخ ٧٠٠ مليار دولار لإنقاذ الشركات المنهارة وشراء الأصول المتعثرة ، فهل حقاً هذا هو عصر (ما بعد الرأسمالية) الذي كنا نسمع بة ؟؟؟ إن ما يؤكد ذلك هو أقطاب الرأسمالية العالمية أنفسهم ،حيث صرح الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي " قائلا :... " ... لقد انتهى عصر دعه يعمل...... " في إشارة إلى مقولة "ادم سميث " مؤسس الرأسمالية العالمية ،كذلك قوله :" في اجتماع القمة يوم ٢٠٠٨/١٠/٥ في باريس "...ندعو إلى قمة دولية في أسرع وقت مع الدول المعنية بشان إعادة تشكيل النظام العالمي .." ، كما أن الرئيس الروسي " ديمتري ميدفيدف " صرح قائلا :... إن عصر الهيمنة الاقتصادية الاميركية قد ولى ولا بد من هندسة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب " ، وكذلك فقد حّملت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركيل" الولايات المتحدة مسؤولية زعزعه الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، حيث صرح وزير المالية الألماني بأن (وول ستريت) لن تعود كما كانت ، وانه يجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مكانتها كقوة اقتصادية ومالية

عظمى ... " . فهل حقا بدأ التغيير في شكل النظام العالمي والتحول نحو نظام عالمي جديد ..بل(ما بعد الجديد!!!!!)

لعلنا ومن خلال ما أوردناه من ملامح وخصائص صبغت هذا العصر الجديد نستنتج انه عصر القوة الواحدة المهيمنة التي لا تريد سوى إن ترى ما تؤمن به من مبادئ وقيم وأخلاقيات ونظم يسود في العالم كله ولو بالقوة وهو ما دفع كثير من المحللين إلى تسمية عصر العولمة التي تعيشه البشرية "بالأمركة "، أي انه مشروع أميركي بامتياز ، وان ابرز خصائصه هو الاستبداد والهيمنة وفرض علاقات القوى على العالم اجمع ، وهو ما يجعل الأمن والسلم الدوليين في مهب الريح ، وبالتالي فأن الأمن القومي للدول والأمن الإقليمي لمناطق كثيرة في العالم بات هو أيضا في مهب الريح . (١) أم أننا يجب إن ننتظر لنرى هل حقا كما يقول بعض الباحثين إن " نظام القطب الواحد حاله حال الإمبراطوريات التي حكمت لمدة محددة ثم زالت فهو نظام مؤقت تفرضه ظروف خاصة.(٢) !!؟؟

---

(1) انظر :حميد السعدون ،مصدر سابق ، ص ٦١.

(2) انظر: حسن طوالبة ، مصدر سابق ،ص ٨٨.

الفصل الثالث

العناصر التقليدية للأمن واثر النظام العالمي(المعاصر) الجديد فيها

الفصل الثالث

العناصر التقليدية للأمن واثر النظام العالمي(المعاصر) الجديد فيها

تمهيد:

لقد تعارف الدارسون والباحثون – كما اعتاد غيرهم من صناع القرار والأشخاص الفاعلين في السياسة الدولية– على عناصر محددة تتجسد فيها قوة الدولة وهي كذلك تشكل العناصر الأساسية للنظام الأمني في أي دوله وبغض النظر عن حجمها وشكلها الجغرافي وظروفها الداخلية أو الخارجية ،فكل كيان يسعى للحفاظ على نفسه وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمن فية ،لذلك فقد كانت هناك عناصر تقليدية للأمن ولكنها طريقه حسابها والتعامل معها ومحورتها وتوظيفها لخدمة الأمن الوطني اختلفت وتغيرت حسب الظروف وتنوعت عبر ألازمان مؤثرة ومتأثرة بعوامل التاريخ والجغرافيا وبنمط العلاقات بين الدولية السائدة في بنية النظام الدولي ،لذا فمن غير المعقول أن تبقى –وعلى سبيل المثال – القوة العسكرية أو مساحة الدولة وحجمها هي وحدها الأساس في تقرير موقع الدولة في العلاقات الدولية .

إن التطورات التي شهدها العالم وعبر تاريخ العلاقات الدولية يدل على التغير الكبير الذي أصاب عناصر قوة الدولة وعناصر الأمن الوطني حيث أضافت لها أو قلصت بعضا منها ولا شك أن تطور نظريات العلاقات الدولية من الواقعية إلى الليبرالية ثم الليبرالية الجديدة(نيو ليبرالية) إلى نظريه النظام العالمي الجديد...الخ تثبت صحة هذا الطرح ،ولاشك أيضا إن عناصر الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة تختلف من حيث التوفر والقوة من بلد إلى آخر ،فهناك دول تمتاز بترسانتها العسكرية الهائلة وهناك دول تمتاز بقوة الاقتصادية الضخمة وهناك ثالثه تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي وحيوي وهناك أخرى تمتلك من المقومات الاجتماعية والنفسية لشعبها ما يجعلها في الصدارة ،وكذلك فان العنصر الذي يشكل مصدر قوة لدوله ما قد يكون نقطه ضعف لدولة أخرى وهكذا ، وفي ذات الوقت فقد تحتوي بعض الدول لمقومات وعناصر كثيرة مجتمعة مما يؤهلها للعب دور بارز في مجال السياسة الدولية والعلاقات الدولية خاصة إذا أتقنت فنون اللعبة في استغلال هذة المقدرات والمكونات لصالحها كما

هو حال الولايات المتحدة اليوم ، والمشهد العالمي يبين بوضوح هذا السيناريو الذي ذكرناة ([1]).

وقد اختلف الباحثون والمفكرون في تحديد أولوية هذة العناصر واختلفوا في بيان أهمها ولكن رغم الاختلاف إلا أن معظم الدراسات في هذا المجال تجمع على مجموعه من العناصر والمقومات التي تتقاطع وتتلاقى مع بعضها البعض رغم اختلاف الباحثين في تحديدها بدقه ،ومن ابرز من نظّر في هذا المجال هو (هانز مورغانثو) الذي اعتبر أن عناصر القوة الشاملة للدولة تتمثل بالعناصر الآتية :

أ. العامل الجغرافي.
ب. الموارد الطبيعية.
ت. الطاقة الصناعية.
ث. القوة العسكرية.
ج. السكان.
ح. الشخصية القومية.
خ. الروح المعنوية.
د. نوعية الدبلوماسية.
ذ. نوعية الحكم.

أما أس كلاين Ray.S.Cline .فأنة يرى أن عناصر القوى الشاملة للدولة، هي:

ا.الكتلة الحيوية /الكتلة الحرجة لدولة Critical Mass
ب.القوة الاقتصادية.E (Economic Capability)
ج.القوة العسكرية .M (Military Capability)
د.الهدف الاستراتيجي.S (Strategic Purpose)
هـ.الإرادة الوطنية .W (National Will)

([1]) يمكن التعرف على المزيد من خلال مراجعة : مورتمر سيلزر،**النظام العالمي الجديد** ،ترجمة صادق عودة ،دار الفارس ،عمان ،٢٠٠١.

حيث وضع معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية وهذه المعادلة هي :

قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية من سكان وإقليم ، وقدرة اقتصادية × حاصل جمع الهدف الاستراتيجي والإرادة على تحقيق الهدف القومي

أما محمد طه بدوي فقد بين أن عناصر قوة الدولة تكمن في :

أ. **العوامل الطبيعية: وتشمل :**

- المجال .
- السكان .
- الموارد الاقتصادية.

ب.العوامل الاجتماعية. وتشمل على :

- الوحدة الوطنية .
- القيادة السياسية.

أما كاظم هاشم نعمة فأنة يرى أن مقومات قوة الدولة تشمل نوعين من العوامل :

أ.**عوامل أساسية،** وتتضمن : الجغرافيا والحدود والموقع، المساحة، السكان، والمواد الأولية، والتقدم الصناعي.

ب.**عوامل مساعدة :** وتتمثل في التنظيمات السياسية والاجتماعية، والقيادة، ونظم الحكم ، فمهما كان الأمر فأنة لا يصل إلى مرحلة التناقض والخلاف في تحديد هذة العناصر بين الباحثين لان ثمة كثير من العوامل المشتركة بينهم وان اختلفت التسميات لذلك فإننا سوف نتطرق إلى العناصر والمقومات بشكلها العمومي ومن خلالها نتطرق إلى القضايا الفرعية والعوامل الأخرى التي تدخل ضمنها ، وفيما يأتي ابرز العناصر التقليدية للأمن الوطني وأثرها على قوة الدولة أضافه إلى ما أحدثته التطورات العالمية وتغيرات النظام

الـدولي فـي هـذة العناصـر بالاضـافه إلـى العناصـر الجديـدة التـي أفرزتهـا التطورات التي شهدتها الانسانيه في العقود الأخيرة .

وهناك أيضا بعض المحاولات البارزة لتحديد عناصر قوة الدولة نورد أبرزها :

أ. محاولـة (Wilknson)([١]) : حيث حـدد ثلاثـة أبعـاد لقيـاس قـوة الدولـة ، وهـي الأساس الجيوديمغرافي من حيث الموقع والسكان والموارد ، الوسائل السياسية والاقتـصادية والعـسكرية ، والقـدرة علـى العمـل الجمـاعي اجتماعيـاً وأخلاقيـاً ومعنوياً وسياسياً .

ب. محاولة (Wendzel)([٢]): حيث حدد ثماني عناصر أساسية لقياس قوة الدولـة وهــي الجغرافيــا ، الــسكان ، المــوارد الطبيعيــة ، القــوى الاقتــصادية ، القــوة العسكرية الوظائف الحكومية وخصائص المجتمع صانع القرار .

ج. محاولـة " Leg &Modeson" ([٣]): حـددا سـتة عناصـر او عوامـل هـي : المــصادر البيئيــة المــصادر الــسكانية ، القــدرات الثقافيــة (نظــام القــيم) ، القدرات الاقتصادية ، القدرات التنظيمية ، القدرات العسكرية .

محاولة Organskey([٤]): حدد ستة عناصر هي : السكان ، التنمية السياسية ، التنميـة الاقتـصادية ، الأخـلاق القوميـة ، المـصادر او الثـروات ، والجغرافيـا ، حيـث أشـار إلـى أن هـذه العناصـر تتـرابط فيمـا بينهـا ، ويـؤثر كـل منهـا فـي الآخر وأوضح أن عناصر

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن عناصر قوة الدولـة الرئيسية تتثمل بما يلـي:

([1]) David o – Wilksinson**, Comparativ Foriegn Relations ,Framework and Methods comparative foreign Relations series** (Belmont , CA:Dickenson Pub.co,1969.
([2]) Robert L.Wendzel , **International, Relations , A Policy maker focus** (New york : John Willy . 1977
([3])KeithR.leggand James F.Morrison, **Polities and the international system** ; an introduction (New york : Harper and Row . .1971
([4])A.FK organski **world politics 2 nd** ed . New York Knoph pp. 101 and 207

أولا : القوة العسكرية ([1]):

لاشك أن القوة العسكرية كانت وعلى مدار التاريخ هي العنصر الحاسم والهام في تقرير قوة الدولة وهي الأساس الذي يرتكز علية الأمن لأية مجموعة بشرية ، لذلك فقد عنيت بها الأمم وعلى مدار التاريخ عناية فائقة أكثر من غيرها من العناصر والمقومات ،والتاريخ يثبت صحة هذة الفرضية حيث قامت الإمبراطوريات والممالك ببناء الجيوش الجرارة العظيمة واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال هذة القوة العسكرية الفائقة ،فقد كانت القوة العسكرية بالنسبة لهذه المجموعات هي العنصر الذي يجلب بقية عناصر القوة كالموارد الغذائية أو الهيبة السياسية أو الراحة النفسية ... الخ من العناصر الهامة والمؤثرة في قوة الدولة ،وهو العنصر الأول الذي من خلالة تحقق الدولة أمنها القومي ،وخاصة إذا ما علمنا أيضا أن الدول وعلى مدار تاريخ الإنسانية لم تكن تعيش في مأمن من المخاطر والاعتداءات ،لذلك شكلت القوة العسكرية العنصر الأبرز والاهم لضمان حماية الدولة لمقدراتها الاقتصادية والبشرية وحماية حدودها الجغرافية .

ولن يتحقق الأمن الوطني لأية دولة إلا بتوفر القوة العسكرية وذلك لأنها العنصر الأول والأساسي في أي عمل عسكري سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي ،فهي أداة الحرب الأولى التي تشن بواسطتها المعارك سواء في عمليات دفاعية أم هجومية ،وهي كذلك أداة تحقيق الأمن الوطني على الصعيد الداخلي ضد الحركات أو الجماعات التي قد تعكر صفو الأمن الوطني للدولة ،وقد لعب شكل النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد نوع العمليات العسكرية التي من الممكن إن تلعبها القوة العسكرية ،حيث برزت مفاهيم جديدة على مدار التاريخ كان أهمها–على سبيل المثال – مفهوم "الردع" الذي ارتبط بأذهان الساسة والقادة وصناع القرار "بالعصر النووي " الذي ساد في القرن العشرين حين كانت الحرب الباردة والتسابق النووي المحموم بين قطبي القوة هو السمة الأساسية للعلاقات

([1]) لمزيد من المعلومات عن دور القوة العسكرية في النظام الدولي الجديد ،انظر: محمد محمود أبو غزله ، **القوة تحكم العالم**،مصدر سابق ،ص٥٧.

الدولية وكان الهدف منه هو تحقيق التوازن ومنع نشوب المواجهة التي كانت تمثل الكارثة بالنسبة للقادة وصناع القرار([1]) .

ولا شك أن القوة العسكرية للدولة تقاس بتوفر عدد من العناصر والمؤشرات المختلفة والمتنوعة والتي من أبرزها:

- **حجم الجيش** : وهو مؤشر على حجم القوى البشرية في جيش الدولة ، وتشمل كامل القوى البشرية العاملة في جيش الدولة في جميع أصنافها . والقاعدة هنا انه كلما زاد حجم القوات المسلحة بجميع أصنافها أشار ذلك إلى قوة اكبر للدولة ،فقد شكل كثرة العدد مصدر اعتزاز وافتخار للدول لأنة مصدر الهيبة والرهبة وسبب من أسباب تجنب الاقتراب من الدولة أو ألاعتداء عليها مما وفر لها قدرا كبيرا من الأمن الوطني ، وتبني الدول قوات مسلحة يفوق عددها المليون جندي مثل الصين التي يبلغ عدد قواتها المسلحة مليونين و١٠٥ ألف جندي ،ولكن رغم أهمية تعداد الجيش الذي تملكة الدولة إلا أنة قد لا يعبر عن القوة المطلقة للدولة إذ تؤثر كثير من العوامل على هذا الكم ([2]). **ويتداخل مع هذا العامل عنصر آخر هو : نسبة القوات العسكرية الفعلية إلى حجم السكان :** ويشير هذا العنصر إلى مدى تناسب حجم القوات المسلحة مع حجم السكان بالمقارنة مع الدول مجال البحث والدراسة ، فكلما ارتفعت نسبة هذه القوات الى حجم السكان كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

([1]) لمعرفه التفاصيل عن معنى "الردع " راجع : جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،مصدر سابق ،ص٢٤٥ –٢٦٧.

([2]) تشير التقديرات والدراسات إلى إن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في عدد القوات المسلحة في حلف شمال الأطلسي على الأقل ويليها تركيا التي يبلغ تعداد قواتها ٥١٠ ألف و٦٠٠ عنصر والذي يعتبر أفضل الجيوش تدريبا على مستوى العالم وهو يمتلك اكبر عدد من طائرات الـ ف١٦ بعد الولايات المتحدة وذكر معهد (AASS) إن تركيا تملك ٢٢٣ مقاتلة اف ١٦.

–أشارت بعض الدراسات أن حجم الجيش الأميركي في عام ٢٠٠٨ بلغ ١٤٩٨١٥٧

–أعلنت روسيا في تشرين أول ٢٠٠٨ أنها ستخفض عدد قواتها المسلحة إلى مليون جندي بحلول عام ٢٠١٢ .

- **العوامل الجغرافية:** مثل حجم مساحة الدولة وطول حدودها وعلاقاتها مع الدول المجاورة لها ،وكذلك الطبيعة الجغرافية للبلاد سواء كانت صحراوية أو جبلية مما يؤثر على نقل القطاعات وحركتها من منطقة إلى أخرى ومدى السهولة أو الصعوبة في ذلك ،إضافة إلى توفر البنية التحتية من طرق مواصلات ومطارات وسكك حديد وموانئ ...إضافة إلى توفر شبكة اتصالات وقيادة وسيطرة حديثة ومتطورة ،ولذلك أيضا علاقة كبيرة بنوعية التدريب والتكتيك والأسلوب التعبوي الأمثل الذي ستستخدمة القوات وتبني عقيدتها القتالية بناء علية .
- القاعدة الصناعية العسكرية : وهو مؤشر الى مدى قدرة الدولة في الاعتماد على الذات في إنتاج الأسلحة الأساسية وذخائرها ، فكلما توافرت مثل هذه القاعدة وتعددت ساعدت على وطنية القرار السياسي وتعطى مؤشراً على قوة اكبر للدولة . وللتدليل على مؤشر اقوى واهم في هذا المجال فقد اخذ مؤشر احتساب حجم القدرة التصديرية للمعدات العسكرية . وذلك كونه يكشف عن وجود حقيقي لصناعات عسكرية متطورة نالت ثقة الآخرين ، فكلما ارتفع حجم تصدير الدولة للمعدات العسكرية كلما كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ويذكر في هذا الإطار ان القوة العسكرية تتأثر **بقوة الدولة الاقتصادية** وهما عاملان متلازمان ،فإذا كانت الدولة تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة وذات حجم كبير في الناتج القومي الإجمالي فان ذلك يكون عاملا مساعدا في تحويل جزء كبير من هذا الناتج لخدمة القوة العسكرية وتمتين بناءها والعكس أيضا يؤثر سلبا على القوة العسكرية ،وكذلك فان توفر المواد الأولية اللازمة للصناعة العسكرية مع توفر قاعدة صناعية تقوم على أساس تكنولوجي متقدم فان ذلك يجعل من القوة العسكرية للدولة عنصرا هاما من عناصر الأمن الوطني القوي ،وتخصص كثير الدول جل ميزانياتها للإنفاق العسكري وتوفير

كل ما يحتاجه الجيش من معدات وأسلحة([1]) .ويرتبط مع هذا العامل عاملان آخران هما:

- **حجم الإنفاق العسكري العام** : كلما زاد حجم الإنفاق العسكري ، كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

- **نسبه الإنفاق العسكري الى الناتج الإجمالي المحلي** : وهو يربط حجم الإنفاق بالناتج القومي والقاعدة تقول انه كلما ارتفعت النسبة ، كلما كان ذلك

([1]) حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة عام ٩٦/٩٥ حوالي ٢٦٥ مليار دولار ، وبلغ حجم الموازنة العسكرية المقررة لعام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٥٣٤٦٥٦ مليون دولار بعد ان كانت في عام ٢٠٠٧ حوالي ٦٢٢٤٤٥ مليون دولار

اما روسيا الاتحادية فقد بلغت ميزانيتها في عام ٢٠٠٦ بحدود ٢٤٥٧ مليون دولار وفي عام ٢٠٠٧ بلغلت ٣٢٩٩ مليون دولار ، أما اليابان فقد بلغ إنفاقها حوالي ٥٠,٢ مليار دولار.للمزيد من التفصيل انظر: أمين حطيط ، **الميزان العسكري ٢٠٠٨**، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨ ، ص ١٧٥-١٧٨.

- بلغ إنفاق الولايات المتحدة على حربها في العراق الأرقام التالية :

عام ٢٠٠٣ بلغ ٩٣ ألف دولار /ساعة .

عام ٢٠٠٤ بلغ ١١١ ألف دولار /ساعة

عام ٢٠٠٥ بلغ ١٦٤ ألف دولار /ساعة

عام ٢٠٠٦ بلغ ١٨٨ ألف دولار /ساعة

٢٠٠٧ بلغ ٢٤٥ ألف دولار/ساعة

عام ٢٠٠٨ بلغ ٣٧١ ألف دولار /ساعة .

أما إنفاقها في حربها على الإرهاب فقلد بلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ١٧٥ مليار دولار . نقلا عن :برنامج (بلا حدود) قناة الجزيرة الفضائية ،يوم ١٠/٧/ ٢٠٠٨ .

- بلغت ميزانية الدفاع الاميركيه لعام ٢٠٠٠ حوالي ٢٨٩ مليار دولار وبلغت عام ٢٠٠٣ حوالي ٣٩٦,١مليار دولار، أما عام ٢٠٠٦ فقد بلغت ٤٤٠ مليار دولار ، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت موازنة البنتاغون ٦١١ مليار دولار ، في حين طلبت وزارة الدفاع إن تكون موازنتها لعام ٢٠٠٨ إن تكون ٤٨١,٤ مليار دولار ،وذكرت تقارير صحفية أن الرئيس جورج بوش قد طلب من إن تكون ميزانية لدفاع للسنة المالية التي تبدأ في تشرين الأول ٢٠٠٨ وتنتهي في أيلول ٢٠٠٩ إن تكون ميزانية وزارة الدفاع ٥١٥ مليار دولار أي بارتفاع نسبته ٧،٥% بالمقارنة بميزانية ٢٠٠٨ وقفزة تقارب ٧٤% منذ عام ٢٠٠١. المصدر :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٣٦ ،تاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ .أن هذه المبالغ تدل على الحجم الكبير الذي تنفقه الدول وخصوصا الولايات المتحدة على الدفاع ،حيث تشير تقارير التنمية البشرية إن الإنفاق على الدفاع كافي لإدخال كل أطفال العالم إلى المدارس .

مؤشراً على توافر قوة اكبر للدولة ، نتيجة ما تخصصه الدولة للإنفاق العسكري من الناتج القومي .

- ومن العناصر المؤثرة في القوة العسكرية كذلك **العقيدة** التي تؤمن بها الأمة فهي من القدرات الكامنة التي ترفد معنويات الجيش وتدفع به إلى المزيد من التقدم والقوة ،إضافة إلى الأهداف السامية العلياء التي يسعى الجيش لتحقيقها و الدفاع عنها ،ناهيك عن العقيدة القتالية التي تتبناها القوات المسلحة لأنها هي الأساس الذي يبنى علية تخطيط القطاعات وتنظيم القوات .
- **مستوى التعليم والتدريب واللياقة البدنية** التي يتمتع بها المقاتلون إضافة إلى الوعي والإمكانيات الثقافية التي يتمتع بها أفراد الجيش يضاف لذلك كلة قدراتهم الاستيعابية للسرعة الهائلة التي تتطور بها تكنولوجيا الأسلحة ويرتبط مع هذا العنصر عامل آخر هو: **الكفاءة التنظيمية في المجال العسكري** : يتم التعرف على هذا العنصر من خلال وجود مؤشر لنظام التعبئة ، ويدل ذلك على قوة اكبر للدولة في حال وجود نظام تعبئة شامل وسريع وفي اقل مدة زمنية . والقاعدة هنا انه كلما توفر نظام تعبئة شامل وسريع وبزمن قليل دل ذلك على قوة اكبر للدولة .
- **حجم ونوعية الأسلحة** : ويتضمن هذا العنصر أنواعا مختلفة من العتاد العسكري ، أعداد الدبابات ، العربات المدرعة ، الطائرات الحربية ، طائرات الهيلوكبتر المسلحة والقطع البحرية ، وكلما زاد حجم هذه الأسلحة كان دليلاً على قوة اكبر للدولة ، كما ويجب مراعاة حداثة هذه الأسلحة ونوعيتها عند التحليل الكيفي . حيث تلعب الدور الأبرز والأكبر في منح الثقة للجنود بأنفسهم وإقدامهم على تنفيذ واجباتهم وهم على ثقة من كفأة الأسلحة التي يمتلكونها ،إضافة إلى إنها تشكل مصدر رعب وخوف للخصم ،فالدولة التي تملك السلاح النووي –مثلا – ليست كالدولة التي ليس بين أيديها سوى الأسلحة التقليدية القديمة .

- يدخل بعض الباحثين **العوامل الاجتماعية** كعنصر هام من العناصر المؤثرة في جعل القوة العسكرية ذات تأثر كبير في قوة الدول حيث يرى بعض الباحثين أن الوحدة الوطنية وتآلف الشعب والتفافة حول الجيش والثقة المطلقة به من العوامل الهامة في القوة العسكرية كأحد عوامل الأمن الوطني واحد روافد قوة الدولة على الصعيد الداخلي والدولي أيضا([1]).

لاشك أن القوة العسكرية هي الأساس في تقرير قوة الدولة وأهميتها على الصعيد الدولي أو الإقليمي وهي كذلك مصدر لتحقيق أهدافها وغاياتها العلياء وكذلك هي أحدى مقومات أمنها الوطني فبغير القوة العسكرية يصعب تحقيق الأمن الوطني الشامل لان القوة العسكرية هي حامية المقدرات والموارد والإمكانيات المتوفرة ،لذلك بقيت القوة وخصوصا العسكرية هي الأساس الذي تنطلق منة النظرية الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية وتشخيصها لحالة النظام الدولي الذي اعتبرته قائم على الفوضى التي لا يمكن حلها أو التخفيف من أثارها إلا باستخدام القوة العسكرية ،وترى بعض مدارس النظرية الواقعية أن حالة الفوضى التي يعيش في ظلها النظام الدولي تؤدي إلى انعدام الأمن مما يخلق ضغوطا كبيرة على الدولة لزيادة قوتها من اجل دعم أمنها وهي بذلك تبرر أهمية توفير القوة العسكرية وزيادة الاهتمام بها من قبل الدول وعلى مدار التاريخ .

أما ما يدفع الدول لاستخدام القوة العسكرية ضد بعضها البعض فهي ذرائع وحجج كثيرة تتذرع بها ،ولقد كان هاجس توفير الأمن الوطني وتوفير القوة الشاملة للدولة هو من الأسباب الرئيسية لاستخدام القوة العسكرية على اعتبار أن المصلحة الأولى للدولة هي الحفاظ على وحدتها الجغرافية وهويتها السياسية ضد الاعتداءات الخارجية أو الدفاع عن قيمها الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الايدولوجية أو الثقافية وان مصلحة الدولة تحددها دائما قوتها([2])،وقد نّظرت

([1]) للمزيد انظر:سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ،ص ص ١٨٠ ،١٨١.

([2]) من المفيد هنا أن نستذكر قول الرئيس الأمريكي "كنيدي" من على ظهر حاملة الطائرات "كيتي هوك": "أن السيطرة على البحار تعني الأمن والسلام ويمكن أن تعني النصر أيضاً ."

بعض النظريات والمدارس الفكرية في العلاقات الدولية وبررت استخدام القوة على اعتبار أن النظام الدولي هو نظام فوضوي يشبه الغابة وذلك لعدم وجود منظمه أو هيئه مركزية تستطيع ممارسة سلطتها وفرض أرادتها على الدول اجمع([1]).

ومن أسباب استخدام القوة العسكرية أيضا هو التنافس المحموم بين الدول لزيادة قوتها ورغبتها في احتلال موقع متقدم كلاعب رئيسي أو فعال في العلاقات الدولية ،وكذلك فأن الطبيعة العدوانية لبعض الدول والناتجة عن بنية وتركيبة هذة الدولة تدفعها لاستخدام قوتها ضد غيرها من الدول والتي ترى فيها مصدر قلق أو خوف أو إزعاج وهو ما عبر عنة (فردريك شومان) بقولة "إن القاعدة الأساسية في العلاقات الدولية هي الشك والريبة وبالتالي فأنة لابد من استخدام الدول للقوة العسكرية ضد بعضها البعض "،ولعل تاريخ العلاقات الدولية مليء بالشواهد الدالة على صدق الزعم السالف الذكر.([2])

ويرى بعض المفكرين والباحثين بان بعض القادة يلجاؤن لاستخدام القوة مع القوى الأخرى بهدف تعزيز مكانتهم أو تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية التي يعاني منها المجتمع .([3])

يبدو أن الأسباب التي تتذرع بها الدول لاستخدام القوة العسكرية هي كثيرة ومتعددة وهذا ما جعل تاريخ العلاقات الدولية مليء بالحروب والصراعات التي ذهب ضحيتها ملايين البشر ،ولكن مع تطور التاريخ الإنساني بدأت أسباب النزاع والصراع بين الدول تتجة إلى الزوال وأصبح يحل محلها المصالح المشتركة التي تؤدي إلى قيام شبكة من العلاقات البينية وبالتالي تقلل أسباب ومبررات استخدام القوة بين الدول ،على اعتبار أن الأمن الوطني وقوة الدولة

([1]) جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،مصدر سابق ،ص ١٩٨

([2]) للمزيد انظر :سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ،ص ٢٥- ٣٤.

([3]) جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،مصدر سابق ،ص ١٩٨

ليست في النزاع والصراع والهيبة العسكرية والجيوش الجرارة فقط ،وهذا ما سنتطرق له في تحديد اثر النظام العالمي المعاصر على القوة العسكرية .([1])

لقد استبشر العالم خيرا مع انتهاء الحرب الباردة على أساس أنها ستنهي التنافس المحموم الذي شهده العالم في مجال القوة العسكرية ،ولكن تزامن انتهاء الحرب الباردة وولادة النظام العالمي الجديد جاء مع ظهور أزمة قويه هزت المجتمع العالمي بأسرة وعرضت الأمن الدولي والإقليمي للخطر وهي حرب الخليج الثانية ، مما أعطى أهمية كبرى للقوة العسكرية في تقرير مصير الأمن والسلم الدوليين إضافة إلى الأمن الإقليمي والأمن الوطني لكثير من بقاع العالم

([1]) وقد شهد العالم خلال قرن ونصف من الزمان العديد من الحروب المدمرة التي راح ضحيتها ملايين البشر بدون وجه حق ومن ابرز هذه الحروب مايلي:

١- الحرب الأهلية الأمريكية التي وقعت عام ١٨٦١م والحصيلة ٦٢٠ ألف قتيل.
٢- الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م-١٩١٨م القتلى ١٠ملايين والجرحى ٢١مليون.
٣- الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م١٩٤٥م كان لها اكبر النتائج حيث لم يعرف العدد الحقيقي للقتلى ولكنه تجاوز ٥٥مليون قتيل بينهم ١٧ مليون من العسكريين وقد استخدمت فيها أسلحة أكثر دمارا ومنها القنبلة الذرية التي ألقيت على اليابان وقتلت ٨٠ ألفا في ٩ ثوان فقط.
٤- حروب فيتنام وتعد من اكبر النزاعات في جنوب شرقي أسيا وهي حرب تورطت فيها أمريكا عام ١٩٥٧ أسفرت عن قتل مليون ونصف من الفيتناميين و٥٨ ألف أمريكي وهناك أرقام تقول أن القتلى في هذه الحرب تجاوز 5 ملايين.
٥- حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق ١٩٨٠م-١٩٨٨م مئات الآلاف من القتلى من الطرفين.
٦- حرب الخليج الثانية ١٩٩١م بين العراق وقوات التحالف قتل فيها نحو ١٠٠الف جندي عراقي وما يقرب من ٥٠٠ من قوات التحالف.
٧- حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣م بين العراق وقوات التحالف.
٨- وهناك حروب عدة وقعت خلال القرن الماضي ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء ومن هذه الحروب:
   - الحرب الكورية
   - الحرب بين الهند والباكستان
   - التدخل السوفيتي في أفغانستان
   - الحروب العربية الإسرائيلية
   - حرب البلقان
   - الحروب والصراعات في أفريقيا
   - الحرب في الشيشان

المصدر :الموقع الالكتروني :www.alrage.netتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٤.

حيث كانت هذه الحرب ميدان لاختبار أحدث ما توصلت له التكنولوجيا العسكرية في مجال الأسلحة التقليدية و الأسلحة التكتيكية أو حتى الأسلحة الاستراتيجية من قبل قوات التحالف حيث استخدمت فيها طائرات مقاتلة وقاذفات استراتيجية لأول مرة كطائرة (ف١٧) المعروفة باسم (ستيلث) أو الشبح التي لا يمكن لأجهزة الرادار اكتشافها ،إضافة إلى استخدام قاذفات ب٥٢ ذات المدى البعيد وذات الحمولة الضخمة من القذائف والأسلحة لدرجة إن بعض الباحثين يقول " إن الطائرة المقاتلة اليوم أصبحت حاسوبا طائرا " ([1])، إضافة إلى تكنولوجيا أسلحة الدفاع ضد الجو وخاصة الصواريخ المضادة للصواريخ كـ(الباتريوت) والتي تحتاج إلى تقنيات عالية نظرا للسرعة الهائلة للصواريخ والتي تزيد عن سرعة الصوت ، إضافة إلى إدخال أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحواسيب في الآلة العسكرية وفي مجالات متعددة كالرصد والاستطلاع والمراقبة ناهيك عن الأقمار الصناعية والتي قارب عددها الفي قمر والتي أصبح لديها القدرة على رصد الإنسان وهو في حديقة منزلة ملتقطة صور بأدق التفاصيل لبعض أجزاء جسمه كظاهر اليد مثلاً ،أن هذا يعني استمرار الدول المسيطرة على زمام النظام العالمي بإعطاء القوة العسكرية أهمية كبرى في تقرير شكل ونمط العلاقات الدولية فهي الأداة القوية التي تستخدم لقمع الأنظمة المخالفة لقواعد النظام الدولي وهي الأداة التي بواسطتها يتم حسم الحروب التي قد تقض مضجع الأمن والسلم الدوليين –من وجهه نظر المسيطرين على هذا النظام – كما حصل في البلقان عام ١٩٩٩ ،وكذلك تبرز أهمية القوة العسكرية في هذا النظام من خلال استخدام الأعداد الهائلة من الجنود وإنشاء القواعد العسكرية في البر والبحر وفي كل مكان من العالم من قبل القوة العظمى–الولايات

([1]) سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ، ص١٧٣.

– أصبح العراق ميدانا لتجارب أحدث ما توصلت له تكنولوجيا إنتاج السلاح حيث كان أخر هذه التجارب هو تجربة الطائرة المروحية المسماة (ام . في –٢٢) اوسبري والتي زودت بمحركين يتيحان لها الطيران كطائرة عادية لكنها تهبط وتقلع كطائرة مروحية ويبلغ سعر هذه الطائرة حوالي ٧٠ مليون دولار واعتبرت (طائرة شديدة الفعالية) وهي من إنتاج شركة بل هليوكبتر تكسترون وبوينغ وتتسع ل ٢٤ جندي وتمتاز بقدرتها على التحليق عاليا لتجنب الإصابة المنطلقة من الأرض .

المتحدة- في النظام الدولي الجديد ،حيث أنشأت قواعد جديدة في الخليج العربي ووضعت بوارج حربية وحاملات طائرات بشكل دائم في المنطقة لتبقى جاهزة للاستخدام في اللحظة المناسبة .

كذلك ورغم انتهاء التنافس التقليدي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،إلا إن روسيا – والتي أصبحت الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي- ما زالت تشكل القوة التي لا يستهان بها من الناحية العسكرية وهي مصدر خطر للولايات المتحدة وذلك بسبب ضخامة حجم وكميات الأسلحة النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي المفكك ،وظهر ذلك جليا عندما وقفت روسيا في وجه الولايات المتحدة لمنعها من نشر درع صاروخي أمريكي في وسط أوروبا في نهاية عام ٢٠٠٧ واعتبرت هذا الأمر تهديدا صريحا لها مما اجبر الولايات المتحدة على التراجع – ولو مرحليا – عن هذه الفكرة ، وكذلك قيام روسيا في آب ٢٠٠٨ بسحق محاولة لجورجيا –المدعومة من الغرب بشكل عام ومن الولايات المتحدة بشكل خاص – من اجل استعادة سيطرتها على إقليم (اوسيتيا الجنوبية) احد أقاليمها ، حيث أعلن الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيدف) عقب ذلك أن قوات بلاده المسلحة بحاجة إلى إعادة تحديث في الأسلحة والعتاد.... ، وفي ذات الإطار نقلت وكالات الأنباء في أيلول من عام ٢٠٠٨ عن رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) أن الإنفاق الدفاعي لروسيا سيزيد بنسبة ٢٧% في عام ٢٠٠٩ حيث سيخصص نحو ٢،٤ تريليون روبل(٩٤،١٢) مليار دولار لمتطلبات الدفاع القومي والأمن القومي ....، أضف إلى ذلك أن روسيا قامت يوم ١٠/١٢ ٢٠٠٨ باختبار صاروخ عابر للقارات وصل مداه ١٠٠٠٠ ألاف كيلومتر قادر على حمل المئات من الرؤوس الحربية وكانت التجربة ناجحة وتمت بحضور الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيدف) .... ، إضافة إلى إن روسيا اليوم أصبحت تتعافى اقتصاديا وتستقر مؤسساتها المالية وتدخل في النظام الرأسمالي بهدوء مما زاد من قوتها وهيبتها في المجتمع الدولي .([1]) وفي

([1]) رغم انتهاء المنافسة العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا إلا إن كل من الطرفين ما زال يؤمن بالعسكرة وأهميتها وما زال التنافس المبطن موجود لدرجة إن بعض المحللين أشار إلى الخوف من عودة

شهر تشرين أول ٢٠٠٨ أعلن سكرتير اتحاد روسيا وبيلا روسيا (بافل بورودين) أن البلدين سيوقعان في الثاني منتشرين الثاني اتفاقا يقضي بإقامة نظام موحد للدفاع الجوي وذلك في مواجهه حلف شمال الأطلسي الذي – وحسب تصريحات الرئيس الروسي... – : " نقل بنيته التحتية إلى حدودنا" ومما يذكر أن الحلف يسعى وبقوة إلى نشر درع صاروخية على حدود روسيا ، ومما يشار إلية في ذات السياق أيضا هو أن الرئيس الروسي (ميدفيدف) ينتقد وبشد سياسة الولايات المتحدة وتصرفاتها الاستعلائية حيث صرح قائلا:" إن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم يضعف الأمن الدولي ، وأضاف عن التصرفات الأميركية منذ هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ :" إن رغبة الولايات المتحدة في تعزيز هيمنتها العالمية أدت إلى فقدانها فرصة تاريخية لإرساء نظام عالمي ديمقراطي بحق ...... " وقدم الرئيس الروسي اقتراحا يقضي بتوقيع اتفاق أمني يحظر استخدام القوة او التهديد باستخدامها وبين انه لا يمكن لدولة واحدة بما في ذلك روسيا احتكار الأمن في القارة " ([1]).

وفي هذا السياق نجد أن العالم المعاصر يشهد اليوم عودة مفهوم العسكرة والتنافس والتسابق في التسلح إلى السطح من جديد وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)في يوم ٢/٨/ ٢٠٠٨ في خطاب له أمام مجلس الدولة الروسية الذي يضم في عضويته الوزراء وحكام الأقاليم وأعضاء البرلمان حيث قال :" من الواضح بالفعل إن سباقاً جدياً للتسلح بدأ يتكشف في

الحرب الباردة من جديد بين الطرفين ، وذلك بسبب وجود دلائل كثيرة على ذلك ،حيث ذكرت التقارير في بداية عام ٢٠٠٨ إن روسيا فاجأت العالم بإجراء تجربة تفجير أقوى قنبلة غير نووية حتى الآن وهي قنبلة (وقود – هواء) تزن ثمانية أطنان وتفوق قوة تفجيرها أربع مرات قوة تفجير القنبلة الاميركية الأكبر صاحبة الرقم القياسي حتى ألان ،ويعمل هذا النوع من القنابل على تكوين سحابة ضخمة من المادة المتفجرة تكّون بدورها موجات صدمية متتالية تؤثر في مناطق ابعد من منطقة الانفجار ،وحسب ما يقول خبير المتفجرات (جيروم ستوفلت) من مختبرات سانديا الوطنية الاميركية فأن هذا النوع من القنابل يمثل سلاحا متميزا إذ يتسبب تفجير قنبلة واحدة من هذا النوع في مسح جميع الأبنية في منطقة الانفجار وتسويتها بالأرض وتدمير الإنفاق والملاجئ الموجودة تحت عمق كبير من سطح الأرض .المصدر :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٢٦ ،تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦ .

([1]) المصدر السابق ،العدد ١٣٨٧٩،تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩.

العالم وهذا ليس خطأنا ولم نبدأه" ،وأضاف قائلا " في الواقع نحن مضطرون للرد .... كان لدى روسيا وسيكون دائما لديها الرد على هذه التحديات الجديدة..." ،وأضاف:" إن روسيا ستبدأ خلال السنوات القليلة القادمة إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة التي لن تكون على أي وجه اقل من الأسلحة الموجودة لدى أية دولة أخرى بل هي أرقى في بعض الحالات " وأضاف قائلا .. " إن قتالا ضاريا على الموارد الطبيعية يدور في أروقة العالم وان رائحة النفط والغاز تفوح من كثير من الصراعات وتحركات السياسة الخارجية " وأضاف قائلا:" إن روسيا بحاجة إن تكون يقظة لمحاولة الوصول إلى مواردها" ، وأضاف أيضا :" يجري أحيانا تدمير سيادة دول معينة ومناطق بأكملها تحت ستار تصريحات رنانة عن الحرية والمجتمع المفتوح "،([1]) وفي اليوم نفسه أعلن وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) توقعاته بشأن نشر مئات الآلاف من الصواريخ والنظم الدفاعية الاعتراضية على نطاق واسع في العالم بأسره في المستقبل القريب المنظور" ([2])وتطورت الأمور في قمة حلف الأطلسي التي عقدت في مطلع نيسان ٢٠٠٨ عندما أصر فلاديمير بوتين على موقف بلادة من رفضها القاطع لنشر الدرع الصاروخي الاميركي في أوروبا الشرقية (بولندا وتشيكيا)حيث لاقت هذه الفكرة الدعم والتأييد من جانب أعضاء الحلف وصرح بوتين بأن " الحلف الأطلسي يتحدث عن الأمن على حساب دول أخرى " وقال بأنه من المؤسف في الأمر انه مطلوب من روسيا النظر إلى هذه العملية دون اخذ مصالحها بعين الاعتبار " وقال أنه لا يمكن لحلف شمال الأطلسي أن يضمن أمنة على حساب الآخرين " ([3]) ، إن هذه التصريحات تشكل انتقاداً لاذعاً لسياسة الولايات المتحدة وخصوصاً في منطقه الشرق الأوسط واحتلالها العراق وتدميرها بنيته التحتيه باسم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ،إن كل هذه السيناريوهات تدلل على إن

([1]) المصدر :صحيفة الرأي ،العدد ١٣٦٣٩،تاريخ ،٢٠٠٨/٢/٩.

([2]) للمزيد انظر: رتشارد إن بيرل، **الدرع الصاروخية وعودة سباق التسلح** ،صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٦٤،تاريخ ٢٠٠٨/٣/٥.

([3]) صحيفة الرأي ،العدد ١٣٦٩٥ ،تاريخ ٢٠٠٨/٤/٥ .

القوة العسكرية لا ولن تغيب عن تحليل وتفسير مجريات العلاقات الدولية حتى وان تغير شكل النظام العالمي، إن هذه الأحداث المتسارعه والمتلاحقة تدفعنا إلى طرح العديد من التساؤلات :

- هل نحن أمام عسكرة جديدة للعالم ؟
- هل هذه بوادر ونذر حرب باردة جديدة ؟
- هل نحن على موعد مع نظام عالمي جديد ثنائي القطبية تعود فيه روسيا إلى الواجهة كمنافس جديد للولايات المتحدة ؟
- أم هو نظام عالمي متعدد الأقطاب تمثل فيه الصين وروسيا معسكرا جديدا مقابل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ؟

إن الأيام وحدها كفيله بالإجابة على هذه التساؤلات، ولعل تسارع الأحداث العالمية يحمل في باطنه بذور التغيير ؟؟.

أن هذا السيناريو يدل على أهمية العسكرة في تقرير مصير الأمن على كافة مستوياته حتى ولو اخفت التحليلات المعاصرة هذا الأمر وذلك لأن الشواهد تفضح الأمر ،وهذا ما جعل النظريات الليبرالية في العلاقات الدولية التي قللت من أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية واعتبرت إن الدور الأكبر هو للمؤسسات الدولية في تقرير شكل العلاقات الدولية تتراجع عن أفكارها ،لأن العسكرة تبقى السمة المميزة للعلاقات الدولية ومن يمتلكها هو الذي يقرر مصير الأمن والسلم الدوليين إضافة إلى الأمن الإقليمي بل الأمن الوطني لكثير من الدول وما يشهده العالم من أحداث خير دليل على ذلك.

إن تزامن ولادة النظام العالمي الجديد مع تبلور العولمة بتجلياتها المختلفة والتي من أبرزها ثورة الاتصالات والمواصلات وثورة العلم والتكنولوجيا ساهم – ومن غير شك – بالتأثير على القوة العسكرية وأهميتها في مجال الأمن بشكل عام ،حيث دخلت نظم الاتصال الفائقة الحداثة إلى القوات العسكرية مما مكنها من سهولة استخدام قوتها وقطاعاتها والسيطرة عليها بسهولة حيث ظهر ذلك بتطور نظم القيادة والسيطرة والتي أصبحت لها أهمية قصوى في إدارة المعركة أكثر من السلاح ذاته ، وأن امتلاك مثل هذه النظم يعني سهولة تحقيق النصر

،ولعل مشاهد حرب الخليج الثانية ما زالت ماثله أمامنا حيث ركزت الولايات المتحدة قصفها على نظم القيادة والسيطرة العراقية مما سهل عليها بعد ذلك إتمام مهمتها بنجاح فائق .

أن العالم يشهد كل يوم ثورة جديدة في مجال العلم والتكنولوجيا خاصة في نظم الاتصالات ولعل شبكة الانترنت([1]) اليوم هي الثورة العلمية الحقيقية والتي يتم تسخيرها من قبل القوات العسكرية –وخصوصا القوى الكبرى – لتحقيق أهدافها وغاياتها ولعل تقنية (Google Earth) التي أصبحت متاحة اليوم حتى للمستخدم العادي إضافة إلى الأقمار الصناعية التي ملأت الفضاء جعلت من الصعب على الدول إخفاء ما لديها من قواعد ومواقع عسكرية أو منشات حيوية أو أي تحركات أو مناورات عسكرية ،وذلك لان العالم اليوم يعيش عصر الفضاء المفتوح في ظل القرية الكونية الصغيرة التي أصبحت تعيش في مرحلة الاعتماد المتبادل والذي في ظله يصعب على طرف سواء كان فرد أو دولة إن يعيش بمعزل عن الأحداث والظروف التي يعيشها طرف أخر في أي بقعة على وجه الأرض ،فكل شيء أصبح مكشوف وضمن المدى المنظور فلم يعد هناك إمكانية لإخفاء الأشياء أو الأحداث مهما صغر حجمها أو قلت أهميتها ، إن كل هذه التطورات تلعب دورا كبير في تحول دور القوة العسكرية وتجعلها أكثر قدرة على تحقيق الأمن سواء الوطني أو الإقليمي أو الدولي وبالمقابل زاد من أعباءها ومسؤولياتها تجاه ما يشهده العالم من تطورات تشكل تحديا كبيرا للقوة العسكرية .

أن التحديات التي تواجه الأمن الوطني للدول في الوقت الحاضر تزايدت ، ولعل الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم في كل مناحي الحياة كان له اثر كبير

([1]) تزداد أهمية شبكة الانترنت يوما بعد يوم من حيث توسع مجالاتها ومن حيث عدد المستخدمين ،حيث أظهرت البيانات التي أصدرها موقع (world stat internet) الخاص بإحصاءات الانترنت لعام ٢٠٠٧ معلومات حول عدد المستخدمين مقارنة بعدد السكان حيث ارتفعت النسبة ارتفاعا قياسيا ما بين عامي (٢٠٠٠– ٢٠٠٧) حيث بلغت ٢٤٥% حيث وصل عدد مستخدمي شبكة الانترنت في العالم أكثر من مليار و٢٤٥ مليون نسمة ونسبة ١٩,٨% من مجموع سكان العالم ،أما النسبة في الشرق الأوسط فقد بلغت نموا كبيرا في عدد المستخدمين مقارنة بعدد السكان حيث بلغت ٩٢٠ % وهي تمثل (٢,٧%) من مجموع سكان العالم ، المصدر :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٣٥ ،تاريخ ٢٠٠٨/٢/٥.

في ذلك ، مما عرض الأمن الوطني لتحديات كبيرة جاءته على شكلين : فهي أما تحديات داخلية ، وأما أخرى خارجية ،أما بالنسبة للداخلية ، فيبدو أن كثيراً من الشعوب بدأت تضجر من أوضاعها السياسية والاجتماعية وتأخرها الثقافي وتخلفها عن ركب الحضارة الإنسانية المتسارع إضافة إلى سوء أوضاعها الاقتصادية وخاصة مع توفر وسائل الاتصال والتواصل ومقارنة نفسها بغيرها من شعوب الأرض المتقدمة والمرفهة ، فبدأت تلجأ إلى العنف ومحاولة تغيير الأنظمة السياسية لعلها تحصل على القليل من مقومات الحياة الكريمة فكثرت الاضطرابات الداخلية وازداد العنف في كثير من الدول وخصوصا دول العالم الثالث وتحديدا أفريقيا التي شهدت وتشهد أعمال عنف عرقية أو طائفية أو قبلية ... الخ كما يحصل في السودان والصومال وكما حصل في ليبريا وسيراليون وأخيراً في تشاد وكينيا التي وصل عدد القتلى فيها خلال شهر واحد – كانون ثاني ٢٠٠٨– نتيجة أعمال العنف العرقية أكثر من ألف قتيل ..وكذلك الحال في البلقان والشيشان والباكستان والعراق ، كل هذه الأحداث زعزعت الأمن الوطني لهذه الدول وجعلتها عرضة لتدخلات أجنبية من قبل الدول الكبرى والعظمى في العالم وهو ما أدى إلى عودة الاستعمار والعسكرة إلى العالم ولكن بثوب وحلة جديدين وبالتالي تعرض الأمن والسلم العالميين كله للخطر[1] .

أما التحديات الخارجية التي واجهها الأمن الوطني لكثير من الدول فهي تعرضها للاعتداء من قبل جيرانها أو من قبل دولة أقوى منها طمعا بثروة تملكها أو خلاف حدودي أو رغبة في السيطرة والتوسع ..الخ من الأسباب ، فكثرت الحروب بين الدول وبرز بقوة مفهوم "الحروب بالوكالة"، ولعل حرب الخليج الثانية والتي كانت فاتحة النظام العالمي الجديد هي خير دليل على زعزعة الأمن

([1]) لقد دفعت الأحداث الأخيرة التي وقعت بين جورجيا وروسيا في آب من عام ٢٠٠٨ كثيرا من المحللين والمراقبين إلى الحديث عن عودة الحرب الباردة من جديد بين الشرق والغرب وخاصة أن جورجيا تحظى بدعم كبير من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ،بل أن البعض بداء يتخوف من اتساع نطاق الأمور لتصل إلى حد حرب عالمية ثالثة ،ويستدلون على ذلك بمؤشرات كثيرة ومتعددة ،تدل على أن روسيا بدأت تستعيد مكانتها الدولية وذلك من خلال القيام بخطة تحديث وتطوير شاملة طلبها الرئيس الروسي (مبدفبدف) من حلفائها تتضمن تحديثا وتطويرا لقواتها المسلحة بما ذلك ترسانتها النووية ينتهي تنفيذها عام ٢٠٢٠ .

الوطني والإقليمي لكثير من دول المنطقة ولسنوات طويلة ، وكذلك الأوضاع في أفغانستان ليست اقل أهمية حيث أدت إلى اضطراب الأوضاع في شرق أسيا وخلقت تحديا كبيرا للأمن الإقليمي لدول شبة القارة الهندية ،فالأوضاع في باكستان لا تسر صديق حيث تطورت لدرجة الاغتيال السياسي الذي أودى بحياة رئيسة الوزراء السابقة (بنظير بوتو) في بداية عام ٢٠٠٨ ،بل وصل الأمر إلى مرحلة اخطر "حين صرح مسؤول إسرائيلي كبير في آذار ٢٠٠٨ بان باكستان اخطر على امن إسرائيل وأمن أمريكا من إيران وهذا يعني أن ما يجري في باكستان ليس من قبيل الصدفة "([١]).

إن هذه العسكرة الجديدة للعالم قد أدت إلى تطور مفاهيم جديدة لم تكن لها أهمية تذكر فيما قبل هذا الوقت ، كمفهوم الإرهاب الذي نما وترعرع ونشط بقوة في العقدين الأخيرين ، ولعل انعكاس الظروف والأوضاع الجديدة الداخلية أو الخارجية التي بداء يعيشها العالم تكون هي السبب الأبرز في تطور الإرهاب ونموة بالشكل الذي أصبح العالم اليوم يبذل كل ما يستطيع من قواه المادية والمعنوية للتخلص من ويلاته وبراثنه ([٢]).

أن ما يدور اليوم من تنافس خفي بين القوى العظمى في العالم هو ذات التنافس الذي يعود بالأذهان إلى أيام الحرب الباردة ، فهناك صراع خفي يدور في أحشاء العالم وهو ما قد نسميه (الحرب الخفية) او (الحرب الصامتة) والتي

([1]) للمزيد انظر: جميل مطر ،**السنوات السبع العجاف في العلاقات الدولية**، صحيفة الرأي الأردنية ،تاريخ ٢٠٠٨/٣/١١،،العدد ١٣٦٧٠.

([2]) لعله من المناسب وفي معرض حديثنا عن تأثير التغيرات التي شهدها العالم على القوة العسكرية هو دخول مفهوم "الخصخصة " الذي يتبناه النظام الرأسمالي إلى الجيوش حيث يوجد في الولايات المتحدة جيش كامل من القوات المدربة المحترفة والخاضعة لشركات خاصة وتمتلك من القوة المادية والأسلحة ما يضاهي كثير من الجيوش القوية وهي عبارة عن شركات الأمن والحماية التي بدأت تلعب أدورا جديدة وخاصة بعد دخولها إلى مواقع الصراع والنزاع في العالم وخاصة تلك التي تهيمن عليها الولايات المتحدة كالعراق وأفغانستان ، ولعل قصه شركة (بلاك ووتر) وما قامت به في العراق خير شاهد على ذلك ، وهذا يدل على إن التغير الذي تشهده البشرية قد طال كافه المجالات بما فيها المؤسسة العسكرية التي كان الاقتراب منها يعد من المحرمات في كثير من الدول .

قد تنطق يوما فتحرق حينها الأخضر واليابس .... فلا تبقي ولا تذر ، فأين هو الآمن العالمي الذي يتغنى بالدفاع عنه الكبار ..؟؟؟؟ !! .

ثانيا :القوة الاقتصادية :

تمثل القوة الاقتصادية العنصر الهام من عناصر قوة الدولة وأمنها الوطني والذي لا يقل أهمية عن القوة العسكرية ، فالقوة الاقتصادية والعسكرية متلازمتان فكل منها يعزز الأخر ويقوي من شأنه وهما بالتالي المصدر الأساسي للقوة السياسية في الدولة ،وان مجموع هذه القوى يمثل قوة الدولة بشكل عام إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية .

يتم بيان هذا العنصر مكن خلال عدد من المؤشرات والعناصر وهي كما يلي - :

١. حجم الناتج الإجمالي (GNP) : ويمثل جملة الناتج القومي من كافة القطاعات طبقاً لأسعار السوق ، قبل اقتطاع احتياطات استهلاك رأس المال الثابت وهو ما يعرف بأدبيات علم الاقتصاد (GNP)([١]) . والقاعدة هنا كلما زاد حجم الناتج القومي الاجمالي اشار الى قوة اكبر للدولة .
٢. متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي : وهو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، والقاعدة هي كلما ارتفع دخل الفرد ، فإن هذا يشير الى قوة اكبر للدولة .
٣. حجم القاعدة الصناعية للدولة : هذا العنصر يعكس حجم القاعدة الصناعية من الصناعات الإستراتيجية خاصة صناعة الصلب وصناعة السيارات ، وكلما كانت القاعدة الصناعية اكبر وأوسع كلما كانت في صالح قوة الدولة ، ويمكن الاستدلال عليها بمؤشرين مهمين هما ، حجم إنتاج الدولة من الصلب

([1]) ورد هذا التعريف من كتا ب الامم المتحدة statiscal year book 1999 (new york , United Nations p546 حيث انه ورد تفرقة بين الدخل القومي (National Icom) وبين الناتج المحلي الإجمالي والقومي المعروف GNP مواد بأسعار السوق او أسعار الإنتاج .

، ونسبه الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، وكلما ارتفعت نسبة كل منهما أشار ذلك الى قوة اكبر للدولة .

٤. معدل النمو السنوي للإنتاج : وهو يشير الى المعدل السنوي للنمو في كل القطاعات الإنتاجية والقاعدة كلما ارتفع هذا المعدل دل على قوة اكبر للدولة .

٥. حجم إنتاج مصادر الطاقة : يشير هذا العنصر الى مجموع إنتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسية من بترول و، غاز ، فحم والقاعدة هي كلما زاد وارتفع معدل إنتاج الطاقة كلما أشار الى قوة اكبر للدولة .

٦. حجم احتياطي مصادر الطاقة : وهو يشير الى حجم المصادر الكامنة من مصادر الطاقة او حجم الاحتياطات من مصادر الطاقة والقاعدة تشير الى ان كلما ارتفع حجم الاحتياطي منها ، دل على قوة اكبر للدولة .

٧. المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منها : وهو مؤشر يدل على نسبة النمو في إنتاج الطاقة وهو ترجمة للمؤشرين السابقين.والقاعدة هنا انه كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

٨. نسبة الأراضي المزروعة الى حجم السكان : وهو من اهم عناصر القدرة الزراعية للدولة ، ويشير الى انه كلما زادت نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ، فإنه دليل على قوة اكبر للدولة، ولأنه يشكل دليل على نسبة الاكتفاء الذاتي من الزراعة[١].

٩. حجم الأراضي الصالحة للزراعة (بآلاف الهكتارات) : والقاعدة هي كلما زاد حجم الأراضي الصالحة للزراعة يعد هذا مؤشراً على قوة الدولة[٢].

١٠. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منها. يعتبر هذا المؤشر مثار خلاف بين الباحثين ، باعتبار ان استهلاك الطاقة هو سلاح

([1]) السيد ، محمد عبد السلام ، **الأمن الغذائي للوطن العربي** ، عالم المعرفة ، ٢٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ٨٥ – ١٥٠ وذلك لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم الزارعة والغذاء .

([2]) المرجع السابق

ذو حدين ، ويتوقف الأمر على كيفية النظر الى هذا المؤشر ، فاستهلاك الطاقة لغايات الإنتاج يعتبر مؤشر قوة للدولة فكلما ارتفع استهلاك الطاقة للإنتاج كان مؤشراً على زيادة قوة الدولة ، وكلما زاد نصيب الفرد من الطاقة كان مؤشراً ودليلاً على ارتفاع الدخل وحياة ذات مستوى رفيع .

١١. متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية : يشير هذا العنصر إلى انه كلما ارتفعت انتاجية الحبوب كلما أسهم ذلك في دعم اكبر لقوة الدولة ، باعتبار أن الحبوب سلعة إستراتيجية وذات تأثير سياسي كبير مع قرارات الدول([1]).

١٢. حجم إنتاج المعادن الإستراتيجية : من أهم هذه المعادن : الحديد، النحاس، الكروم، والمنغنيز. فكلما ارتفع إنتاج الدولة من هذه المعادن ، كلما أشار ذلك إلى قوة اكبر لها ([2]).

١٣. نسبة الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة : وهو مؤشر إلى انتظام الإنتاجية الزراعية فكلما زادت نسبة تلك الأراضي من المساحة المزروعة زاد وتأكد انتظام الإنتاجية الزراعية ، وأعطى مؤشراً على قوة اكبر للدولة.

لقد أصبح عالم اليوم هو عالم الاقتصاد بلا منازع فمن امتلك زمام الاقتصاد امتلك زمام القوة بكل مقومات معنى الكلمة ،فالنظريات التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها على العلاقات الدولية بدأت اليوم تميل نحو التغيير والتسليم بدور وأهمية هذا العنصر في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في سلم الدول وتحديد وضع الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي ،فمعظم الحروب والحوادث التي شهدها ويشهدها العالم كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى ولعل الاستعمار الأوروبي الذي حل في بلادنا العربية في القرن الثامن والتاسع عشر سببه اقتصادي بالدرجة الأولى

([1]) الفراء ، محمد علي ، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي** ، عالم المعرفة ، ٢١ الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٧٩ .

([2]) توزاتي ، بكاد وآخرون ، **الأمن الغذائي العربي** ، منتدى الفكر العربي ،عمان ، ١٩٨٦

،فالثروات الهائلة من المعادن والمواد الأولية والأسواق الجديدة والأجواء الصافية والموقع الاستراتيجي وغيرها من المقومات التي تمتع بها الوطن العربي كانت السبب الأول الذي دفع بالمستعمر إلى غزوة والسيطرة علية .

أما حديثاً ومع ولادة النظام العالمي الجديد الذي كان ابرز معالمه هو انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء النظام الاقتصادي الاشتراكي كمنافس للرأسمالية العالمية برزت أهمية الاقتصاد كعامل مهم من عوامل بقاء الدول واستمرارها فانهيار الاتحاد السوفيتي كان سببه الاقتصاد بالدرجة الأولى أضافه إلى الانهيار في "المعايير الأخلاقية" كما وصف ذلك (بريجنيف) نفسه في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٨١([1]) ،وهو ما شكل هاجسا قويا لكثير من الدول لإعادة النظر في تنمية وتقوية اقتصادياتها لأنها أصبحت العنصر الأهم من عناصر أمنها الوطني وعنوان بقاءها واستمرارها ([2]).

مع انهيار الاتحاد السوفيتي خلا الجو للنظام الرأسمالي العالمي وقام بممارسة أهم وسيلتين من وسائل بقاءه واستمراره والتخلص من أزماته وهما الدمج والتوسع ،فـإغراءات الرأسمالية العالمية والليبرالية والحرية الاقتصادية وأجواء السوق المفتوح دفع وبقوة الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي إلى السير بفلك الرأسمالية العالمية حيث دخلت معترك النظام الاقتصادي الحر مما وفر قدر كبيرا من القوة للرأسمالية العالمية التي ليس لها هدف إلا تراكم راس المال وتحقيق الأرباح وهو ما أعطاها قوة سياسية وعسكرية ومبررات أخلاقية للتدخل في المناطق التي خرجت أو تخرج عن الأطر الرئيسية لها ،وفتح شهيتها أيضا للبحث للسيطرة على مناطق الثروات والخيرات في العالم ولعل خير شاهد على

([1]) للمزيد عن أزمات الاقتصاد السوفيتي سابقا والروسي حاليا انظر: منير الحمش ، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين** مصدر سابق ،ص ٨٧ –٩٤.

([2]) يرى بعض الدارسين والمحللين أن القوة العسكرية تتراجع أمام تقدم الاقتصاد كعنصر هام من عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد والسبب هو إن الأمن الوطني أصبح يوجه وترسم خططه من اجل ضمان وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ،أضافه إلى الكلفة المادية الكبيرة لاستخدام القوة العسكرية ، للمزيد انظر: محمد أبو غزلة ،مصدر سابق ،ص ٥٨.

ذلك هو ما حصل في الخليج العربي في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين وما زال مستمرا إلى اليوم .

والقوة الاقتصادية كعنصر من عناصر قوة الدولة وعنصر هام من عناصر أمنها فأنها تشتمل على عناصر كثيرة تساهم في تحقيق مقومات الأمن الشامل للدولة كالأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المالي ... وغيرها من محتويات الأمن الشامل المعتمد على العناصر الرئيسية كالعنصر الاقتصادي والعسكري والاجتماعي وغيرة (١) .

ولكن يجب الإشارة هنا إلى ما تواجهه الولايات المتحدة (رأس الرأسمالية العالمية) من أزمة مالية رهيبة تعصف بالفكر الرأسمالي برمته وتنذر بواقع جديد قد يؤدي إلى ولادة نظام عالمي جديد ،إن الجنوح الكبير الذي مارسته الرأسمالية العالمية في الرغبة في تراكم الأموال وتقليص القيود بل إزالتها عن البضائع والحدود ،أضافه إلى ترك الحبل على الغارب للمضاربين وأصحاب الأموال إلى المضاربة والاحتكار كل ذلك أدى إلى ولادة أزمة مالية عالمية خرجت عن نطاق السيطرة في ظل نظام اقتصادي يكف يد الدولة عن التدخل في السوق ،إن آلية عمل الرأسمالية بعيدا عن القيود والضوابط هو هذه النتيجة المدمرة ، والتي يبدو أنها قد تطيح بأكبر إمبراطورية للمال في العالم بل أنها قد تؤثر على صحة

([1]) أصبح يدخل في إطار الأمن الاقتصادي ما يسمى بمفهوم "امن الاستثمار " والذي يهدف إلى إيجاد بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات وكافه أنواع الأعمال الاقتصادية ،ويقوم هذا النوع من الأمن على مكافحة الجريمة الاقتصادية في البلد الجاذب للاستثمارات والتي يعتبرها المستثمرون من أولى اولوياتهم عند البحث عن بيئة استثمارية ،ووصل الأمر في بعض الدول إلى إنشاء أجهزة متخصصة تابعه لأجهزة الأمن والشرطة هدفها هو مكافحة الجريمة وتامين أجواء آمنة ومريحة للمستثمرين وهو ما يعتبر احد العوامل المشجعة على الاستثمار ،هذا وقد انشأ في عام ٢٠٠٥ في الأردن وحدة متخصصة بأمن وتشجيع الاستثمار غايتها التعامل مع المستثمرين ومتابعه كافه المعاملات المتعلقة بهم وتوفير الحماية لهم لأموالهم ومنشاتهم ،هذا وقد جاء في تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠٠٦ –٢٠٠٧ والذي يعتبر دليلا عالميا للبيئة الاستثمارية في ١٢٥ دولة إن الأردن يحتل المرتبة الخامسة عالميا في قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة على الجريمة المنظمة،وكذلك يحتل المرتبة العاشرة عالميا في إمكانية اعتماد الاستثمارات على خدمات الأمن كما احتل الأردن المرتبة العاشرة أيضا عالميا في قلة تكاليف الجريمة والعنف على كلفه الأعمال والاستثمار. للمزيد راجع :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٥٤ تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤.

وصلاحية كثير من النظريات التي كانت تتغنى بالرأسمالية وان ما دونها سيزول كنظرية (فرانسيس فوكوياما) والتي تقول بنهاية التاريخ ، وذلك لأن البشرية– من وجهه نظرة – وصلت إلى أعلى مراحل الرقي والتقدم بوصولها إلى النظام الرأسمالي الذي لا نظام بعدة ، وان كل من يكون خارج دائرته سيزول حتما ..!!! إن ما يحدث سيدفع كثير من المنظرين إلى إعادة النظر بنظرياتهم والبحث عن نظريات جديدة تعالج الفكر الاقتصادي العالمي بطريقة منضبطة تضمن تحقيق مصالح الأفراد على اختلاف مستوياتهم .

لقد وصلت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى مرحلة خطرة ستؤدي إلى ركود عالمي كبير لا محالة ، ولعل من ابرز مظاهرها دخول منطقة اليورو في مرحلة انكماش اقتصادي خطير حيث انخفض اليورو إلى أدنى مستوياته وذلك لربعين متتالين من العام ،حيث انكمش اقتصاد دول اليورو في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٢% وأيضا كان قد انكمش بنفس النسبة في الربع الثاني من نفس العام وفي هذه الحالة يصبح الاقتصاد – وحسب ما هو معروف في الأدبيات الاقتصادية – في مرحلة ركود([1]) ،وهو أمر ينذر بحال اقتصادي خطير في العالم اجمع ولعل الترابط الكبير بين الاقتصاد وغيره من فروع الحياة الأخرى ينذر بمخاطر أمنية كبيرة كالحروب والنزاعات التي سينتج عنها المزيد من الجوعى والقتلى والمشردين واللاجئين مما سيزيد من أعباء الدول وبالتالي سيؤثر على الوضع الأمني العالمي برمته .

وما زالت الأزمة المالية تتفاقم يوما بعد يوم حيث بدأت تتكشف فضائح مالية على مستوى كبير سينجم عنها – لا محالة – أزمات أخرى حيث يصدق حينها القول المشهور " بان الأزمة تلد أخرى " ومن ابرز هذه الفضائح هي الضربة التي تلقاها عالم المال على يد (برنار ما دوف) مدير صناديق استثمارية في نيويورك حيث قام بأكبر عملية احتيال في وول ستريت نتج عنها خسائر مئات المليارات من الدولارات لكافة دول الاتحاد الاوروبي تقريبا وكوريا

([1]) يعرف الركود على انه :" انكمش الاقتصاد لربعين متتاليين " صحيفة الرأي ،العدد ١٣٩١٦ ،تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥.

، وكانت البنوك الاسبانية اكبر المتضررين من هذه العملية ، وفي ذات السياق أعلن بنك (سانتندر) وهو ثاني اكبر مصرف أوروبي انه معرض لخسارة ٢،٣٣ مليار دولار فيما أعلن بنك (بي بي اف أي)انه قد يخسر ما يصل إلى ٣٠٠مليون يورو ولم تكن البنوك الفرنسية بعيدة عن الخسائر نتيجة لعملية الاحتيال هذه وفي بريطانيا تقدر خسائر مصرف (اتش اس بي اس) مليار دولار ،وفي هذا الصدد أشار مدير صندوق النقد الدولي (دومينيك ستراوس) ان الاقتصاد العالمي قد يسقط في أزمة طويلة حيث إن الاقتصاد العالمي يعاني من تراجع غير مسبوق في تاريخه محذرا من المزيد من الاضطرابات المدنية التي قد تقع في العالم كما حصل في اليونان ،حيث قال :" إذا لم نتمكن من فعل ذلك- التحرك نحو معالجة المشكلة - فربما تحدث حينئذ اضطرابات اجتماعية في أماكن كثيرة بينها اقتصاديات متقدمة)" .

ويتجلى تفسير عناصر ومؤشرات القوة الاقتصادية في ظل النظام العالمي كما يلي:

١. **التجارة:**

تعتبر الحركة التجارية في البلاد من أهم مقومات اقتصادها لما لها من أهمية وفائدة فهي الوسيلة الرئيسية لجلب الأموال وحركتها ونقلها من موقع إلى أخر مما يساهم في تحريك كافه قطاعات الاقتصاد في الدولة ،والتجارة تشتمل على أبعاد ثلاث فهي تجارة داخلية (محلية) وإقليمية (بينية)وهي كذلك تجارة خارجية (دولية) ،إن حاجة الإنسان للمواد والبضائع والسلع لإشباع حاجاته المختلفة هي السبب والدافع لقيامة بعملية التبادل مع الآخرين ،فهو لا يستطيع العيش منعزلا ومنطويا عن الآخرين ،ولعل تطور الظروف ألمعاشيه والحياتية زاد من أهمية وضرورة التبادل السلعي مع الأطراف المختلفة سواء المحلية او المجاورة أو الدولية ،أما في ظل الظروف التي بات يعيشها العالم فقد أصبح من العسير على الدول والأفراد البقاء والعيش في العزلة عن الآخرين ،فتحّول العالم إلى قرية صغيرة وانفتاح الحدود وزوال الحواجز سواء كانت المادية المعنوية وبروز مفهوم الاعتماد المتبادل وتبادل المنافع وتشابك المصالح قد أدى إلى

تطور الأعمال التجارية وازدياد حركتها في العالم ،وبعد إن سيطرت الرأسمالية العالمية على العالم اقتصاديا فعّلت سيطرتها على التجارة الدولية وذلك من خلال مؤسساتها التي تنظم وتراقب وتسير الأعمال التجارية بين الدول ولعل أبرزها منظمة التجارة العالمية والتي كان من ابرز أهدافها هو تحرير التجارة الدولية ورفع القيود عن حركة الأموال والبضائع والأشخاص ،وأبرز ما فعلته هذه المنظمة هو تقييد الدول باتفاقيات تجارية مختلفة ومنحها القروض الضخمة التي تؤدي إلى تراكم الديون والفوائد التي تعجز هذه الدول عن سدادها،([١]) إضافة إلى بناء شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية بين الدول لكي يصعب عليها الانفلات والتنصل والخروج منها والسير في فلكها .

أن تطور العمل التجاري في الدولة بأبعاده الثلاث يساهم في إنعاش اقتصادها ويزيد من أرباحها ويرفع من دخل مواطنيها ويوفر المواد والحاجات والسلع الضرورية لهم مما يؤدي إلى استقرار أوضاعها السياسية والاجتماعية ويحقق للإنسان فيها الأمن المالي الذي يصعب العيش بدونه فالإنسان يحتاج المال لأنة الوسيلة الرئيسة للتعامل والتبادل وإشباع الحاجات وهو ما يؤدي إلى الأمن النفسي والاستقرار العاطفي الذي بات اليوم من الشؤون الهامة التي تعنى بها كثير من الدول ،فالتجارة إذن هي إحدى وسائل تحقيق الأمن الوطني وهي كذلك إحدى عناصر قوة الدولة ونهضتها واستمرارها ([٢]).

([1]) تقدر ديون دول الجنوب حالياً بأكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار تعادل تقريباً ٤٠% من دخل هذه الدول.

- دفعت دول الجنوب ١٣٠٠ مليار دولار خلال١٥ السنة الأخيرة من القرن العشرين كفوائد وخدمة للديون.
- استردت الدول الغنية ٣دولارات مقابل كل ١ دولار أقرضتها لدول الجنوب.
- تدفع دول الجنوب ٧٠٠ مليون دولار يومياً فائدة وخدمة ديون.

المصدر :الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

([2]) يرى كثير من الباحثين والمحللين في مجال الاقتصاد الدولي أنة بسبب عدم التكافؤ الذي يسود أوضاع العالم صار العالم مع الثورة التكنولوجية أكثر انقساما عما كان علية عند الثورة الصناعية وتفجرت أزمة جديدة في نمط تقسيم العمل الدولي ،أزمة غير تقليدية ولا نموذجية ،اختلت التجارة الدولية ،ووضعت عليها القيود وتزايدت إجراءات الحماية من جانب الدول الصناعية المتقدمة وتقطعت ألعلاقات النقدية والمالية

يصعب الحديث عن أهمية التجارة دون التطرق إلى الأداة الرئيسية الأولى التي تقوم بالنشاط التجاري على كافة مستوياته وخصوصا في ظل النظام العالمي الجديد والذراع التي أصبح يعتبرها كثير من المحللين القوية في الاقتصاد العولمي الرأسمالي المعاصر ألا وهي الشركات المتعددة الجنسية والتي أصبح من الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية ،وفيما يلي نقدم نبذه عن ماهية هذه الشركات .

- **الشركات المتعددة الجنسية (multi national corporations) :**

إنها إحدى نواتج النظام الاقتصادي العالمي الجديد الناتج بدورة عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والذي جاء بمضامين وأبعاد اقتصادية واجتماعية ومالية وثقافية وسياسية جديدة مبنية على أسس جديدة أيضا أهمها اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة .

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو(متعددة القومية) من ابرز مظاهر الاقتصاد العالمي حيث أصبحت ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء إلى المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها وأبعادها وأدوارها والتي أخذت أنماطاً مختلفة منها ما هو تجاري أو خدمي أو صناعي أو كلي .

أما من حيث التعريف فنبدأ بتعريف الأمم المتحدة حيث عرفت الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسية بأنها:

الدولية ولم تلعب دورها في تسهيل قيام التجارة وتسوده المدفوعات " للمزيد انظر :منير الحمش ،مصدر سابق ، ص١١٧.

مؤسسه تجاريه تشمل على كيانات في بلدين أو أكثر بصرف النظر على الشكل القانوني لهذه الكيانات وميادين نشاطاتها، تعمل بموجب نظام لاتخاذ القرارات يسمح بوضع سياسات مترابطة إستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر لاتخاذ القرارات تربط فيها الكيانات عند طريق الملكية أو غير ذلك بشكل يسمح لواحدة منها أو أكثر بممارسة تأثير ملحوظ على أنشطة الكيانات الأخرى وخصوصا بالمشاركة في المعلومات الواردة ومسؤوليات مع الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأدب الاقتصادي لم يستقر على تعريف موحد للشركة.م.ج ، إذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين أسهموا في هذا الميدان ويعرفها "توجندات" يعرفها بأنها " الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة " ولكن يبدو أن هذا التعريف يقصر صفة " تعدد الجنسية " فقط على الشركات الصناعية ويستثني الشركات المستثمرة في مجال الخدمات كالسياحة، التسويق النقل البحري و الجوي أما البروفيسور "جون دنانج" فقد أستعمل مصطلح مشروع ENTRE PRISE بأنها:مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية .مصانع ومنشآت، التعدين في أكثر من دولة واحدة بينما (كلاوذنز) عرفها على أنها: (شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي). وبهذا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع و الخدمات في الخارج([1]).

وعليه يمكننا القول: بأن ما يطلق عليه الشركات المتعددة الجنسيات هي بكل المعاني السابقة: شركة قومية تحتل مكانتها أساسا في اقتصاد ومجتمع الدولة الأم ويقصد بهذا السيطرة على كل من الملكية و الإدارة .فإرادة الشركات التابعة وإجمال مجموع الشركة تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه الأخيرة في يدها بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط والحساب و الرقابة وكذلك بملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة الأم إذا أنها صاحبة الاستثمار التي تعمل من خلال شركاتها التابعة لها ، وفي حالة المشروعات المشتركة- أي التي تكون

([1]) الموقع الالكتروني : www.alkiyem . Forumup.dk/post-qo

فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركة الأم و حكومات أخرى- تقوم الشركة الأم بالسيطرة على العملية الإدارية و التخطيطية إلى درجة كبيرة وتطمئن إلى أن المشروع المشترك يندمج في إستراتيجيتها العالمية .

المفهوم الاقتصادي للشركات م.ج .وطبيعتها :

إن المفهوم الاقتصادي للشركة متعددة الجنسيات سواء كانت خاصة أو عامة فهي تتميز بموقعها الإستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية و الفنية الخاصة بالإنتاج إذ تعمل في ظل شروط احتكار الأقلية للمشروعات وليست وفقا لشروط المنافسة الحرة.

وهذه الشركات على الرغم من أنها تستثمر الجزء الكبير من مواردها في العديد من الدول وذلك بواسطة فروعها المتواجدة عبر الدول النامية إلا أنها تبقى دائما مرتبطة بهذه الأخيرة و التي تسيطر على الغالبية العظمى من الأموال وتظل تابعة لها، وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع مما جعل أحد الكتاب يقول :"الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول".

وعلية فانه يمكن القول إن الشركات متعددة الجنسيات Multi Nationalهي تلك الشركات التي تمارس أنشطة تتجاوز الحدود القومية وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضا الشركات متعدية القومية .Trans Nationalوهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها كالشركات متعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحويل الرأسمالية العالمية من الرأس مالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية ، في زمن العولمة هذه الشركات تلعب دورا أساسيا في هذا التحول حيث أصبحت محور للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي الرأسمالي .

أما بالنسبة لحجم هذه الشركات فقد تطور حجمها وزاد عددها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث لم يتجاوز عددها أوائل السبعينات بضعة آلاف شركة ولقد ازداد عددها حيث أصبحت في أواسط التسعينات ٣٥ ألف شركة تتوزع على دول الثالوث : (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية

واليابان)، و تسيطر حوالي ١٠٠ شركة الأكبر فيها على معظم الإنتاج العالمي وقد ازداد عددها حتى وصل في أواخر التسعينات ما يزيد عن ٦٠ ألف شركة وتستأثر بحوالي ٨٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي وحوالي ٨٥ % من أجمالي التجارة العالمية ([1])،أما في مجال التجارة فأن هذه الشركات تهيمن على ثلثي التجارة العالمية حيث أن هناك حوالي (٣٥٠) شركة كبرى للدول القوية تحظى بحوالي ٤٠% من التجارة الدولية .([2]) وكما أسلفنا فان بعض هذه الشركات تفوق قدراته الاقتصادية قدرات كثير من الدول حيث تجاوزت مبيعات شركة (General Motors) السنوية أجمالي الناتج القومي لاندونيسيا – مثلا"– كما أن مبيعات شركة (Sony) مثلا"– كانت تساوي الناتج المحلي لمصر بينما مبيعات شركة (IBM) زادت عن أجمالي الناتج المحلي لكل من تشيلي وكوستاريكا والإكوادور معا" .([3])

ومن الأمثلة على الحجم الضخم لبعض هذه الشركات هي شركة (ABB)التي تكونت عام ١٩٨٧ من اندماج شركه سويدية كبيرة (ASEA) وشركة سويسرية ضخمة هي (BROWN BOVERY)وقد استثمرت فور تأسيسها ٣،٦ مليار دولار شملت دمج وشراء ٦٠ شركة أخرى وتسيطر حاليا على أكثر من ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ شركة في بلدان العالم الثالث و ٤١ شركة في دول أوروبا الشرقية وتملك هذه الشركة أكثر من ألف باحث وخبير وثلاثه مراكز بحثية ومصرف ومركز للمعلومات ومركز تمويل لتامين الخدمات لمالية وقد احتلت المرتبة (٧٠) بين الشركات ال(٥٠٠) التي أعلنت عنها مجلة

([1]) نقلا" عن د. عبد الرشيد عبد الحافظ ،مصدر سابق ،ص٢٤.

([2]) محمد مرهف حسين ، مصدر سابق ، ص٢٥.

للمزيد من المعلومات انظر : انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٥٩، نوفمبر، ١٩٨٢.

([3]) معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية "**حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة** " ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة : هشام عبد الله ، بيروت ، ١٩٩٧،ص٢٣٨.

(فورشـن)،ومـن ابـرز البيانـات والمعلومـات التـي نـشرتها مجلـة (فورشـن) عـن الشركات الخمسمائة الكبرى ما يلي([1]) :

- بلغ مجموع إيراد هذه الشركات في ذلك العام (١١٤٥٤)تريليون دولار في حين كان الناتج القومي العالمي في تلك السنة ٢٨ تريليون ،بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة و٧,٧٤٥ تريليون دولار،بينما الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم الثالث بلغ ٥,٩٠٩ تريليون دولار.

أما توزيع هذه الشركات جغرافيا فهو كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (١)

التسلسل	الجهة المالكـة	العـــدد
١.	الاتحاد الأوروبي	١٥٠
٢.	سويسرا	١٢
٣.	الولايات المتحدة	١٧٥
٤.	اليابان	١١٢
٥.	كوريا الجنوبية	١٢
٦.	تايوان	١
٧.	البرازيل	٥
٨.	الصين	٤
٩.	المكسيك	٢
١٠	الهند	١
١١	كندا	٨

([1]) منير الحمش ،مصدر سابق ، ص ١٢٥ -١٢٨.

و قد يكون لبعض هذه الشركات فروع في عشرات الدول في أن واحد وهذا ما أعطاها الصبغة التعددية ، فمثلا شركة (IBM)لها فروع في أكثر من (٨٠) بلد في العالم ([1]) وشركة (Mobile) لها فروع في أكثر من (٦٢) بلدا في العالم وشركة كوكا كولا – مثلا– لها (٢٧٠) ألف فرع حول العالم ويضاف لذلك أن حجم رأس المال لبعض هذه الشركات قد يتجاوز مئات المليارات من الدولارات وأيضا قد يقترب عدد العاملين في بعضها من المليون عامل .([2])

أما الدور الهام والذي تلعبه هذه الشركات العملاقة فهو البحث العلمي والتطوير المعرفي وهو ما اسماه بعض الباحثين (الاحتكار المعرفي) ، حيث يرى الباحثون بان من القواعد والمرتكزات التي بدأت تنشا عليها هذه الشركات([3]) ، هو العلم والمعرفة والبحث والتطوير لإنتاج الأفضل لمواكبة العصر ولمنافسة غيرها من الشركات ، وهذه المعرفة والأبحاث أصبحت محتكرة من هذه الشركات خوفا من الإطلاع عليها ، ووضعت لذلك القوانين اللازمة للحماية وجعلت (حقوق الملكية الفكرية) من أهم القواعد التي تنشا عليها هذه الشركات ، حيث تمارس هذه الشركات أعمال البحث العلمي وتنفق مبالغ طائلة في أعمال البحث و التطوير العلمي للمنتجات ودراسات التمويل و التسويق هذا وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي ، و تتوزع أنشطت هذه الشركات في مصانع متعددة منتشرة في مختلف أنحاء العالم .

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بما يلي:

١.إضعاف سيادة الدول وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية فيها ، مما يزيد من تقليص دور الدولة القومية في ظل العولمة الاقتصادية الهائلة التي تتزعمها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات التجارية

([1]) ذكر (بل غيتس) الرجل الأغنى في العالم أن: شركته "مايكرو سوفت" تحقق أرباحا شهرية تقدر بمليار دولار (الرأي ، العدد ١٣٠٤٨، تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧.

([2]) د. سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، مصدر سابق ، ص٦٥-٦٧ ، بشيء من التصرف .

([3]) د. محمد القطاطشة ،**العولمة** ، عمان ،٢٠٠١، ص٤٧.

العالمية وهذا يدفع الدولة القومية الصغيرة إلى الكثير من المتاعب والمشاكل لان ما تواجهه هو اكبر من حجمها وإمكانياتها([١]).

٢.إضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها.

٣. استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع .

٤.احتكار التكنولوجيا والمساهمة في إبقاء الدول المضيفة لها في حالة غياب عن برامج البحث العلمي وحرمانها من الإطلاع على أسرار التكنولوجيا المتطورة وهو ما يعزز بقاء ولستمرارية وجود مركز متطور ومحيط اقل تطورا في إطار الاقتصاد العالمي وبالتالي بقاء الفجوة بل واتساعها بين الشمال المتطور والجنوب المتخلف ([٢]).

٥. استنزاف موارد وطاقات الدول الصغيرة والضعيفة من خلال جعلها موردا للمواد الأولية اللازمة للصناعات وذلك بشرائها بأبخس الأثمان وإعادة تصديرها بأغلى الأسعار ، بالإضافة إلى جعلها قواعد اقتصادية تعود خيراتها وإرباحها إلى الشركات العملاقة في مقر إقامتها في وطنها الأم .([٣])

([1]) د. حميد السعدون ، **العولمة وقضايانا** ، عمان دار وائل للنشر ، ١٩٩٩، ص ص ٣٧،٣٦(بشيء من التصرف).

([2]) يطالب البعض في ما يسمى ب"فك حزمة التكنولوجيا " أي إنهاء احتكار الدول الصناعية الكبرى للتكنولوجيا والعمل على تصديرها إلى كافة أرجاء العالم ،ولكن الشركات المتعددة الجنسية ترفض فهذه الحزمة ونقلها إلى دول العالم الثالث ،مشترطة لذلك قبول هذه الدول الاندماج في التقسيم الدولي للعمل ،وكذلك تحملها لنفقات الباهظة لنقل التكنولوجيا ،مما يجعل التكنولوجيا الحديثة على المدى الطويل أداة للتخلف ،لأنها تساهم بهجرة العقول نتيجة اليأس من تحسن الأوضاع المادية الاجتماعية ".للمزيد انظر :منير الحمش ،مصدر سابق ،ص ١٢٣.

([3]) وذلك باستغلال الدول الفقيرة بإقامة المناطق الاقتصادية المؤهلة فيها والتي لا يعود شيء من الفائدة على تلك الدول إلا باستغلال العمالة الرخيصة فيها فقط .

٦.ربط اقتصاديات الدول الفقيرة بالأوضاع الاقتصادية الدولية وهذا الأمر يجعلها عرضة للاهتزازات والنكبات وذلك لعدم قدرة هذه الدول على مجاراة اقتصاديات الدول الكبرى كونها اقتصاديات ضعيفة وهشة مما يجعلها غير قادرة على التحكم بأوضاعها الاقتصادية وجعلها عرضة للتذبذب وتصبح أداة طيعة بيد المؤسسات المالية الدولية ومنفذة لأوامرها فقط .([١])

٧.تساهم هذه الشركات في تلويث بيئة الدول المضيفة دون أدنى مراعاة لحقوق الإنسان في بيئة نظيفة وعلى سبيل المثال لا الحصر: تسرب الغاز الذي حصل في مصنع (يونيون كاربايد) في الهند ، بالإضافة إلى عمليات سكب النفط على السواحل كما حصل مع شركة (Exxon Valdes) التي سكبت عشرة ملايين غالون نفط مقابل سواحل ألاسكا بالإضافة إلى المبيدات الحشرية الضارة والأدوية الممنوع استعمالها ومخلفات المصانع التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون بالإضافة إلى استنزاف الأراضي والأملاك من خلال استغلالها بما تحوي من خيرات مثل قطع الأخشاب واستخراج النفط والخامات المعدنية .([٢])

([1]) يجب الإشارة في هذا المقام بان مجموع الديون الخارجية العربية يزيد عن (٥٧٠)مليار دولار وتدفع الدول العربية غير النفطية مليون ونصف دولار كل ساعة سدادا لديونها الخارجية .(صحيفة الرأي الأردنية ، العدد (١٢٧٧١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨.

([2]) معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٢٤٠ -٢٤٦.

- يذكر في هذا المجال أن الدول الصناعية السبع قد تسببت في إطلاق أكثر من ٧٠% من غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم والولايات المتحدة لوحدها أكثر من ٢٥% من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري علما أنها لأتشكل سوى ٤% من سكان العالم (صحيفة الرأي ، العدد ١٣٠٠٩ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٩.
- ذكر أن بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة مثل جنرال إلكتريك ودوبونت للكيماويات قد بدأت باتخاذ خطوات لجعل مصانعها ومنتجاتها أكثر ترشيدا لاستخدام الطاقة وانبعاث الغازات المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري المرتبطة بارتفاع درجة حرارة العالم (جريدة الرأي ، العدد ١٣٠٣٧، ٢٠٠٦/٦/٦.)
- ونورد هذة المعلومة من مصدر اخر لندلل على الكم الهائل من التلوث البيئي الذي تساهم به الدول الصناعية حيث تستهلك البشرية موارد الطبيعة بقسوة ، فقد كانت تستهلك من الموارد الطبيعية والمعدنية ٥ مليار طن في عام ١٩٥٠ فأصبح استهلاكها ١٢ مليار طن في أواسط السبعينيات ويتجاوز حالياً ١٥ مليار طن حيث إن هذا الاستهلاك يترك مخلفات في الزراعة والصناعة تقدر بـ٧٧٠ مليار طن سنوياً، أي يلحق نصيب الفرد الواحد ١٤٠ طن في السنة .

ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية .

إن ما سبق يقودنا إلى الحديث عن تأثير هذه الشركات على التنمية بشكل عام في الدول النامية حيث لاحظنا أن الشركات الكبرى تسعى لمصلحتها وأهدافها والتي تتركز معظمها على تحقيق الحد الأعلى من الربح لذا فهي لا تهتم باقتصاديات الدول التي تستثمر فيها مما يترك أثارا سلبية على عمليات التنمية فيها والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ. إهمال المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية، كالموارد البشرية.

ب. إهمال توزيع الثروة والدخل على كافة الشرائح الاجتماعية، باعتبار أن عملية التنمية في فلسفة الشركات المذكورة، هي عمليات اقتصادية بحته.

وستتأثر الدول الصناعية بكثير من المخلفات ولا سيما أمريكا التي لا يزيد نسبة سكانها في العالم عن ٥% فإنها تطلق ٢١% من جميع غازات الفحم المنبعثة في العالم سنوياً .مما يجعل وضع الأرض والطبيعة يزداد سوءاً .بل الأخطر من ذلك هو النفايات السامة الصلبه وبخاصة المواد النووية التي تقدر بـ٣٦٠-٤٠٠ مليون طن في العالم سنوياً، أي بالمتوسط ١ مليون طن يومياً وتسعى الدول الصناعية تصريفها وطمرها في دول الجنوب برغبتها أو بدونها. حيث تدوم خطورتها مئات السنين.

كان إنتاج النفايات المشعة في عام ٢٠٠٠على سبيل المثال على النحو التالي:

- ٣.٦ مليون متر مكعب في أمريكا.
- ١.٥ مليون متر مكعب في دول الاتحاد السوفيتي السابق.
- ٣٥ ألف متر مكعب في فرنسا.
- ٥٧٠ ألف متر مكعب في إنكلترا. المصدر :الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

- للمزيد راجع: انطونيوس كرم ، مصدر سابق.

ت. تحويل الأرباح الضخمة إلى الدولة الأم، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، وإلى ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال موارده استثماراً ذاتياً في الصناعات الوطنية .

ث. إن الهدف الأساسي لبعض هذه الشركات، هو خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها، بوجه عام، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج .

ج. تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية .

ح. تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة .

خ. زيادة الهوّة بين الشرائح الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

إن هذه الأمور تؤدي، على المدى البعيد، إلى تدمير بنية الاقتصاديات النامية، مما سيلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية في هذه البلدان ويوسع معدلات البطالة والفقر فيها، وخاصة إذا ما علمنا أن معظم الشركات الكبرى قامت بإنشاء عدد كبير من فروعها الإنتاجية خارج بلادها الأم، مستفيدة في ذلك من انخفاض مستويات الأجور في البلاد التي انتقلت إليها، ومن المزايا الضريبية التي توفرها قوانين البلاد، ومن قربها من أسواق التوزيع وانخفاض كلفة الطاقة وأسعار الأراضي. وهذا التطور في عدد الفروع الخارجية أدى إلى إحداث قفزة في المبيعات الخارجية لتلك الشركات، بحيث أصبح الشطر الأعظم من إجمالي مبيعاتها يتحقق في الخارج، ومع النمو الهائل الذي حدث في نشاط الشركات المتعددة وسيطرتها على أحدث تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والدعاية والنقل والتمويل، أصبح الشطر الأعظم من التجارة العالمية للمواد الخام الأساسية في قبضة هذه الشركات وهذا من اكبر الآثار السلبية على الصناعات – والتي في معظمها صغيرة أو متوسطة – في البلدان النامية وذلك لسبب بسيط هو عدم

قدرتها على المنافسة والوقوف في وجه هذه الشركات العملاقة المدعومة عالميا ومحليا !!.

٢.الزراعة:

تشكل الزراعة العنصر الهام والأساسي من عناصر القوة الاقتصادية فهي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الإنسان الحصول على طعامه و غذائه ،لذا فهي ألأداة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو جزء هام من أجزاء الأمن الاقتصادي صاحب التأثير المباشر على الأمن الوطني وعنصر هام من عناصر قوة الدولة ،فبغير الطعام يصعب بل يستحيل على المرء إن يشعر بالأمان والطمأنينة ،بل إن شعور الإنسان بالجوع وفقر الحال وشح الغذاء يدفعه إلى البحث عنها والحصول عليها بالقوة والعنف مما يعرض الأمن والاستقرار في المجتمع إلى الاهتزاز والفوضى ويؤثر بالتالي على قوة الدولة وبنيتها الأساسية ،وقد ساهم نقص الغذاء في كثير من مناطق العالم إلى حدوث الفوضى والاضطرابات التي خلخلت النظام السياسي وأدت إلى سقوطه ،أضف إلى ذلك أن نقص الغذاء يؤدي إلى المجاعات والأمراض المرتبطة بسوء التغذية والتي تحيل المجتمع إلى مجتمع مريض عاجز غير قادر على القيام بوظائفه و واجباته ويجعل الحكومات والأنظمة مشغولة بتوفير الدواء وطلب المساعدات لإنقاذ شعوبها من المجاعات والأمراض ،وبالتالي يصبح امن هذه الدول في مهب الريح فتصبح عندها فريسة سهلة لكثير من الدول الطامحة والطامعة بما تملكه أراضيها من خيرات وثروات ولعل الأمثلة كثيرة جداً في الوقت الحاضر وهاهي كثير من دول أفريقيا تئن تحت وطأة الجوع وأمراض سؤ التغذية على الرغم من أن أراضيها تحوي كنوزاً وثروات .

تشير تقارير التنمية البشرية إلى أن المشكلة ليست في قلة الإنتاج العالمي بل هي في سؤ توزيع هذا الناتج بين الشمال والجنوب مما أحدث ومازال يحدث فجوة كبرى بين بني البشر ([1]) ، حيث تشير التقارير إلى إن الفجوة بين الدول

([1]) ينعم العالم اليوم بأفضل دخل إجمالي له، إذ يقدر دخل الكرة الأرضية الإجمالي بـ٣٦٠٠٠ مليار دولار سنوياً. إذا وزعت على شعوب الأرض يكون نصيب كل شخص من صغير أو كبير ٦٠٠٠ دولار

الغنية والدول الفقيرة تتسع وبسرعة حيث كانت ١:٣ عام ٧٣ وأصبحت اليوم ١:٧٢٠ !! ([1]) وتشير تقارير التنمية البشرية الصادرة ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦ إلى إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم والى وجود ٤٠٠ مليون طفل لا يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب ، بل إن تقارير الأمم المتحدة في موضوع البيئة والمياه الصادرة في عام ٢٠٠٨ أشارت إلى إن ثلث البشرية ظمآى حيث انه يموت في كل يوم ٢٥ ألف شخص معظمهم من الأطفال بسبب نقص المياه أي ما يعادل ٢،٤ مليار شخص ([2]) ، كذلك فقد أشار تقرير هيئه الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٨ بعنوان " الماء من اجل الحياة " إلى أن هناك (٥) بلايين شخص سوف يضطرون إلى

سنوياً تكفي لتحقيق الحرية والديموقراطية ونسبياً العدالة الاجتماعية والرفاهية والتخلص من كثيرٍ من الآفات المستعصية ولا سيما الجهل والفقر والمرض ولكن يبدو أن الأمور تسير الآن بالاتجاه المعاكس ولا سيما في دول الجنوب ،حيث يزداد نهب الشعوب واستغلالها واستنزاف مواردها لأقصى حد ممكن.إذ أن ٢٥ % من سكان المعمورة يعيش على دولار في اليوم الواحد و٢٥% آخرين يعيشون بمعدل ٢ دولار يوميا حاليا. وغدت الفجوة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية تتسع بشكلٍ مخيف بين دول الشمال ودول الجنوب. الجدول التالي يوضح بجلاء الفجوة الاقتصادية.

القرن	متوسط دخل الفرد في اوروبا بالدولار	متوسط دخل الفرد بالدول الفقيرة **بالدولار**	الفرق بين الدخلين بالدولار	النسبة المئوية بين الدخلين
الثامن عشر	٢١٠	١٧٠	٤٠	٨٠
التاسع عشر	٥٥٠	١٦٠	٣٩٠	٢٩
العشرين	٢٠٠٠٠	١٠٠٠	١٩٠٠ .	٥

.المصدر الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

([1]) للمزيد من التفصيل انظر: محمد حسين الصافي ،**انهيار الرأسمالية** ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ،٢٠٠٤.

([2]) صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٧٩ ،تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٨ .

– تذكر التقارير أيضا إن إجمال استهلاك المواطن في أميركا الشمالية من المياه ٥٠٠ ليتر يوميا ،وفي أوروبا ما بين ٢٠٠-٣٠٠ ليتر بينما الأفريقي وهو موجود على الشريط الساحلي لا يتوفر له سوى ١٠ – ٢٠ ليتر في اليوم للاستخدام المنزلي .

الاكتفاء بكميات زهيدة من المياه بحلول ٢٠٢٥ ، كذلك فأنه وحسب الدراسة التي وضعها (المجلس العالمي للمياه) بعنوان " أزمة المياه " وتم نشرها بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٨ انه قد يكون هناك ما يقارب من بليون و ١٠٠ ألف إنسان تنقصهم وسائل تعزيز الصحة العامة والرعاية الصحية ووسائل مقاومة تفشي الأمراض السارية وان أكثر من ١،٨ مليون طفل سيموتون كل عام بسبب العطش والجوع وتدني الرعاية الصحية " ([1]) ، وان هناك ٢٧٠ مليون طفل لا يستطيعون الحصول على علاج بينما يوجد في العالم (٣٥٨) شخص يملكون نصف دخل سكان العالم اجمع !!!؟؟.

وذكرت تقارير صحفية إلى إن كثير من الدول التي تعيش حياة مترفة حيث ترمي في القمامة ما نسبته ٨٠% من الطعام الصالح للاستهلاك البشري وبعضها يرمي ما نسبته ٣٠% والبعض الأخر يرمي ١٠% ولعل هذه الأرقام تدل على سوء التوزيع وليس قلة الإنتاج ،أن هذا الواقع يفرض على الدول الفقيرة مادياً ولكنها غنية بثرواتها والتي أهمها الأرض والأيدي العاملة إن تعود إلى الزراعة لان فيها فوائد جمة لاقتصادها وآمنها الوطني وقوتها السياسية والاقتصادية ،وأول هذه الفوائد هو تقليص الاستيراد وزيادة الصادرات مما يحافظ على العملة الوطنية ويحفظها من الاستنزاف والهدر وبالتالي تحسن مستوى دخل الفرد وزيادة الناتج القومي الإجمالي للدول مما يحفظ أمنها الوطني واستقرارها وسيادتها بل وكرامتها ،لقد بات العالم اليوم يعاني من خلل في موضوع الأمن الغذائي لدرجة إن الدول والمنظمات المعنية بهذا الموضوع كمنظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها تنادت لعقد المؤتمرات لبحث هذا الموضوع الخطير الذي بات يهدد البشرية، حيث عقد مؤتمر عالمي بهذا الخصوص في روما في شهر شباط ٢٠٠٨ وقد كان الدافع الرئيسي لعقد هذا المؤتمر هو الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الذي شهده العالم في عام ٢٠٠٧ والذي بلغ منذ شهر حزيران ٢٠٠٧ ولغاية شهر نيسان ٢٠٠٨ حوالي

([1]) عميش يوسف عميش ، **<u>الكوارث المتوقعة بسبب البيئة والمناخ</u>** ،صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٨٧٢، تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩

٥٥% والذي لم تسلم منه أي دولة حتى الغنية منها والتي ليس لديها أي مشكله بهذا الخصوص ،وقد اجمع الحاضرون على أن هناك أسبابا بيئية واقتصادية وراء هذا الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء في العالم والتي من أبرزها سؤ الأحوال الجوية وعوامل الطبيعة المختلفة كالفيضانات والرياح العاتية وانخفاض أو ارتفاع درجات الحرارة أو شح الأمطار أو البراكين أو الزلازل ،أضافه إلى الاحتباس الحراري وتلوث البيئة....الخ من العوامل الطبيعية ،([1]) إضافة إلى تحويل كميات كبيرة من المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي حيث أدى هذا إلى ارتفاع أسعار بعض المواد بنسبة تصل إلى ٦٠% وبعضها إلى ١٠٠% ،ويذكر إن الولايات المتحدة تقدما دعما لإنتاج الوقود الحيوي يقدر ما بين ٥،٥ –٧،٣ مليار دولار سنويا ، وتشير التقديرات إلى أن كميات الحبوب التي ستستخدم لإنتاج الوقود الحيوي ستصل عام ٢٠١٦ إلى حوالي ١٥٠ مليون طن وهذا يعني أن أسعار المواد الغذائية ستواصل ارتفاعها ([2])، أضف إلى كل ذلك أن برنامج الاغذيه العالمي أدرك خطورة الوضع الغذائي العالمي وطرح عدد من الأفكار في مؤتمر ممثلي الـ ١٦ دولة ذات الاقتصاديات الكبرى في العالم الذي عقد في باريس في نيسان ٢٠٠٨ حيث طالب بتمويل إضافي لمواجهه ارتفاع الأسعار الذي يشهده العالم وفي هذا المؤتمر طرح الرئيس الفرنسي على المجتمعين ضرورة مناقشة أزمة المناخ في العالم حيث تساهم هذه الدول بحوالي ٨٠% من الغازات المنبعثة والمسببة للتلوث خاصة أن اللجنة الدولية للتغيرات المناخية قدرت أن حوالي ٣،٢ مليار نسمة سيعانون من شح المياه وان ٦٠٠ مليون ستعرضون للجوع بسبب موجات الجفاف وتدهور التربة بحلول عام ٢٠٨٠ ، وحذر الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) من خطورة

([1]) لقد تسبب الإنسان بتلويث البيئة وصناعة التلوث وخلق ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال طمعه وجشعه ورغبته الجامحة بالحصول على المزيد من الإنتاج من اجل الحصول على مزيد من الإرباح ثم بعد ذلك اخذ يدفع من جيبه لإصلاح الواقع الذي تسبب بنقص الغذاء والماء وفي هذا الصدد يقول أحد العلماء" إن ما ننفقه حالياً من أموالٍ وموارد ليس إلا استدانة من الأجيال القادمة" . أي علينا أن نقتصد بالإنفاق وبالموارد الأولية وأن نترك البيئة نظيفةً لاستمرار الحياة لمن سيأتون بعدنا.

([2]) نصري حداد ،التنمية والزراعة ،صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٧٨ ،تاريخ ١٩ /٢٠٠٨/٣.

الاحتباس الحراري وقال بأنه يهدد الأمن والسلام العالميين ،وقال ساركوزي:" إذا مضينا في هذا الاتجاه سيصبح نزاع دار فور واحد من عشرات مثله "،ومن اجل ذلك تنادى الحاضرون للتخفيف من انبعاث الغازات الذي هو المسبب الأول للاحتباس الحراري حيث أعلنت واشنطن أنها ستخفض انبعاث غازاتها بحلول عام ٢٠٢٥ كذلك أوروبا التي ستسعى إلى تخفيض انبعاث الغازات إلى ما نسبته ٢٠% ،وقال ساركوزي :" أن الأزمة تستدعي حلولا فورية وكذلك استراتيجية طموحة لمساعدة الزراعة مشيرا إلى ضرورة وجود شراكة عالمية من اجل الغذاء والزراعة "([1]) ،

ومن الآثار المباشرة للبيئة على الأمن هو ما شارت إلية التقارير العلمية من أن شكل خارطة العالم سيتغير بغضون ٢٠ عاما وذلك بسبب التغيرات المناخية الكبيرة التي تشهدها الأرض ، ومن ضمن التغيرات الكبيرة هو أن ارتفاع درجات حرارة الأرض سيؤدي إلى أن القارة المتجمدة الجنوبية ستشهد حركة سكانية بشرية لتصبح مأهولة بالسكان حيث تشير التقديرات إلى أن عدد سكانها قد يصل إلى ٣,٥ مليون نسمة ، ومن التأثيرات أيضا هو هجر السكان لوسط قارة استراليا وذلك بسبب الجفاف الشديد !! ،إضافة إلى أن الأزمة المالية التي يشهدها العالم ستؤدي إلى الركود والجوع والكساد مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى وصول سعر برميل النفط إلى ٤٠٠ دولار !! مما سيدفع الأمم إلى

([1]) صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٧٠٩ ،تاريخ ،٢٠٠٨/٤/١٩.

– أيضا أشارت الأرقام الصادرة عن الجهات المختصة إلى أن هناك تغيرا كبيرا في مساحات الغابات في العالم من عام ١٩٨١–١٩٩٠ وهي كما يلي:

* أفريقيا تراجعت نسبة الغابات إلى ٧،٢%.

* أمريكا اللاتينية نسبة التراجع ٥،٣% .

*أمريكا الشمالية وأوروبا بقيت النسبة ثابتة دون تغيير .

* العالم كله ١١،٩% .إن هذا التناقص في مساحات الغابات يساهم وبلا شك في زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يساهم في زيادة مشكلات انجراف التربة وفقدان التنوع الحيوي الضروري لحفظ التوازن في الطبيعة " للمزيد انظر: الرأي الأردنية ، العدد ١٣٨٤٥،تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢.

الحروب والقتال من اجل تامين الحياة لها ولشعوبها عندها سيعود العالم إلى مفهوم (القوة) ليحكم كل حركاته وسكناته !! .([1])

وهذا يدلنا دلالة قاطعه على الترابط الكبير بين الأمن الغذائي والأمن العالمي ....!!! فأين هو الأمن الغذائي الذي تنادي به الدول المتقدمة وهي ذاتها التي تصنعه بسياساتها الاقتصادية التي ليس لها غاية سوى مصالحها وأهدافها الخاصة ؟؟ .

٣.الموارد الأولية:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصا إذا علمنا أنة من الصعب بل من المستحيل وجود دولة مكتفية ذاتيا مهما بلغت مساحتها وقوتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال ومثال ذلك الولايات المتحدة وهي من أقوى دول العالم اقتصاديا ولكنها تستورد أكثر من ٩٠% من حاجاتها الصناعية مثل الماس الصناعي والمنغنيز وغيرة من المعادن كالحديد وهي تستورد ما يقارب ربع احتياجها من النفط ([2]) .

ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمراراً للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول.

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية ويحقق لها الأمن بكافه عناصره وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة إلى لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى

([1]) نقلا عن قناة (العربية) الإخبارية ، يوم ٢٠٠٨/١٠/١٤.

([2]) سعد حقي توفيق ،مبادئ العلاقات الدولية ،مصدر سابق ، ص ١٤٥ .

المالك لهذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.([1])

([1]) لقد استنزف الإنسان الطبيعة وما فيها من موارد ولعل من المفيد هنا أن نورد المعلومات التالية عن هذا الموضوع : "لقد استخرجت و استهلكت البشرية عبر تاريخها الطويل من العناصر ولا سيما خلا ٨٠ سنة الأخيرة من القرن العشرين النسب التالية من العناصر والمواد:

- ٧٠% من إجمالي ما استخرج من الذهب عبر التاريخ.
- ٨٥% من إجمالي ما استخرج من النحاس عبر التاريخ.
- ٨٧% من إجمالي فلزات الحديد.
- ٩٩% من إجمالي النفط.
- ٩٠–٩٥% من إجمالي كلٍ من القصدير،التوتياء،الرصاص، الزئبق، الفضة، الماس.

فماذا تركنا للأجيال القادمة؟!. إذا أخذنا على سبيل المثال الوقود الأحفوري فإن مابنته الطبيعة خلال عشرات ملايين من السنين أي قرابة ٢٥٠ مليون سنة استهلكته وستستهلكه البشرية في غضون ١٠٠–١٥٠ سنة. أي بمعنى آخر أن كل سنة استهلاك تعادل مليون سنة بناء وربما أكثر. المصدر :الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

إذا بقي الجشع – بخاصة من قبل الدول الكبرى– على حاله فإن العمر الاحتياطي المتبقي لكثيرٍ من الثروات سيكون في عام ٢٠٣٠ على النحو التالي:

المادة	حسب معدلات الاستهلاك عام٢٠٣٠	
	المتوفر/المتبقي تجارياً/ عدد السنوات	الاحتياطي المفترض الكلي عدد السنوات
الألمينيوم	١٢٤	٤٠٧
النحاس	٤	٢٦
الموليبدن	٨	٣٣
النيكل	٧	١٦
البلاتين	٢١	٣٩
الفحم	٢٩	٤٥٧
النفط	٣	٧

تستهلك البشرية بقسوة موارد الطبيعة ، فقد كانت تستهلك من الموارد الطبيعية والمعدنية٥ مليار طن في عام ١٩٥٠ فأصبح استهلاكها١٢ مليار طن في أواسط السبعينيات ويتجاوز حالياً ١٥ مليار طن. من ناحية ثانية فإن هذا الاستهلاك يترك مخلفات في الزراعة والصناعة تقدر بـ٧٧٠ مليار طن سنوياً، أي يلحق نصيب الفرد

وهناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في قوة الدولة هو أن تكون الدولة مالكة هذه الموارد قادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسيا وإن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصبح وجودها وعدمه سيان ، كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلاً يجعله دائما محل أطماع من قبل الدول الكبرى وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذا فشلت الدول المحتاجة لهذا العنصر أو المورد في تامين أنظمة موالية لها سياسياً واقتصادياً في تلك الدول مما يعرضها أمنها القومي وسلامة أراضيها للخطر ،وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات طيبة ودية مع دول الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة وبشكل مهم لهذه الدول وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا خير دليل على ذلك(1)،وخاصة بعد تزايد الطلب العالمي على مادة النفط وتحديداً من قبل الدول الصناعية الكبرى كدول أوروبا والولايات المتحدة ، حيث تشير التقديرات إلى إن معدل استهلاك الفرد الواحد من الطاقة في الدول الغربية الصناعية يزيد أكثر من (٨٠) مرة عن الفرد في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا .(2)

هذا وتزداد أهمية النفط يوما بعد يوم وخاصة في ظل الارتفاع الشديد بأسعاره الذي شهده عام ٢٠٠٧ والذي وصل إلى (١٢٠) دولار للبرميل الواحد

الواحد ١٤٠ طن في السنة . وستتأثر الدول الصناعية بكثير من المخلفات ولا سيما أمريكا التي لا يزيد نسبة سكانها في العالم عن ٥% فإنها تطلق ٢١% من جميع غازات الفحم المنبعثة في العالم سنوياً .مما يجعل وضع الأرض والطبيعة يزداد سوءاً .بل الأخطر من ذلك هو النفايات السامة الصلبة وبخاصة المواد النووية التي تقدر بـ٣٦٠-٤٠٠ مليون طن في العالم سنوياً، أي بالمتوسط ١ مليون طن يومياً وتسعى الدول الصناعية تصريفها وطمرها في دول الجنوب برغبتها أو بدونها. حيث تدوم خطورتها مئات السنين.المصدر :الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

(1) استخدم النفط كسلاح سياسي عام ١٩٧٣ للضغط على الدول الغربية بعدم دعم إسرائيل وتحقيق بعض المكاسب للقضية العربية آنذاك، وما زال النفط يستخدم كوسيلة تهديد وضغط من قبل الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة كفنزويلا مثلا التي صرح رئيسها في ٢٠٠٨/٢/١١ بان فنزويلا قد تقطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة في حال استمرت الأخيرة بسياساتها المعادية له .

(2) سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ،ص ١٤٦.

في نيسان ٢٠٠٨ الأمر الذي تسبب بارتفاع الأسعار الجنوني الذي شهده العالم على كافه السلع والخدمات مما أدى إلى تأثر المستهلك العادي في كافه مناطق العالم سلباً وبالتالي تأثرت حركة الاقتصاد العالمي بشكل عام مما دفع بكثير من المحللين إلى الحديث عن الخوف العالمي من فترة كساد عالمي جديد كالتي شهدها العالم في ثلاثينيات القرن الماضي ،ولعل ما يشهده العالم اليوم من أزمة مالية هو تصديق لما توقعه الخبراء في ظل هذه الأجواء الرأسمالية التي لا تهدف سوى إلى الربح الفاحش والثراء السريع ......، حقا إنها رأسمالية متوحشة !!!.

ولكي تلعب الموارد الأولية دورها كعنصر مهم من عناصر قوة الدولة ووسيلة من وسائل أمنها الوطني لابد للدول إن تكون لديها القدرة على التنقيب واستخراج هذه الموارد من باطن الأرض والقدرة على تحويلها وتصنيعها وتحويلها إلى مواد صالحة للدخول في عمليات الإنتاج المختلفة الأمر الذي يوفر على هذه الدول الأموال والجهود والطاقات والكلف العالية لإتمام هذه العمليات ،وعكس ذلك يجعل من الدول المالكة لهذه المواد ضعيفة وهشة وغير قادرة على امتلاك زمام أمور مواردها الأولية لأنها تكون بيد الشركات الكبرى التي ليس لها غاية أو هدف إلا تحقيق الأرباح والمكاسب المادية وتعظيم فوائدها وتراكم راس المال وبالتالي استنزاف هذه الموارد لصالح بلادها الأم ،وهذا ما واجهته كثير من الدول التي تمتلك الموارد الأولية المهمة كالفحم والحديد والنفط مثلا ،حيث سيطرت شركات النفط العالمية على إنتاج النفط وتسويقه وقد لعبت هذه الشركات التي كانت تسمى (الشقيقات الكبرى)([1]) دورا مهما في السيطرة على الإنتاج النفطي العالمي حيث بلغ حجم ما تسيطر علية حوالي ٨٠% من النفط العالمي وتمتلك أكثر من ٧٠% من صناعة تكرير النفط العالمية ، وتمتلك أكثر من ٥٠ % من ناقلات النفط في العالم، ومما يدلل على قيام هذه الشركات باستنزاف هذه

([1]) هي شركات دولية كبرى تمارس نشاطها على مستوى دولي ولكن ملكيتها تعود إلى ثلاث دول هي الولايات المتحدة بريطانيا وهولندا عددها سبع ولكن خمسة منها أمريكية ،وترتبط جميعها بشبكة علاقات واسعة مع الشركات الأخرى ،وهي تمثل مصالح الدول التي تنتمي لها .

الموارد لصالح بلادها ألام هو قيام شركات النفط الاحتكارية بتزويد بلادها بالنفط بأسعار بخسة حيث بلغ سعر برميل النفط في الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين ١,٢ دولار فقط واستمر الحال كذلك إلى منتصف السبعينات حيث بلغ سعر البرميل في بداية السبعينات حوالي ١,٧ دولار تقريبا ،أضف إلى ذلك أن هذه الشركات لعبت أدورا سياسية إلى جانب أدوارها الاقتصادية حيث رسمت كثير من ملامح السياسة الخاصة بالمنطقة أضافه إلى تدخلها بالشؤون الداخلية للدول الأمر الذي جعلها تصبح امتدادا للاستعمار السياسي الذي ساد في المنطقة في فترة من الفترات ([١]) .

لقد بدأت الدول تسعى إلى توفير بدائل مختلفة للطاقة كي لا يبقى أمنها الوطني ومصيرها معلق بمادة واحدة وهي النفط التي تقول الدراسات انه سينفد خلال (٤٠ –٥٠) عاما في كثير من مناطق العالم وتشير الدراسات أيضا إلى إن الغاز يحتاج إلى ١٠٠ عام للنفاد بينما الفحم يحتاج إلى ١٠٠٠ عام والطاقة النووية تحتاج إلى ١٠٠٠٠٠٠ عام ([٢]) لذلك فهي تشكل ابرز البدائل القادمة للبشرية يضاف للطاقة النووية الفحم والطاقة الشمسية وطاقه الرياح وطاقة الماء الساقط إلى غيرة من البدائل التي أصبحت الدول تسعى جاهده لامتلاكها أما الطاقة النووية فقد بدأت تحتل مكانة متقدمة كبديل أول من بدائل النفط الذي ترتفع أسعاره بشكل جنوني سنويا وتعتبر الطاقة النووية بديل مثالي للنفط وذلك بسبب عدم وجود تلوث للبيئة ينتج عنها أي أنها مصادر صديقه للبيئة ،ولكن تواجه قضية امتلاكها من قبل بعض الدول خلافات مع الدول الكبرى التي ترى أنها قد تتحول في لحظه من اللحظات إلى طاقه لأغراض عسكرية مما يؤثر على الأمن والسلم الدوليين!!! وشهد العالم خلال عام ٢٠٠٧ وما زال يشهد خلافات عميقة بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وبين إيران وكوريا من جهة أخرى بسبب سعيهما لامتلاك الطاقة النووية .

([1]) للمزيد راجع :منير الحمش ،مصدر سابق ، ص٧٦ –٧٩.

([2]) هذه المعلومات منقولة على لسان الدكتور احمد علي ،خبير استراتيجي في مجال الطاقة ،من خلال برنامج " أسواق العراق" الذي بث على قناة العربية الفضائية يوم ٢٠٠٨/٢/١٤.

وعلى الرغم من ذلك فانه يوجد في العالم أكثر من (٤٤٠) مفاعل نووي تعمل في محطات نووية في ٣٢ بلدا في العالم وتشارك في إنتاج أكثر من ١٦% من إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم ،ومن ابرز الدول المستغلة لهذه الطاقة في إنتاج الكهرباء هي فرنسا التي تنتج ٨٠% من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها من خلال ٥٩ مفاعلا نوويا ومن الدول المهتمة في هذا المجال والهند والصين وتركيا وروسيا وبريطانيا مع العالم إن الولايات المتحدة تنتج ٢٠% من طاقتها الكهربائية من ١٠٣ مفاعلا نوويا وقد وضعت توجها جديدا لإنتاج الطاقة الكهربائي من الجيل الرابع من المفاعلات النووية التي تعتبر اقتصادية وأكثر آمانا وأكثر دواماً ،ومن المميزات الهامة لها أنها اقل تلوثا بل يكاد يكون تلويثها معدوما إن أحسن استخدامها([1])، وهناك تجارب ناجحة لبعض الدول في مجال إنتاج الطاقة المتجددة من مصادر نباتية كقصب السكر كما هو الحال في البرازيل التي أنتجت الوقود من عصارة قصب السكر .

كذلك فقد ذكرت التقارير الصحفية إن بريطانيا ستقوم بإنتاج وقود حيوي جديد وهو عبارة عن بنزين مخلوط مع كحول الذرة والذي يسمى (البوتانول) وتقوم بهذا المشروع شركة (BP) بريتش بتروليوم البريطانية حيث يرى خبراء الطاقة أن مادة (البوتانول)توفر قدراً كبيراً من الطاقة التي يوفرها البنزين ،ويمكن تحضير (البوتانول) من تخمير السكر بفعل كائنات حية دقيقه مثل الفطريات والبكتيريا ،حيث يرى العلماء انه سيصبح البديل المحتمل للنفط ويتفوق على (الايثانول) الذي يصنع من الذرة والقمح وقصب السكر ،ولكن كمية إنتاج (الايثانول) ما زالت أكثر من (البوتانول) حيث ينتج كل ٣٢,٥ لتر من الذرة اقل من ٢% من (البوتانول) مقارنه ب ١٢% من (الايثانول) ونتيجة لذلك فان

([1]) تساهم النفايات المشعة بتلويث البيئة وهي من مصادر الخطر الكبيرة على بني الإنسان حيث كان إنتاج النفايات المشعة في عام ٢٠٠٠على سبيل المثال على النحو التالي:

- ٣.٦ مليون متر مكعب في أمريكا.
- ١.٥ مليون متر مكعب في دول الاتحاد السوفيتي السابق.
- ٨٣٥ ألف متر مكعب في فرنسا.
- ٥٧٠ ألف متر مكعب في إنكلترا. **المصدر** :الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

شركه BP طلبت من العلماء المختصين العمل على تطوير جين معين يساعد على زيادة إنتاج (البوتانول) مما يفتح المجال أمام توفير وقود أكثر كفاءة وفائدة.حيث يرى العلماء إن (البوتانول) أفضل من (الايثانول) كوقود وذلك لسهولة نقلة عبر الأنابيب ويمكن أيضا خلطة مع الوقود الحالي بنسب مرتفع أكثر من (الايثانول) إن هذه المميزات دفعت بالشركات المختصة في مجال الطاقة للاهتمام بهذا المنتج الحيوي كوقود للمستقبل وخاصة كوقود للطائرات وتستعد الشركات ألان لثورة حقيقية في مجال إنتاج الوقود الحيوي حيث وعدت إدارة الطاقة الاميركية بإنفاق أكثر من بليون دولار على أبحاث الوقود الحيوي خلال السنوات خمس القادمة([1])وكذلك تم الإعلان في الولايات المتحدة أنها ستستخدم ٣٠% من محصولها من الذرة لعام ٢٠٠٨ لإنتاج الوقود الحيوي وقد ساهم استخدام الولايات المتحدة لمحصول الذرة لإنتاج الطاقة المتجددة في رفع أسعار المواد الغذائية في العالم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث ارتفع سعر القمح خلال الشهرين الأوليين من عام ٢٠٠٨ بمعدل ١٧% عن سعره الطبيعي ،وذكرت تقارير الأمم المتحدة على لسان المقرر الخاص لحق الغذاء بالأمم المتحدة (جون زيجلر) في مقابلة نشرت يوم ٢٠٠٨/٤/١٤ في صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية أن هناك أزمة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية يعيشها العالم وخاصة ارتفاع أسعار القمح والأرز وأشار إلى أن هذه الأزمة ستتسبب في أعمال شغب واضطرا بات وعنف ستشمل العديد من مناطق العالم وستؤدي إلى موجة من الصراعات والاضطرابات الإقليمية التي يصعب السيطرة عليها وهذا سيؤدي إلى زعزعه الأمن والاستقرار السياسي لكثير من بلدان العالم ،وذكر أن انه قبل بدء الأزمة يموت طفل واحد دون العشر سنوات كل خمس ثواني أي بمعدل ١٢ طفل كل دقيقة ويتعرض ٨٥٤ مليون شخص لسؤ التغذية بشكل خطير واعتبر أن ذلك يشكل مذبحة وشيكة وخاصة أن الأسر في الدول النامية تنفق من ٦٠ إلى ٩٠%من ميزانيتها على الغذاء بينما الأسر في الغرب تنفق ما بين ١٠-٢٠% من دخلها على الطعام حيث أن هذا الأمر يشكل تحديا من

([1]) صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٤٦،تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٦.

اجل البقاء لهذه الأسر في الدول النامية ،والقى باللوم على حكام العالم وخاصة الولايات المتحدة التي سببت هذه الأزمة لأنها استخدمت الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي "(١) ، وفي نفس الإطار فقد أورد تقرير لمنظمة (اوكسفام) الإنسانية البريطانية أن نحو مليار شخص في الدول النامية مهددون بالمجاعة جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية ،وأضافت في تقرير أصدرته بمناسبة اليوم العالمي للغذاء الذي تنظمه الأمم المتحدة أن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية هذا العام (٢٠٠٨) مثل الأرز والحبوب جعل ١١٩ مليون شخص في وضع المجاعة وفي المحصلة فان ٩٦٧ مليون شخص يعانون حاليا سؤ التغذية ، حي أشارت المديرة العامة (باربرا ستو كينغ) أن ارتفاع الأسعار المواد الغذائية كان له أثار مدمرة على بعض الشعوب لافته إلى أن الأرز ارتفع بنسبة ٣٠٠% في غواتيمالا فيما تضاعف سعر الطحين والأرز في كمبوديا والفلبين العام الماضي " ، وفي تقرير آخر لمنظمة (كير انترناشيونال) ان المجاعة تهدد ١٧ مليون شخص من سكان القرن الإفريقي بينهم ٦،٤ مليون في إثيوبيا ونصف سكان الصومال ،وأكد التقرير أن الكوارث لاطبيعية وفي مقدمتها الجفاف والنزاعات وارتفاع أسعار المواد الغذائية جعلت الملايين مهددين بالمجاعة وضاف مدير (كير انترناشيونال) (جونثان ميشيل) أضيفوا الأزمة المالية الحالية إلى كل ذلك تلاحظون أن الأمور تنحو إلى الأسوأ " (٢)

هذا وقد توصل باحثون هنود إلى اكتشاف علمي مهم قد يحث ثورة هائلة في مجال إنتاج الطاقة البديلة حيث استطاعوا اكتشاف عملية إنتاج للوقود الحيوي من نبته تدعى (الجاتروفا ، jatropha)، أو ما أسموها ب(النبتة المعجزة) حيث اكتشفوا أن نسبة الزيت في بذورها تتراوح من ٣٥ – ٤٠% وهي سريعة النمو وتعطي ثمارها بعد سنتين ومتوسط إنتاج الشجرة الواحدة ١٥ كغم من البذور ويدوم إثمارها حوالي ٥٠ عام ووجدوا إن إنتاج الميل المربع الواحد هو ٢٠٠٠ برميل من زيت الجاتروفا في العام وهي نبته قادرة على النمو في كل

([1]) صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٧٠٥،تاريخ ٢٠٠٨/٤/١٥.

([2]) المزيد في : صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ،١٣٨٨٦، تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

الظروف البيئية والجوية ولا تحتاج إلى الماء او الرعاية فتعيش في الصحارى الجافة والقاحلة ،وقد اهتمت الدول الاوروبيه واليابان بها حيث أنشأت محطات تزويد الجاتروفا للسيارات وماكينات الديزل وتعطي بذور الشجرة حوالي ٤٠% من النفط الذي يمكن استخدامه للسيارات والمعدات المختلفة حيث تنتج كل ٤ كغم من بذورها ليتر مكن النفط وهي غير صالحة للأكل من قبل المواشي وتشكل حماية للنباتات الأخرى ضد الأمراض والفطريات الشجرية والحشرات الضارة ويمكن الاستفادة من مخلفات بذورها في صناعه الصابون والكريمات ،وقد بداء العالم يهتم بهذا الموضوع حيث سيعقد في حزيران عام ٢٠٠٨ مؤتمر دولي في الولايات المتحدة بعنوان (جاتروفا ٢٠٠٨) من اجل الإطلاع على أخر ما توصلت له الدول في هذا المجال([1]) .

وفي شهر آب عام ٢٠٠٨ نشرت مجلة Business Week جدولا عن الطاقة المتجددة في بعض مناطق العالم ومدى اهتمام الدول بها كبديل عن الطاقة التقليدية ومن هذه الأرقام([2]) :

* الاستثمارات الأكثر في مجال الطاقة للعام ٢٠٠٧:

-ألمانيا ١٤ بليون دولار.

-الصين ١٢ بليون دولار.

-الولايات المتحدة ١٠ بليون دولار.

*نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الإنتاج الكلي للطاقة :

-الصين ٨% لعام ٢٠٠٦ والغاية هي الوصول إلى ١٥٥ عام ٢٠٢٠.

-الاتحاد الأوروبي ٦,٥% عام ٢٠٠٦ والغاية هي الوصول إلى ٢٠% عام ٢٠٢٠.

الولايات المتحدة ٤،٨% عام ٢٠٠٦.

* الطاقة المتولدة من الخلايا الشمسية في عام ٢٠٠٧ بالميغاوات:

– الصين ١١٨٨

([1]) حجازي البحري ، **البترول الأخضر** ، صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٧٢٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٤

([2]) للمزيد انظر :الرأي الأردنية ،العدد ١٣٨٤٥،تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢.

- الاتحاد الأوروبي ١٠٦٣.
- اليابان ٩٢٠.
-الولايات المتحدة ٢٦٦.

* نسبة مساهمة الطاقة المتولدة من الرياح في الإنتاج الكلي للطاقة في الصين:

- عام ٢٠٠٥ = ٢،١%.
-عام ٢٠٠٦ = ٣،٥%.
- عام ٢٠٠٧= ٦،٤%.

إن ما سبق يدلنا على انه رغم التقدم الكبير في الاقتصاد العالمي من حيث زيادة حجم الناتج العالمي إلا أن الفجوة تزداد بين الفقراء والأغنياء وان أول من يعاني من أزمات الغذاء والوقود هم الفقراء الذي يعيشون في العالم النامي ونلاحظ أيضا تلازم الأمن الغذائي بالأمن والاستقرار السياسي وهو ما يجب أن تنتبه له الدول الكبرى التي ليس لها غاية سوى توفير الطاقة لأدامه إنتاجها وتحقيق بغيتها والتي هي تكديس رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح بغض النظر عن القيم الأخلاقية ،ولكن يبدو أن تيار العولمة الجارف لن يرحم حتى الدول الكبرى القوية اقتصاديا وسياسيا حيث بداء العالم يشهد مع تصاعد أزمة الغذاء والوقود التي بداء يعيشها تراجعا في اقتصاديات كثير من الدول حتى العظمى كالولايات المتحدة التي ذكرت التقارير أن اقتصادها يشهدا تباطؤا كبيرا وذلك بسبب الظروف الصعبة التي تحيط به وأبرزها التكاليف الباهظة على الحرب على العراق وكذلك أزمة ارتفاع أسعار النفط التي تجاوز حاجز الـ ١١٠ دولارات ، بل انه وصل إلى حاجز الـ ١٢٠ دولار مع نهاية ابريل ٢٠٠٨ وتعدى ذلك ليصل إلى حوالي ١٤٨ دولار في شهر حزيران ٢٠٠٨ !!! (١) .

---

(1) أدت الأزمة المالية التي هزت الولايات المتحدة وأوروبا وطالت أثارها العالم كله إلى انخفاض كبير في أسعار النفط وحيث وصل إلى حوالي ٨٥ دولار للبرميل في بداية تشرين أول عام ٢٠٠٨ واستمر في النزول حتى وصل إلى ٣٣ دولار في كانون أول ٢٠٠٨ بعد أن قارب سعره في منتصف العام حوالي ١٥٠ دولار.

٤.الصناعة:

تعتبر الصناعة عنصرا هاما من عناصر القوة الاقتصادية للدولة ورافدا مهما من روافد أمنها الوطني ، وأن مما لاشك فيه بان توفر قاعدة صناعية في الدولة يساهم وبشكل كبير في تنمية ورفد الاقتصاد الوطني بكل مقومات النجاح والتطور ، وقد شهد العالم ثورة صناعية كبيرة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر ساهمت بتغيير وجه العالم عموما وأوروبا خصوصا وكان لها دور كبير تغيير سمة النشاط الإنساني من زراعي إلى صناعي مما أدى إلى حدوث الاختراعات ونمو الاكتشافات العلمية كالكهرباء والآلة البخارية واختراع الآلات والمعدات كالسيارة والقطار والطائرة ،أضافه إلى تطور الأنشطة العلمية والبحثية في مجالات الطب والكيمياء والرياضيات والتي أسفرت عن اختراعات مهمة كان من أبرزها الحاسوب الذي كان له دور كبير في بناء قاعدة صناعية جديدة قائمة على السرعة والإتقان وساهمت في نمو المجتمع الإنساني ،وتطور العلم ودخل الحاسوب في مجال الصناعة ففتح أمامها آفاق جديدة قلبت الموازين رأسا على عقب ،وعززت ثورة العلم والتكنولوجيا من تطور الصناعة حتى أصبحت الصناعة هي قاعدة الاقتصاد العالمي ، ومما زاد من أهميتها أيضا سيادة النظام الرأسمالي العالمي في كافه أرجاء الأرض حيث تقوم فكرة هذه النظام على مزيد من الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح مما جعل الإنسان يجنح إلى حدود تفوق الخيال في مجال الصناعة رغبةً منه في تحقيق المزيد من الأرباح ...،ولكن جنوحه هذا خلق له الكثير من الأزمات والمشكلات التي خلخلت الأمن العالمي والإقليمي والوطني لكثير من الدول خاصة بعد إن أصبحت البشرية تعيش في ظل الاعتماد المتبادل وأصبح الهم إنساني وليس فردي أو قومي، ومن ابرز ما واجه الإنسان من معضلات هو مشكلة البيئة ،حيث أسهمت الصناعة بقدر كبير من التلوث البيئي وساهمت في صناعه (الاحتباس الحراري)([١]) وخلق

([1]) تعني هذه الظاهرة : احتباس الحرارة داخل مجال الأرض الحيوي مما يؤدي بالتالي إلى سخونة سطحا بصورة غير عادية ،وبدونها قد تصل حرارة الأرض إلى ١٥ –١٩ درجة تحت الصفر ،وتنتج في الغالب

المشكلات الايكولوجيه(البيئية) والتي من أبرزها المطر الحامضي وثقب الأوزون الذي ساهم في دخول إشعاعات ضارة للإنسان والبيئة واختراقها الغلاف الجوي ومساهمتها في تدمير كثير من بقاع الأرض التي كانت غنية بالثروات الزراعية ووفرة الإنتاج النباتي وساهمت أيضا في ذوبان الجبال الجليدية وحدوث الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة في كثير من بقاع المعمورة وخلق كثير من المشكلات البيئية التي تقض مضجع الأمن العالمي والإقليمي وبالتالي الأمن الوطني لكثير من الدول وخاصة إن الحديث عن اثر البيئة على الأمن والسلم الدوليين لم يعد جزءاً من الترف الفكري ، فقد نبه الاتحاد الأوروبي في تقرير صدر في ٦/آذار /٢٠٠٨ إلى إن التبدل المناخي بات يؤجج التوتر في العالم حيث ربط بين النزاع في دار فور والهجرة من بنغلادش جراء ارتفاع منسوب المياه وذوبان الجليد في المناطق القطبية الذي يؤجج السباق على مصادر الطاقة وبين العنف والصراع وانعدام الأمن في العالم ،وقال الاتحاد انه من أفريقيا إلى أسيا مرورا بالشرق الأوسط واسيا الوسطى حتى القطب الشمالي يساهم التبدل المناخي في تأجيج التوترات وعدم الاستقرار وأشار التقرير إلى إن تقلص المساحات الصالحة للزراعة ونقص المياه المتزايد وتراجع الاحتياطيات الغذائية وتكاثر الفيضانات بسبب ارتفاع منسوب المياه المتوقع خلال العقدين القادمين بمقدار يتراوح من ١٧،٨ سم إلى ٦ أمتار مما سيؤدي إلى اضمحلال الشواطئ وتلاشي الخلجان ، (١) أضف إلى أن وموجات الجفاف غير القصيرة باتت حقيقة واقعة في العديد من مناطق العالم " (٢) وقد بداء الاهتمام بقضية المناخ يأخذ منحنى دولي وتعقد لآجلة المؤتمرات في كافه أرجاء العالم على مستوى دولي وإقليمي ومحلي ، ومن ابرز المؤتمرات وآخرها هو ذلك المؤتمر الذي عقدته دول الاتحاد الأوروبي في كانون أول ٢٠٠٨ وقد وضعت خلاله الدول

عن انبعاث ما يسمى بالغازات الدفيئة والتي من أهمها ثاني أكسيد الكربون . المصدر: د.حسن زكي ، **الانحباس الحراري العالمي .. جدل كبير وأخطار مدمرة** ، صحيفة الرأي الأردنية .

(1) National Geographic Magazine تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١.

(2) صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٦٦٧،تاريخ ٢٠٠٨/٣/٨.

ضوابط شديدة بهدف تحقيق الأهداف التي وضعتها في آذار ٢٠٠٧ والتي من أبرزها :خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢٠% وزيادة حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك ،وتحقيق توفير في الطاقة بنسبة ٢٠% .

وعلى النقيض من ذلك ساهمت الثورة الصناعية التي تعيشها البشرية في الوقت الحاضر إلى توفير أسباب العيش الرغيد والمريح للإنسان حيث وفرت له التكنولوجيا الصناعية المتقدمة كل وسائل الراحة والرفاهية من وسائط النقل إلى وسائل الاتصال والإعلام ووسائل العيش البيتية وكل ما يحتاجه في معيشته اليومية ،أضافه إلى أنها ساهمت أيضا بتطوير اقتصاديات كثير من الدول والنهوض بها وبالتالي تحسين مستوى معيشة الإنسان فيها مما ساهم في الاستقرار الأمني والمعيشي للشعوب وانعكس ذلك على امن الأقاليم والمجتمعات .

تهتم كثير من الدول في الصناعة وتوفر لها القواعد العلمية وتسخر من اجلها الأموال الطائله وخاصة في مجال البحث العلمي الذي يسهم وبلا شك في تحسين وتطوير ورفع مستوى الصناعات ورفع قدرتها التنافسية في ظل اقتصادٍ مفتوح وسوقٍ حرة البقاء فيها للأفضل والأجود ... ،والصناعة في كثير من الدول المتقدمة هي في مجالين المجال المدني والمجال العسكري ،وتلعب الصناعة العسكرية دورا مهما في الاقتصاد والسياسة في كثير من الدول كما هو الحال في الولايات المتحدة التي يلعب فيها مجمع الصناعات العسكرية دورا مهما في الاقتصاد الأمريكي وكذلك في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وذلك لضخامة قوته المادية وتأثيره المعنوي في البلاد ،وتعتبر شركات صناعه الأسلحة والطائرات والصواريخ وغيرها من كبرى الشركات في العالم ،وتحقق اكبر الإيرادات المالية على الصعيد العالمي ، وتشير الدراسات إلى إن لائحة أكبر مئة شركة مبيعاً للسلاح عالميا ٧٢ شركة هي غربية منها ٤٠ شركة أمريكية. و شركتين روسيتين، والبقية يابانية وهندية وإسرائيلية، مما يشير إلى التفوق التكنولوجي الكبير الذي لا يزال يتمتع به الغرب، وتحديدا أميركا، في عالم السلاح مقارنة مع باقي القوى الدولية. ومما يساهم في انتعاش هذا النوع من

الصناعة هو الأوضاع العالمية وخصوصا الحروب والصراعات التي تدور رحاها هنا وهناك والتي بلغ معدلها منذ عام ١٩٩٠ إلى اليوم حوالي ٣٥ حرب في السنة من الحروب التي يزيد معدل القتلى فيها عن ألف شخص سنويا !!!!!!،ويشير بعض المحللين إلى انه من مصلحة هذه الشركات إن تستمر الصراعات والحروب والنزاعات في أرجاء العالم لدرجة إن البعض أشار إلى أن هذه الشركات تساهم في إشعال فتيل الحروب وذلك من اجل استمرارها في بيع إنتاجها وتحقيق المزيد من الإرباح بغض النظر عن القيم الأخلاقية في هذا الصدد .!!

وفي هذا الصدد جاء في دراسة أعدتها مؤسسة أبحاث السلام الدولية في استوكهلم والمعروفة باسم «سيبيري».أن الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقا على السلاح في العالم إذ وصل حجم إنفاقها العسكري ٥٢٨.٧ بليون دولار. وتوقعت الدراسة أن يستمر ارتفاع الإنفاق الدولي على السلاح بعدما زاد بنسبة ٣٧ في المئة خلال عقد واحد. وارجع الخبراء أسباب ارتفاع الإنفاق على التسلح إلى أمرين أساسيين: الحرب الدولية التي تقودها أميركا ضد الإرهاب، والتي شملت حتى الآن أفغانستان والعراق. والسبب الآخر أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ، والتي تؤسس لها أميركا على أراضيها وفي الخارج بمشاركة بعض حلفائها في أوروبا وآسيا،أما الصين فقد بلغ حجم إنفاقها العسكري ٤٩.٥ بليون دولار،أما روسيا فلا يزال إنفاقها العسكري قليلا ، مقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ لم يتجاوز ٣٤.٧ بليون دولارا([1]) ، حيث يعتبر الاتحاد

([1]) لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تقلص حجم الإنتاج في الصناعات العسكرية بنسبة ٨٠% وأصبحت حصة روسيا في الإنتاج العسكري ٤% من حجم الإنتاج العالمي. وتقلصت القدرة الدفاعية لروسيا بمقدار أربع مرات قياساً إلى المرحلة السوفيتية. وانعكس ذلك في ضعف قدرة روسيا حالياً على تحريك وحدات عسكرية استراتيجية عند الضرورة ضمن المقاييس المطلوبة للتحرك العسكري السريع. ولم يعد للمجمع الصناعي . العسكري دوره المعروف سابقاً، إذ توقفت عمليات تحديث الأسلحة وإنتاج أجيال جديدة لأنظمة الأسلحة جديرة بالذكر وهو ما يعني شيخوخة السلاح الروسي. كما أن محاولات تحويل قسم من الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، لم تحقق نتائج تذكر. وانهارت مؤسسات البحث العلمي المعنية بالتصنيع العسكري مما أدى إلى نزوح أعداد هائلة من القوى العاملة الكفؤه إلى قطاعات أخرى كالبناء والخدمات والتجارة والتي تدر دخلاً مضاعفا.

الأوروبي والولايات المتحدة من اكبر المصدرين للسلاح في العالم وخاصة إلى دول الشرق الأوسط ،بينما بلغ حجم الإنفاق الإجمالي للسلاح في العالم للعام ٢٠٠٦ حوالي ١٢٠٠ بليون دولار.([1])

إن المدقق في هذه الأرقام يرى وبما لا يدع مجالا للشك بان القوة _والقوة العسكرية تحديداً – ما زالت هي المسيطرة على عقلية الساسة وصناع القرار وعلى طبيعة العلاقات الدولية ،وان لم يكن كذلك فلماذا هذا الكم الهائل من الإنفاق على صناعه السلاح وعلى استيراده وتكديسه ؟؟،والذي لو استغلت الأموال المنفقة علية على التعليم والبحث العالمي والصحة وتوفير المسكن الصحي والغذاء للأفواه الجائعة لما بقي فقير واحد على وجه هذه الأرض خاصة إذا ما علمنا أن هناك ٢٤ شخصًا يموتون جوعًا كل دقيقة ، إضافة إلى إن الإنفاق على الدفاع في العالم يكفي لإدخال كل أطفال العالم إلى المدارس ؟؟؟؟.

– من الأرقام الجديرة بالذكر في مجال التسلح في العالم ما يلي:" ففي الفترة من عام ١٩٦٠ –١٩٨٥ انفق العالم ما مجموعه ١١٤ مليار دولار على الشؤون العسكرية كما بلغ الإنفاق العسكري في العالم عام ١٩٨٦ وحدة ٩٠٠ ألف مليون دولار أي ما يعادل مليوني دولار كل دقيقه وكانت النتيجة لهذا الإنفاق هي امتلاك العالم مخزونا من الأسلحة والذخائر يقدر بحوالي (١٦) مليار طن من مادة الـ TNT شديدة الانفجار وهو ما يساوي خمسة آلاف ضعف لجميع القدرات التدميريه التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية ،ولقد تسببت هذه الأسلحة التي تم تطويرها بعد الحرب العالمية الثانية في مقتل ١٥ مليون نسمة في أكثر من ١١٠ حرب أهلية اندلعت منذ عام ١٩٤٥ وفي بدايات القرن الجديد (٢٠٠٢) ما زال العالم ينفق مليوني دولار /دقيقه على التسلح بنما هناك (٢٠٠٠) مليون فقير منهم ٤٥٠ مليون يعانون من مجاعة مزمنة بالإضافة إلى وجود (٨٠٠) مليون شخص يعانون من مرض الملاريا وان النفقات العسكرية لمدة نصف يوم فقط تكفي لعلاجهم وان نسبة ١/١٠٠٠ من هذه النفقات تكفي للقضاء على هذا المرض نهائيا من العالم ،وان ثمن غواصه نووية واحدة يكفي لتوفي التعليم لـ ١٢٠ مليون طفل لا يحصلون على فرصة التعليم " انظر:عمر الأشقر ،مصدر سابق ، ص ص،١٦٥،١٦٤.

([1]) للمزيد من التفصيل انظر: رياض قهوجي ، الموقع الالكتروني لصحيفة الحياة ،تاريخ ٢٠٠٧/٠٧/١١ – تشير الأبحاث الى إن برامج الأسلحة الاستراتيجية الاميركية والسوفيتية تتسم بقدر كبير من الاستقلال عن بعضها البعض وان عدد وتكلفه وقوة الأسلحة النووية الاميركية التفجيرية قد بلغت مدى عاليا من التطور يتقدم ١٥ عاما على الاتحاد السوفيتي " هذا ما جاء في مقال نشر عام ١٩٧٦ للمفكر الاستراتيجي البارز (البرت وهلتيتر) تحت عنوان "السباق إلى الأمام أم التقهقر إلى الخلف "للمزيد انظر: رتشارد إن بيرل،مصدر سابق .

كما أن الاقتصاد القوي هو مصدر من مصادر القوة للدول فهو وبلا شك سبب من أسباب فنائها ، وهو سبب سريع من أسباب الدمار والانهيار ،والأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأ العالم يشهدها في منتصف عام ٢٠٠٨ تثبت ذلك ([1]) ، ونظرا للترابط الكبير بين أجزاء العالم وصعوبة الفصل بين ما هو سياسي عن ما هو اقتصادي عن ما هو اجتماعي ،فان هذه الأزمة المالية بدأت أثارها السلبية على الأمن القومي والوطني والعالمي تظهر بوضح ، ولعل من اخطر أثارها على امن الإنسان ما يمكن إيجازه بما يلي:

١. ارتفاع معدلات البطالة في كافة أرجاء العالم ،وهو ما يعني وجود الملايين من الشباب العاطلين عن العمل ولعل هذا سبب من أسباب الانحراف والانجراف نحو الجريمة والرذيلة وممارسة كل ما هو ممنوع ، وان كان كذلك فأن الأمر سيحمل الحكومات والدول أعباء أمنية إضافية هي في غنى عنها ، وفي هذا السياق صرح رئيس البنك الدولي :" بأنه يخشى أن تتحول الأزمة الاقتصادية الحالية إلى أزمة بطالة ..." ،وذكرت التقارير الاقتصادية أن ٦٠٢ ألف فرصة عمل ألغيت في الولايات المتحدة خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ وهي الأعنف منذ عام ١٩٧٤ ، وكذلك فقد بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة لشهر تشرين أول عام ٢٠٠٨ حوالي ٦,٥% ووصلت إلى ٦،٧% لشهر تشرين ثاني وهي الأعلى منذ عام ١٩٩٣ ،وأعلنت شركة فورد لصناعه السيارات عن تسريح ١٠% من العاملين فيها ، وقد صرحت صحيفة

([1]) لقد أصبح الاقتصاد الأميركي في السنوات الأخيرة معتمدا وبشكل كلي على منتجات الأخرى فأصبح ما ينفقه المواطن العادي على السلع والبضائع إنما تستفيد منة دول أخرى تصدر بضاعتها إلى الولايات المتحدة ، وقد أشار خبير اقتصادي أميركي إلى ذلك حيث ضرب مثلا ، فقال لو أعطينا كل مواطن أميركي مبلغ ٦٠٠ دولار فانه سينفقها على النحو التالي : إذا اشترى المواطن الأميركي كمبيوترا فانه سوف يدعم الاقتصاد الهندي ،وإذا اشترى ملابس فانه سيدعم الاقتصاد الصيني ،وإذا ملأ ثلاجته بالخضار والفواكه فانه سيدعم المزارع المكسيكي ، أما إذا اشترى سيارة جديدة فانه سيدعم اليابان او ألمانيا ،لذلك اقترح هذا الخبير الاقتصادي أن يتم إنفاق المبلغ في ثلاثة أوجه لكي يستفيد منه الاقتصاد الأميركي : أولها المقامرة في لاس فيغاس ،ثانيها شراء كميات كبيرة من (البود وايزر) او إنفاقها في الملاهي الليلية .. " سامي الزبيدي ، طوق النجاة ، الرأي الأردنية ، تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ ،ص ٤٨ .

(الاوبزيرفار) في عددها الصادر يوم ٢٠٠٨/١٠/١٢ بأن حوالي مليوني بريطاني سيفقدون وظائفهم بسبب هذه الأزمة !! ، وأشارت تقارير في بريطانيا في وقت لاحق إلى أن ١٦٥ ألف شخص جدد سيدخلون إلى خانه العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٩ ،وكذلك ألمانيا التي أعلنت عن إلغاء ٢١٥ ألف وظيفة حسب ما جاء في لاستطلاع للرأي نشرته صحيفة (بيلد) الألمانية في عددها الصادر يوم ٢٠٠٨/١١/٢١ ، وذكرت التقارير من ألمانيا أن حوالي من ٥٠ –١٠٠ ألف وظيفة مهددة بالشطب في قطاع السيارات وحدة في حين يتوقع خبرا أن يتم شطب ٤٠ ألف وظيفة في قطاع النقل ([1]) ، ولم تسلم دول شرق أسيا ذات الاقتصاديات الصاعدة من ويلات الأزمة حيث أعلن بنك (DBS) اكبر بنوك سنغافورة الاستغناء عن ٩٠٠ وظيفة بعد أن عانى من انخفاض حاد في أرباحه خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ ،وهذه النسبة تشكل ما مجموعه ٦% من العاملين في البنك حيث يعمل لدى البنك ٧٦٠٠ موظف في سنغافورة وحدها و ٤٢٠٠ موظف في هونج كونج ويأتي هذا القرار متزامنا مع قرارات مشبهه أصدرتها بنوك أخرى مثل (ميرل لينش ، ستاندرد ،تشارتيرد ،و يو بي اس) حيث أعلن الأخير – وهو اكبر بنك

([1]) صحيفة الرأي الأردنية العدد ،١٣٩٢٣ ،تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٢ .

–تعتبر صناعه السيارات من القطاعات الهامة والحيوية في الاقتصاد الأميركي ، وقد تأثر هذا القطاع كثيرا من جراء الأزمة المالية العالمية حيث قلت السيولة لدى الشركات الكبرى مما هدد هذه الصناعة بالانهيار وهو ما دفع بكبرى الشركات إلى الطلب من الحكومة إلى تقديم مساعدات مالية لها لإنقاذها ، وفي إطار سعي الحكومة إلى تقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي فقد رفض الكونجرس تقديم الأموال إلى كبرى الشركات (كرسيلر ،موتور جنرال ،وفورد) بحجة انه من الصعب إنقاذ صناعه السيارات " بأموال عامة " ، وتزداد المخاوف بعد أن أعلنت (جنرال موتورز) أنها وظفت مستشارين قانونيين للاستعداد لأي احتمال بما في ذلك إعلان الإفلاس ، وفي ذات السياق حذرت (جنرال موتورز وكرسيلر) من إمكانية حدوث إفلاس لهما وخاصة بعد نقص السيولة ، ومما يذكر أن انهيار صناعه السيارات سيعود بنتائج كارثيه على الاقتصاد الأميركي خاصة انه يعمل بهذا القطاع حوالي ٢،٢ مليون شخص " . للمزيد انظر :صحيفة الرأي الأردنية العدد ١٣٩٣٤، تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

– صرح (جون بايدن) نائب الرئيس الأميركي الجديد (باراك اوباما) في كانون أول ٢٠٠٨ إن الاقتصاد الأميركي يواجه خطر الانهيار الكامل .

في سويسرا – عن انخفاض مقداره ٣٧ % من أرباحه الصافية أي أنها انخفضت بنسبة ١٣% خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٨ .أما احدث التقارير الصادرة عن المكتب الدولي للعمل فقد حذرت من ان عدد العاطلين عن العمل بسبب الازمة الاقتصادية العالمية قد يزيد (٥١) مليون شخص "وان المشاكل الاجتماعية قد بدأت " ،وفي تقريرة عنم الوظائف الذي صدر يوم ٢٨ كانون ثاني ٢٠٠٩ حول الوظائف لعام ٢٠٠٩ قال المكتب :" بالمقارنة مع ٢٠٠٧ سيرتفع عدد العاطلين عن العمل بين ١٨ و٣٠ مليون في العام وسيصل ٥١ مليون إذا استمر تدهور الوضع،وأشار التقرير إلى أن نسبة البطالة العالمية سترتفع من ٥،٧ % لعام ٢٠٠٧ إلى ٦،١% لعام ٢٠٠٩ ،بل أن التقرير توقع في سيناريو آخر إلى إمكانية وصول نسبة البطالة العالمية إلى حوالي ٧،١% أي بعدد إجمالي مقداره ٢١٠ مليون عاطل عن العمل في العالم ، وأشار التقرير إلى أن عدد الفقراء العاطلين العمل سيرتفع إلى ١،٤ مليار أي نحو ٤٥% من الأشخاص القادرين على العمل الذين لديهم وظائف، وقد ينضم أكثر من ٢٠٠ مليون شخص معظمهم من الاقتصاديات النامية إلى صفوف الفقراء جدا " ([1]).

لقد لخص الرئيس الأميركي الجديد (باراك اوباما) الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالولايات المتحدة عشية تولية مهام منصبة قائلا:" إن الولايات المتحدة تشهد كارثة ، وحلما أميركيا معكوسا..." ، وتابع قائلا : " إن الانكماش يتفاقم وان حالة الطوارئ التي سببتها الأزمة تتعاظم ...لقد فقدنا ٢,٦ مليون وظيفة العام الماضي ، كما ان ٢،٨ مليون شخص يسعون إلى العمل بدوام كامل لحاجتهم لذلك اضطروا للقبول بعمل بدوام جزئي .... "
.

٢. إثقال كاهل الأسر التي تحملت عبئ الأموال التي ضختها الحكومات لإنقاذ النظام المالي فيها ،حيث ضخت الحكومة الأميركية ٧٠٠ مليار

([1]) تقرير مكتب العمل الدولي كانون ثاني ٢٠٠٩ ،جنيف.

لإنقاذ مصارفها وشركاتها المتعثرة ،فيما سمي "بخطة الإنقاذ " وهذا المبلغ هو جزء من أموال دافعي الضرائب!!!. وفعلت ذلك كثير من الدول كفرنسا واسبانيا واليابان وروسيا ...وبلغت المبالغ التي ضختها الحكومة البريطانية لإنقاذ نظامها المالي ٢٥٠ مليار جنية إسترليني يوم ٢٠٠٨/١٠/٧،!!!! ،أما مجموع ما ضخته الحكومات الغربية لإنقاذ نظامها المالي فقد بلغ حوالي (٢ تريليون) دولار ، وفي هذا الصدد يرى (ستيف راديليت) كبير الباحثين بمركز التنمية العالمية : " إن واشنطن على وجه الخصوص سترزح تحت ضغط شديد لخفض إنفاقها على المساعدات الدولية " ، كما وأشار البيت الأبيض في وقت لاحق "إلى أن الاقتصاد الأميركي سيحتاج إلى وقت طويل لكي يتعافى من الأزمة " أضف إلى ذلك كله أن التقارير الاقتصادية أشارت إلى أن حجم الديون التي يتحملها المواطنين الأميركيين قد بلغ ٨ تريليون دولار خلال العشر سنوات الماضية وارتفع هذا المبلغ إلى ١٤ تريليون دولار حاليا-٢٠٠٨- أي بنسبة ١٣٧% وبذلك يصبح هذا المبلغ مساويا تقريبا لحجم الناتج الإجمالي السنوي للاقتصاد الأميركي !!!. ([1]) .

٣. إن الأثر المباشر لهذه الأزمة هو زعزعه الأمن الغذائي لملايين البشر وخاصة في الدول الفقيرة التي تتلقى المعونات والمساعدات ، وهو ما حذر منه (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة الذي أعلن " بان العالم يمر بأزمة خطيرة ليس لها حدود وسوف تؤثر على جميع الدول والأمم ...." ، كما حذرت "سيلين شارفيريات " نائب مدير قسم الرأي والحملات بمنظمة اوكسفام من عواقب وخيمة على الدول الفقيرة إذا دفعت أزمة البنوك وإجراءات تقليل النفقات المتصلة بها المانحين إلى خفض المساعدات من مستواها الحالي البالغ ١٠٤ مليارات دولار سنويا كما يتوقع كثيرون " .

([1]) المزيد من التفصيل في :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٩١٩، تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨.

٤. ولعل الأمن الصحي ليس ببعيد عن الآثار السلبية للازمة ، حيث يقول مسؤول بمنظمة الصحة العالمية " هل سيكون لها اثر ؟؟ ... بالطبع من المرجح أن نواجه فترة من الارتباك المالي ..." ، وأضاف :" إن حملات منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض مثل شلل الأطفال والملاريا والسل والايدز تمولها حكومات ومؤسسات خيرية ويرجح أن يتأثر كلاهما بالتراجع المالي الحالي " أما على صعيد الولايات المتحدة فيبلغ عدد الغير مؤمنين صحيا حوالي (٥٠) مليون شخص وهذا رقم لا يستهان بة في مقاييس الشعوب ، وخاصة إذا ما علمنا – وكما أشارات منظمة الصحة العالمية – أن الإنفاق الفردي على الصحة أصبح يدفع مليون شخص سنويا إلى خانة الفقراء، وعلى العكس نجد تباينا كبيراً بين الدول الغنية والفقيرة في الإنفاق على الصحة حيث يتراوح الإنفاق ما بين الطرفين ما بين عشرين إلى ستة آلاف دولار في السنة مما يزيد من الفرق في معدل العمر بين بني البشر في كلا الطرفين ليصل إلى أربعين عاما ([1]) .

٥. إن ملايين اللاجئين في العالم سيتأثرون سلبا حيث يقول (انطونيو جوتيرس) مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين :"... إذا تراجعت الأموال المتاحة للمجتمع الإنساني بوجه عام ومفوضية شؤون اللاجئين بوجه خاص في الوقت الذي تتزايد فيه المطالب علينا بشدة فسيكون هذا الأمر مأساويا" ،ومما يذكر أن المفوضية ترعى حوالي ٣١ مليون شخص من اللاجئين في كافة أنحاء العالم . ، وفي هذا الصدد يقول مسؤول كبير في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر :" إذا كبح المانحون التمويل فان الأعمال الإنسانية ستعاني " ، وتقول المسؤولة بمنظمة اوكسفام :" إن المساعدات الإنسانية تنخفض حتى قبل الأزمة من عام إلى آخر حيث بلغت عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٣،٧ مليار دولار بينما كانت عام ٢٠٠٦ حوالي ١٠٤،٤ مليار دولار ، ويقول رئيس

([1]) للمزيد انظر: التقرير العام لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٨ .

وزراء بريطانيا (جوردون براون) مخاطبا الدول الغنية :"... سيكون هذا أسوأ وقت لإدارة الظهور" ويقول روبرت زوليك رئيس البنك الدولي بعد مشاركته في قمة اقتصادية في ألمانيا :"... فقد انتقلنا من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية وألان في عام ٢٠٠٩ أصبحت أزمة بطالة وفي بعض مناطق العالم وبخاصة الدول النامية ستصبح أزمة إنسانية .." .

٦. الأمن الوظيفي لملايين البشر بات في خطر ، حيث فقد أكثر من(٨٠٠) ألف شخص وظائفهم خلال العامين الماضيين ، وخلال شهر واحد فقط فقد أكثر من (١٥٠) ألف شخص وظائفهم في الولايات المتحدة (آب ٢٠٠٨) ،كما أعلنت وزارة اعمل في بداية تشرين أول ٢٠٠٨ عن إلغاء (١٥٩) ألف وظيفة جديدة ، وفي بريطانيا سيفقد أكثر من مليوني شخص وظائفهم كأثر مباشر لهذه الأزمة ، وفي فرنسا كذلك الحال....!!، وذلك كله بسبب إفلاس كثير من الشركات وانهيار كثير من الصناعات المتوسطة او ضعف قوتها المالية والاقتصادية ،، أضف إلى ذلك أن رئيس صندوق النقد الدولي صرح يوم ٢٠٠٨/١٠/١٢ بان النظام الاقتصادي العالمي على حافة الانهيار .. !!!. – وخاصة بعد أن أعلنت بعض الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة مثل ألمانيا واليابان دخولها في مرحلة الانكماش الاقتصادي...!!! – ، ولعل الأثر السلبي لهذا الأمر لا يخفى على احد ، حيث تصبح كثير من الأسر بلا دخل مما يشكل خللا امنيا كبيرا لكثير من الحكومات والدول في شرق العالم وغربة .

٧. أدت هذه الأزمة (أزمة الرهن العقاري)([1]) إلى جعل ملايين الأشخاص بلا مأوى في الولايات المتحدة الأميركية تحديدا ،مما يجعلهم عرضة لكثير من المخاطر الأمنية كفقدان الأمن العائلي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن النفسي ،والأمن التعليمي ... ، ومما يذكر هنا انه يوجد في أميركا ١٢ مليون إنسان بدون هوية !!!!! ([2])، كما أن خسارة الأسواق المالية لمليارات الدولارات في ساعة او اقل حّول كثير من الناس إلى فقراء لا يملكون شيء ،ومما يذكر في هذا الصدد أن السوق الخليجي بلغت خسارته في يوم واحد هو يوم ٧/١٠/ ٢٠٠٨ حوالي ١٧٠ مليار دولار ؟؟!، وأشارت تقارير اقتصادية أخرى إلى أن مجموع خسائر البورصة الخليجية خلال سنة وصل إلى ٣٥٠ مليار دولار ....؟؟ !!! ، وفي هذا الصدد أشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية احمد جويلي :" بان حجم الخسائر المتوقعة في الاقتصاد العربي نتيجة لهذه الأزمة تقدر بنحو (٢،٥) تريليون دولار.؟؟!! .وفي ذات السياق

([1]) تعني أزمة الرهن العقاري :أن البنوك كانت تقوم بتقديم القروض للمواطنين من اجل بناء او شراء مساكن خاصة لهم بفوائد وصلت في بعض الأحيان إلى ١٠٥% ،وكان المواطن يأخذ أكثر من قرض لشراء أكثر من منزل ،مما جعله في النهاية عاجز عن السداد ، مما قلص السيولة النقدية في البنوك وأدى إلى إضعاف قوتها المالية ودفعها ذلك إلى الإفلاس ،مما تسبب بانهيار النظام المصرفي والبنكي برمته . نقلا عن :د. إبراهيم عويس ،خبير الاقتصاد السياسي الدولي ،برنامج (بلا حدود) ،قناة الجزيرة الفضائية ،يوم ٧/١٠/٢٠٠٨.

–لقد شكل انهيار بنك (Leman Brothers) في الولايات المتحدة الحلقة الأولى في سلسلة الانهيار المالي العالمي ، وهذا البنك هو رابع اكبر البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة وكانت أصولة المالية قبل الإفلاس تبلغ حوالي ٦١٣ مليار دولار ، ومما يذكر أن هذا البنك أسسه مهاجر يهودي ألماني وهو هنري ليمان) عام ١٨٤٤ في مدينة مونتغمري بولاية الباما ثم شاركه أخواه بعد ست سنوات أي عام ١٨٥٠ .لذلك فان بعض التحليلات فيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية تقول أن اليهود هم سبب هذه الأزمة حيث قام اليهود قاموا بتحويل مبلغ ٤٠٠ مليار دولار الكترونيا من أصول البنك إلى ثلاثة بنوك يهودية مما جعل أصولة تنخفض إلى ١٠٠ مليار دولار فقط وبالتالي يعلن إفلاسه . المصدر: فؤاد حسين ، **تاجر البندقية وأزمة المال العالمية** ،صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٨٨٩، تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٨.

([2]) أديب حداد ،**الأزمة الاقتصادية الأميركية _ اقترب زمن التغيير** ، صحيفة الرأي ،العدد ١٣٨٧٩ ،تاريخ ٩/١٠/٢٠٠٨.

نشرت مجلة (اربيان بيزنس) تقريرا مفصلا عن خسائر العرب جراء هذه الأزمة حيث أشارت إلى أن خسارة أثرى خمسين عربي بلغت أكثر من (٢٥)مليار دولار حيث انخفض إجمالي ثروتهم بنسبة ١٢% حيث تقلصت إلى ١٩٩،٤٨ مليار دولار ...؟؟؟؟ ([1]).

٨. ستتسبب هذه الأزمة بحالة من الركود في الاقتصاد العالمي عامة والأميركي خاصة ،حيث تشير التقارير إلى أن معدل النمو في الاقتصاد الأميركي لغاية تشرين ٢٠٠٨ بلغ (صفر%) علما أن المعدل الذي يعتبر الاقتصاد فيه يعيش حالة من الركود هو وصول معدل النمو في الناتج المحلي ٣% فما دون ؟!! ،إن هذا الواقع سيزيد من عدد الفقراء في العالم عامة وأميركا خاصة ،علما أن التقارير تشير إلى وجود ٣٦ مليون فقير في أميركا وحدها ،وان ١٠% من سكان الأرض ما زالوا ينامون جياعا ،وأن ثلث سكان الأرض مازالوا تحت خط الفقر(معدل دخلهم اقل من دولارين في اليوم)؟؟؟ ، إضافة إلى أن تقارير الأمم المتحدة الصادرة يوم ٢٠٠٨/١٠/١٤ أشارت إلى دخول ٧٥ مليون شخص جديد في العام الماضي إلى خانة الفقراء !!!، يقول (دومينيك ستروس) مدير صندوق النقد الدولي " فالموقف الاقتصادي العالمي سيء للغاية ويمكن أن يزداد سوءا " .

٩. أشارت تقارير صادرة في بريطانيا أن المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الأزمة المالية في حالة تزايد وذلك بسبب فقدان كثير من العائلات مساكنها او بيعها او رهنها ، وبالتالي باتت بدون مأوى ، مما زاد من حالات الطلاق والتفكك الأسري ، إضافة إلى أن ذات التقارير أشارت إلى ازدياد حالات مراجعة الأطباء النفسيين وذلك لما أحدثه فقدان المنزل

([1])أشارت تقارير اقتصادية نشرت على موقع "الأسواق نت " نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية ان خبراء الاقتصاد توقعوا ان تكون الاستثمارات السعودية الخاصة في الولايات المتحدة المقدرة بحوالي ٤٠٥ مليار دولار قد فقدت ٤٠% من قيمتها بسبب الأزمة المالية العالمية ،وأشارت تقارير أن حجم الاستثمارات السعودية الحكومية والخاصة في الخارج تقدر بحوالي ١،٢٣ تريليون دولار بل بعض الخبراء السعوديون قدرها بحوالي ١،٥٢ تريليون ريال (الدولار يعادل ٣،٧٥) ريال .

او خسارة الأموال من آثار نفسية مباشرة على الناس ، إن هذه الأمور ستزيد من أعباء الحكومات في كافة المجالات وخاصة الأمنية منها لأن الاضطرابات العائلية والنفسية كما هو معلوم هي سبب مباشر من أسباب الجريمة والجنوح ([١]) ،هذا وقد حذر خبراء الصحة الدوليون أن الأزمة المالية العالمية ربما تحصد مزيدا من الضحايا – في إشارة إلى حدوث حالات انتحار في بعض الدول منها مصر جراء الخسائر الكبيرة التي مني بها بعض المستثمرين – ،حيث أصدرت منظمة الصحة العالمية تحذيرا قالت فيه :" أن الأزمة من المحتمل أن تسبب مشاكل صحية عقلية متزايدة وربما الانتحار ،حيث يعاني الناس من الفقر والبطالة "([٢]).

١٠. ستساهم هذه الأزمة في جعل العالم ينسى الأزمات المهمة الأخرى كأزمة المناخ وارتفاع درجات حرارة الأرض والتصدي لما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري ،حيث حذر رئيس صندوق النقد الدولي (روبرت زوليك) من " مغبة نسيان مثل هذه الأزمات وتابع قائلا: انه ما من شك أن تغير المناخ يمثل مشكلة اليوم وسيمثل مشكلة غدا .. " لأن ذلك يعني العودة إلى دائرة العنف في العالم وخاصة أن مثل هذه الأزمة يتسبب بارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأدخلت حوالي ١٠٠ مليون من البشر إلى خانه الفقر ،وخاصة في ظل تحذيرات لمسؤولين ماليين دوليين كبار حيث أشار رئيس صندوق البنك الدولي قائلا:" إن القادم سيكون أسوأ .. " .

١١. إن من اخطر الآثار التي قد يعيشها العالم هو خلل الايدولوجيا والمفاهيم ،فكما يبدو أن تدخل الحكومات في أساسيات الاقتصاد يعني وبالضرورة تخليها عن ايدولوجياتها التي شنت الحروب الطويلة من اجل نشرها وإقناع الآخرين بتبنيها ،إن تدخل الحكومة الأميركية والحكومات الأوروبية في السوق يعني أن الدولة تخلت مبدئيا عن ايدولوجيتها الرأسمالية الليبرالية وعن دورها في عدم التدخل بالسوق والياته كما يفرض

([1]) نقلا عن قناة العربية الفضائية ،برنامج آخر ساعة، يوم ٢٠٠٨/١٠/١٥.

([2]) نقلا عن :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٨٩٥ ،تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٥ .

ذلك منطق العولمة والاقتصاد الحر ،إن ما حدث سيدفع الدول الرأسمالية الكبرى إلى وضع تشريعات تسمح لها بالتدخل وضبط الأمور في السوق أكثر من ذي قبل ،وهذا يعني خلل النظريات والمفاهيم التي نظّر لها دهاقنة الغرب وفلاسفته؟؟؟؟ ودفعت الشعوب ثمن تطبيقها.وما يؤكد ذلك هو تصريحات كبار الاقتصاديين العالميين حيث صرح (كلاوس شواب) مؤسس ورئيس منتدى دافوس العالمي قائلا:"... إن الرأسمالية بشكلها الحالي لم تعد مقبولة ، وأضاف :" إن ما يحدث الآن هو نتيجة لنقص القوانين والأنظمة العالمية مطالباً بتغيير النظام المالي العالمي حيث قال :" إن ما يحدث الآن ليست أزمة عابرة ولكنها أزمة تحولات " أي أن ما سينتج عنها سيغير من خريطة وشكل العالم وان تأثيرها سيكون شاملا وكبيرا على المجتمع والاقتصاد العالميين " .([1])

١٢. ستساهم الأزمة المالية العالمية في تراجع البحث العلمي على مستوى العالم ،حيث أشارت دورية (نايتشر) إلى أن حوالي ألفي باحث ألماني شاب فوجئوا بإلغاء عقودهم في المختبرات العلمية نتيجة خفض الميزانيات فيها وكذلك نتيجة لاقتطاع ملايين الدولارات من ميزانية الوكالة الألمانية التي تعنى بتمويل الأبحاث العلمية في الجامعات ، وكذلك الحال ينطبق على مؤسسة (ماكس بلانك) للبحوث التي وجدت نفسها مضطرة إلى وقف العديد من مشاريع دعم أبحاث طلاب الدكتوراه وكذلك أبحاث الخلايا الجذعية في جامعة (اولم) .([2])،وكذلك فقد أعلنت جامعة (اوكسفورد) اعرق الجامعات البريطانية عن تقليص وتراجع ميزانيتها .

١٣. وعلى هامش الأزمة أشارت تقارير الاستخبارات الأميركية على لسان مديرها (مايكل ماكونيل) :"..... أن العالم يواجه خطرا متزايدا لنشؤ النزاعات في السنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة وذلك بسبب

([1]) المزيد في : صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١٣٩١٤، تاريخ ، ٢٠٠٨/١١/١٣.

([2]) زينب غصين ، **الحالة النفسية ابرز التبعات الصحية للازمات الاقتصادية** ، الرأي ،العدد ١٣٨٨٦،تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

عملية انتقال لا سابق لها للثروة والقوة من الغرب إلى الشرق " حيث توقع (مايكا) تزايد الطلب على الموارد المهددة بالنضوب مثل المواد الغذائية والوقود وازدياد وتيرة التنافس في قطاع التكنولوجيا وانتشار أسلحة الدمار الشامل .... وأضاف قائلا:" حتى عام ٢٠٢٥ سيكون احتمال وقوع نزاع بين دول وحروب أهلية اكبر ... وتابع قائلا : "إن الظروف في تلك الفترة ستكون ملائمة لاعتداءات إرهابية واسعة النطاق بمواد كيميائية وأسلحة بيولوجية وبدرجة اقل نووية .... " وأشار إلى أن شكل النظام العالمي سيتغير إلى عالم متعدد الأقطاب في ٢٠٢٥ حيث سيشهد صعود الصين والهند والبرازيل التي ستتمتع باقتصاديات قوية تماثل اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ، وتابع يقول : إن انتقال الثروة العالمية والقوة الاقتصادية من الشرق إلى الغرب لا سابق له في التاريخ الحديث من حيث الحجم والسرعة ،وأشار قائلا إلى أن احتمال نضوب النفط أن يولد نزاعات بين الدول واعتبر أن السنوات العشرين القادمة مليئة بالتحديات ومحفوفة بالمخاطر ،وأضاف قائلا : ...إن الصين مؤهلة لأن يكون لها تأثير على العالم في السنوات العشرين المقبلة أكثر من أي بلد آخر ، وان الهند ستكون ثاني او ثالث اكبر اقتصاد في العالم وستسعى لأن تصبح احد اكبر أقطاب هذا العالم الجديد ،وأضاف:"...... أن روسيا ستكون ضمن هذه المجموعة إذا وسعت اقتصادها وأدخلته في الاقتصاد العالمي الشامل ، وبين أن النزاع الاستراتيجي سيتمحور حول التجارة والتوزيع السكاني والوصول إلى الموارد الطبيعية وسيكون هناك نزاع لتحقيق تفوق تقني يشكل مفتاحا لفرض الهيمنة ،وان بعض الدول ستواجه ظروفا صعبة من حيث تزايد الطلب على الموارد الغذائية والمحروقات وأشار إلى أن تقديرات الاستخبارات الأميركية تشير إلى أن ١،٤ مليار شخص في ٣٦ بلد سيعانون من نقص مياه الشرب والري ، وقال"...... إن انتشار التكنولوجيا بحلول ٢٠٢٥ سيضع بعض اخطر قدرات العالم في متناول المنظمات الإرهابية ..وأضاف :" أن احد اكبر مصادر قلقنا

هـو أن تـتمكن هـذه المجوعـات مـن الحـصول علـى عناصـر بيولوجيـة لتحدث أضرارا اكبر من تلك التي نجمت عن اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١ " .([1])

فبعد كل هذا .... أين هو الأمن الشامل الذي تتحدث عنه الرأسمالية العالمية المتوحشة التي ليس غاية سوى الربح الفاحش النظر عن الوسيلة ؟. وخاصة أن هذا الفكر هو الذي قسم العالم إلى قسمين قسم قليل العدد يملك كل الثروة وقسم كبير العدد ولا يملك شيء بغض وفي هذا الصدد أشار الرئيس الأميركي السابق (بيل كلنتون) في ندوة البنك الوطني الكويتي العالمية :" إلى أن سبب الأزمة المالية العالمية هو أن ٩٠% من الأرباح التي تم جنيها في السنوات الأخيرة ذهبت إلى ١% من الأميركيين " .

والتساؤل الكبير الذي يدور اليوم في أروقه العالم وعلى لسان مفكريه هو : إلى أين المصير ؟؟ فهل نحن أمام مرحلة ما بد الرأسمالية ،أم أنها نهاية الرأسمالية ؟ وان كان الأمر كذلك فما هو شكل النظام الاقتصادي الذي سيحكم العالم ؟؟؟ ، وفي هذا الصدد أشار بعض فلاسفة الاقتصاد في العالم في خضم هذه الأزمة ،إن العالم لن يرى نظاما جديدا مستقرا – في حال انهيار الرأسمالية– قبل فترة تمتد من ٢٠ –٤٠ عاما على الأقل ...!! .

ثالثا :العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود...):

بحث كثير من المفكرين في أهمية العوامل الجغرافية وأثرها في قوة الدولة ووجدوا إن هناك تلازما وعلاقة مباشرة بين هذه العوامل وبين تمتع الدولة بالقوة أو الضعف ، والأمثلة على ذلك كثيرة من التاريخ القديم إلى الحديث إلى المعاصر فعلاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به هي علاقة دائمة ومستمرة ومتصلة وتفاعله معها ابدي سرمدي لذلك يكون أثرها مباشر على حياته وعلى بنائه لنظم حياته المختلفة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ،والعوامل الجغرافية كجزء من هذه البيئة تلعب دورا مهما في التأثير على سلوك الإنسان

([1]) المزيد من التفصيل في :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٩٠٣، تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢.

وبالتالي على سلوك الدولة وعلى قوتها قوةً أو ضعفاً لدرجه إن بعض الباحثين والمحللين كأمثال الصحفي المصري محمد حسنين هيكل يقول :" إن الذي يصنع الأمن الوطني هو عوامل التاريخ والجغرافيا"([1]) .

- الموقع:

لكل دولة موقع جغرافي على سطح الأرض يعبر عنه بخطوط الطول وخطوط العرض وموقع الدولة بالنسبة لخطوط العرض أهم من موقع الدولة على خطوط الطول لأنه يؤثر بشكل مباشر في المناخ الذي يؤثر بالتالي في القوة البشرية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية في هذه الدولة، ومما يدل على أهمية الموقع الجغرافي هو قيام الحضارات المتقدمة أو الدول الكبرى التي نشأت في المناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية ،وكذلك بالقرب من مصادر المياه التي تشكل عصب الحياة لأية حضارة حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق غنية بالمياه مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين إضافة إلى سهولة أراضي تلك المناطق وتوفر المياه فيها.

والموقع له أهمية كبرى بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلاً الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية ،ولعل دراسات وأبحاث المؤرخ الأمريكي (الفرد ماهان) التي ربطت بين قوة الدولة وبين البحر هي من اكبر الدراسات في هذا المجال حيث يبين (ماهان) أهمية السيطرة على البحر والانفتاح علية في تشكيل قوة الدولة ويرى " إن السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية هو عامل حسم لمركز الدولة العظمى " ويضرب لذلك الأمثلة الكثيرة

([1]) هذه المعلومات منقولة عن محمد حسنين هيكل في برنامجه "مع هيكل تجربة حياه " الذي يبث على قناة الجزيرة الفضائية.

حيث يرى بان تزايد قوة الإمبراطورية البريطانية واتساع نفوذها ترافق مع قوة الأسطول البحري فيها ،ويرى أيضا إن الدول المهيأة للعبور إلى المحيطات لديها إمكانيات اكبر للحصول على مركز أفضل من الدول البرية والمغلقة على البحر ،وهذا يعني إن الدول الجزر أو شبة الجزر هي أفضل من الدول البرية أو القارية وذلك لقدرتها على الاتصال مع غيرها بسهولة إضافة إلى قدرتها على إقامة شبكة من العلاقات التجارية الأوسع نطاقا مما يعطيها قوة اقتصادية ومادية كبرى تساهم في زيادة أمنها الغذائي والاقتصادي والسياسي وبالتالي يمنحها مركزا عالميا متقدما(١) .

أما الدول المغلقة (الحبيسة) والتي ليست لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى ولذلك فهي تسعى للحصول أو الوصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر ولذلك تجدها تركز في قواتها العسكرية على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من البحر في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية والتجارية على بناء الأسطول البحري القوي وكذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل(٢) حيث يرى (ماهان) إن الدول ذات الحدود البرية تضطر إلى لتوزيع قواتها على طول هذه الحدود مما يضعف قوتها ويحملها أعباءً إضافية .

ومن تأثيرات الموقع أيضا تأثيره على نوعية السكان حيث نجد أن سكان المناطق البحرية والساحلية يسعون ويعشقون التجارة والأسفار والحركة والتنقل وهذا كله يزيدهم معرفة وعلما وقدرة على التجارة وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم والنشاطات التي يمارسونها أو يرغبون بها ولذلك نجدهم لا يحبون العزلة والانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد، ومن الأمثلة على ذلك الفينيقيين الذين اشتهروا بالتجارة والانفتاح على العالم.

ولا ننسى أهمية الموقع المتوسط على طرق التجارة حيث يلعب دوراً استراتيجياً في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية

---

(1) انظر جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،مصدر سابق ،ص٤٤-٤٦.

(٢) د. محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية الحديثة**، جامعة الموصل، ١٩٩٣، (بشيء من التصرف).

ودائماً تسعى الدول الكبرى – والتاريخ شاهد على ذلك– للسيطرة على الدول الواقعة في موقع قد يهدد حركتها البرية أو البحرية أو الجوية وسعت أيضا ليكون لها قواعد جوية أو بحرية أو برية في هذه الدول حتى لا تكون حجر عثرة في طريقها.

ولكن وعلى الطرف الأخر نجد إن بعض الباحثين أعطى أهمية وأولوية للسيطرة على البر أكثر من البحر أمثال الجغرافي البريطاني (هالفورد ماكيندر) الذي أعطى الموقع الجغرافي البري أهمية كبرى للدولة حيث رأى إن الموقع الجغرافي البري يمنح الدولة القوة والسيطرة وذلك لأنة يحتوي على الثروات والخيرات إضافة إلى أهمية طرق المواصلات التي يحتويها كالسكك الحديدية والتي قد تعلب دورا كبيرا في قوة الدولة الاقتصادية ويضرب لذلك مثلا وهو الاتحاد السوفيتي الذي شكل أفضل قوة برية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن أمثلة المواقع المهمة في التاريخ هو الموقع المتوسط للوطن العربي الذي كان وما زال يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب براً وبحراً وجواً رغم اكتشاف الممرات الهامة كرأس الرجاء الصالح وفتح القنوات كقناة السويس إلا أنه وبسبب مناخه المعتدل ومياهه الدافئة ما زال الوطن العربي طريقا محببا ومختصرا ومفضلا للتنقل بين أجزاء المعمورة وهذا ما جعله محط أطماع الدول الكبرى والاستعمارية والتاريخ شاهد على ذلك.

– المساحة:

يعتبر كثير من العلماء في مجال الجغرافيا السياسية إن وجود ما يسمى "المجال الحيوي" أي وجود مساحة وموارد طبيعية كافة لسد احتياجات السكان هو عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم، ولكي يعطي هذا العامل أهمية وقوة للدولة يجب أن تتناسب مع عدد كافي من السكان وشعب متحضر ومتطور يستطيع

استغلال ما تحتويه هذه المساحة من الثروات والخيرات عندها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وإعطاءها مركزا متقدما بين دول العالم .

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفيتي عمقاً دفاعياً لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفيتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية[١].

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أرض الغير (إن كانت قوية) وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصاً إذا أحسن استغلالها هذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد عالمياً واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانه هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية.

ولكن للمساحة الواسعة بالمقابل جانب سلبي وخصوصاً إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحاري والجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها أو انفصال مجموعات معينة فيها كونها بعيدة عن المركز ورغبتها بالاستقلال أو أن تصبح مراكز إزعاج للنظام الحاكم رغبةً منها في الانفصال وكذلك فان التخلخل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى وذلك لسهولة

---

(١) د. قاسم دويكات ،**العمق الجغرافي الاستراتيجي**، مجلة الأقصى، العدد (٨٧٩) تاريخ تشرين أول ١٩٩٥، ص٧٧.

اقتطاع أجزاء ذلك لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل[1]، ويدخل في موضوع المساحة أيضاً موضوع آخر له تأثير كبير في وضع الدولة من الناحية الدولية ألا وهو موضوع الحدود.

- الحدود:

وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في قوة الدولة ولها أيضا تأثير مباشر على أمنها الوطني سواء سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية مع الدول المجاورة فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي للدولة ويحقق لها الأمن الاقتصادي المنشود ، كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين.

أما من الناحية العسكرية فهي سلاح ذو حدين فإذا كانت حدود الدولة طويلة وذات تضاريس جغرافيه صعبة كالجبال والأودية السحيقة كما هو الحال بين إيران والعراق او بين العراق وتركيا مثلاً فأن ذلك ينهك الخصم ويتطلب منه مهارة وقوة تحمل وأعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود ويفرض علية قوة مضاعفة تشكل عبئا ماديا ومعنويا علية ، كذلك فإن الدول التي تمتلك الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بأعداد كبيرة لحماية حدودها ومنع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافه أشكالها وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً لا يستهان به لمثل هذه الدول.

ويلعب نوع وطبيعة الحدود دورا مهما في تحقيق الأمن الوطني للدولة ومنحها القوة أو الضعف ، فالحدود البحرية تتطلب نوعا وتكتيكا وتنظيما من القوات غير تلك التي تتطلبها الحدود البرية التي تحتاج إلى رجال المشاة او القوات الخاصة أو المشاة الآلية المدربة على هذا النوع من الأراضي لحمايتها

---

(١) د. قاسم دويكات ، **القوة السكانية للدولة**، مجلة الأقصى، العدد (٨٨٢)، كانون ثاني ١٩٩٦، ص١٠١.

بينما تتطلب الحدود المائية –مثلاً– قوات بحرية وزوارق وسفن حربية ورجال مدربين على الغوص والسباحة مستخدمين تكتيكات معينة تفرضها طبيعة هذه الحدود وهكذا بالنسبة للمناطق الأدغال والغابات الكثيفة أو السبخات أو المناطق النهرية ....الخ كذلك فأن الحدود الطبيعية سواء كانت البرية أو البحرية فإنها قد تشكل مصدر حماية للدولة تحول بينها وبين الطامعين والمعتدين ،والأمثلة من التاريخ على ذلك كثيرة.

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها كانت مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا وخاصة في الدول التي كانت خاضعة للاستعمار حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها لموضوع الأثنيات واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرابة والمصاهرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية[١].

لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي بنيت عليها نفسية الإنسان[٢]، وهناك الكثير من الدول التي تعاني من انعدام الأمن او اضطرابه على حدودها مما يجعل أمنها الوطني في حالة مزرية تنعكس على مركز الدولة وقوتها السياسية والاقتصادية بين دول العالم.

- **السكان:**

يتم اعتبار هذا العنصر كأحد مؤشرات قوة الدولة من خلال عدد من العناصر الفرعية والتي يمكن إجمالها بما يلي:

أ.**المستوى التعليمي** : ويرى بعض الباحثين ان هذا المؤشر يقاس بمؤشرين هما: الأول نسبة الالتحاق الإجمالي في جميع المراحل التعليمية من إجمالي عدد السكان في هذه المرحلة العمرية ؛ والثاني : معدل معرفة القراءة والكتابة لمن هم فوق سن (١٥) سنة ، وهو مؤشر لما وصل إليه المستوى التعليمي

---

(١) سعد حقي، مصدر سابق، ص١٣٩ (بشيء من التصرف).

(٢) محمد عوض الهزايمة، مصدر سابق، عمان، ٢٠٠٤، ص٩٥ (بشيء من التصرف).

للدولة . والقاعدة هي كلما ارتفعت نسبة هذين المؤشرين كلما كان هذا دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ب. **المستوى الصحي** : واهم المؤشرات التي يقاس بها هذا المؤشر : نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان ، ونسبة عدد الأسرة في المستشفيات إلى عدد السكان ، القاعدة هي انه كلما زادت هذه النسبة فإن ذلك يدل على مستوى صحي أفضل ، وبالتالي قوة اكبر للدولة .

ج. **نسبة المشاركة في العمل:** وهو يعني حجم السكان في سوق العمل بين (١٧ – ٤٥) سنة ونسبته إلى إجمالي السكان ، كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

د. **درجة التكامل القومي والثقافي** : المؤشرات الدالة على درجة التكامل الثقافي هي اللغة والدين والبناء الاثني وجميعها تجسد هوية الشعب الثقافية والقومية ، والقاعدة هي كلما ارتفعت نسبة كل عنصر على حده وتصبح نسبة عالية ، فإن هذا يدل على تكامل ثقافي وقومي اكبر ، وبالتالي يدل على قوة اكبر للدولة .

هـ. **حجم خدمات الدولة للسكان** ، بالرغم من حجم الخدمات المتعدد والكبير التي تقدمه الدولة للسكان إلا انه تم اختبار إجمالي ما تنفقه الدولة على مجالي التعليم والصحة باعتبارهما عصب المجتمع وقدرته الحقيقية كمؤشر على هذا العنصر . والقاعدة هي كلما ارتفعت نسبة الإنفاق في هذين المجالين على وجه الخصوص كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

و. **حجم السكان** : يمثل حجم السكان عاملاً مهما في بناء الدولة والتنوع في استثمار القوى البشرية والقاعدة هي كلما زاد حجم السكان كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ز. **كثافة السكان في الكيلو متر المربع (كم^{2})** : وهو مؤشر على درجة تركز السكان وهو عنصر سلبي في حال زيادة هذا التركز ، ولذلك فالقاعدة هي انه كلما انخفضت الكثافة كان هذا دليلاً على قوة اكبر للدولة باعتبار ذلك

انه انتشار اكبر للعمران . أما واقع هذا العنصر في التأثير على قوة الدولة في ظل النظام العالمي المعاصر فهو على النحو التالي :

إن عامل السكان هو عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكاناً متميزاً في المجتمع الدولي فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها:المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا.

وهناك علاقة وطيدة بين حجم السكان ومساحة الدولة ،وقد بحث الفلاسفة منذ القدم هذه الرابطة أمثال أرسطو الذي أكد على إن المساحة المثالية للدولة هي تلك التي يتوفر فيها المساحة المناسبة للسكان لممارسة أعمالهم وممارسة أنشطتهم المعاشية واليومية مما يوفر لهم الاكتفاء الذاتي ،أضافه إلى إن المساحة المناسبة –من وجهه نظر أرسطو – هي تلك المساحة التي تحقق الأمن الوطني من خلال سهولة الدفاع عنها ،وهناك أمثلة كثيرة تثبت صحة هذه الطروحات التي قدمها أرسطو حيث ساهمت المساحة الواسعة مع ضعف الإمكانيات البشرية والاقتصادية إلى سقوط إمبراطوريات بأكملها كالإمبراطورية الرومانية والعثمانية، وفي التاريخ الحديث نجد إن انهيار الاتحاد السوفيتي كان اقتصاديا واجتماعيا وليس عسكريا ولعل ضخامة حجم مساحته ساهمت في هذا الانهيار ،كذلك فإن عدد السكان إذا كان كثيفاً مع مساحة صغيرة فإن ذلك يشكل عبئا كبيرا على هذه الدولة وخصوصا إذا ترافق ذلك مع تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي فإن ذلك يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه عالميا والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر خاصة إذا عجزت الدولة عن توفير الغذاء لسكانها فقد تقوم بالاعتداء على أراضي الدول المجاورة وغزوات المغول والتتار كانت نتيجة الفقر وعجز الدولة عن توفير الغذاء لسكانها، كذلك نجد في التاريخ الحديث أن اليابان مثلاً دعت إلى زيادة النسل والتكاثر لتزيد حروبها وغزواتها للدول المجاورة

وكذلك دول المحور شجعت سكانها على التكاثر لنفس السبب قبل الحرب العالمية الثانية(١).

ويجب إن لا يغيب عن البال أن النمو السكاني وأثره على قوة الدول حيث أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وله آثار عسكرية وجيوبولوتيكية تنعكس على قوة الدولة(٢) ،حيث أن بعض الدول تشجع سكانها

---

(١) فيفلد رسل وآخرون، **الجيوبولتيكا، مفاهيم وتطبيق**، ترجمة: يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٤٢.

(2) من الجميل هنا إن نشاهد بعض الإحصائيات المتعلقة بسكان الكرة الارضيه حيث تطور عدد سكان الكرة الأرضية منذ القديم وفق ما يلي:

التاريخ	عدد سكان العالم بالملايين	التضاعف عددٍ من السنوات
٨٠٠٠ق.م	٥	١٥٠٠
٢٠٠ق.م	١٩٠	
١٠٠٠م	٢٦٥	
١٣٠٠م	٣٦٠	
١٤٠٠م	٣٥٠	
١٦٥٠م	٥٠٠	٢٠٠
١٨٠٠م	٩٠٠	
١٨٥٠م	١٠٠٠	٨٠
١٩٠٠م	١٦٠٠	
١٩٣٠م	٢٠٠٠	٤٥
١٩٥٠م	٢٥٠٠	
١٩٧٥م	٤٠٠٠	٣٥
٢٠٠٠م	أكثرمن ٦٠٠٠	٢٥

- من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٧.٨مليار إنسان قبل عام ٢٠٥٠ حيث ٩٠% من هذه الزيادة في دول الجنوب.أي الزيادة السكانية في دول الجنوب من مرتبة ٧٥ مليون إنسان كل عام.فإذا كان الإنسان في هذه الدول يحتاج كحد أدنى إلى ١٠٠٠دولار سنوياً لكي يعيش فهذا يعني ضرورة إضافة٧٥ مليار دولار سنوياً زيادة في دخل هذه الدول، وضرورة بناء أكثر من ٢٠ مليون منزل وإذا اعتبرنا أن كل إنسان يحتاج سنوياً إلى١ طن مواد غذائية فهذا يعني الحاجة إلى٧٥ مليون طن مواد غذائية إضافية في السنة وإذا كانت مخلفات الإنسان الشخصية١طن في السنة فهذا يعني زيادة في المخلفات البشرية ٧٥ مليون طن.التزايد السكاني في العالم حاليا وفق ما يلي:
- ٠.٦% في أوربا.
- ٠.٧٥% في أمريكا الشمالية.

على النسل والإنجاب وتقدم لهم الجوائز التشجيعية مثل فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية حيث أن هذه الدول تدرك أن انتقال هذه الفئات من الأطفال إلى مرحلة الشباب يرفدها بالقدرات البشرية اللازمة لها خصوصا الدول الصناعية ذات المساحة الواسعة كالولايات المتحدة واستراليا(١).

ويجب أن نضع في الاعتبار أن مساحة الدولة ذات أهمية قصوى لأمنها الوطني وقوتها العسكرية حيث يشكل التخلخل السكاني – أي وجود مساحات شاسعة من الأراضي فارغة من السكان ويصعب حمايتها وحراستها امنياً – سيشكل لا محالة نقطة ضعف وثغرة في جدار أمنها الوطني ويجعلها محل أطماع الدول الأخرى ،وهذا ينقلنا إلى موضوع أخر وهو توزيع السكان داخل الدولة ومدى تأثيره على قوتها وأمنها الوطني ،حيث أن تجمع السكان وتركزهم في منطقه معينة داخل الدولة –كالعواصم أو المناطق الصناعية أو المدن البحرية – له أثار سلبية كثيرة أبرزها انه يجعلهم عرضة للفناء بسهولة في حالة تعرض الدولة لهجوم معادي ،إضافة إلى تكّون فراغات وثغرات كبيرة من مساحة الدولة غير مستغلة اقتصاديا وسكانيا أيضا تشكل فريسة سهلة للعدو أو

- ٢.٥٥% في أفريقيا.
- ٢.١٥ %في أمريكا اللاتينية.
- ٢.٤% في الوطن العربي.
- ١.٩% في دول الجنوب عموماً.
- ١.٥٧% عالمياً.

كان عدد سكان الوطن العربي٨٠ مليوناً عام ١٩٥٠ فتضاعف ليصل إلى١٦٠ مليوناًعام١٩٨٠ ،أماسكان الوطن العربي حالياً فمن مرتبة٣٠٠ مليون إنسان وسيزداد العدد إلى٦٠٠ مليون إنسان عام ٢٠٥٠، وبالنسبة إلى سورية فعدد السكان حالياً من مرتبة ١٨ مليون إنسان وسيصبح من مرتبة ٢٧ مليون إنسان عام٢٠٢٥ وإلى مرتبة٣٤ مليون إنسان عام ٢٠٥٠. الغريب أن الدول الغنية القادرة على تحمل عبء التزايد السكاني ،فإن التزايد فيها قليل جداً أو معدوم او سلبي. على سبيل المثال سكان اليابان من مرتبة١٢٨ مليون إنسان حاياً وسكان نيجيريا من مرتبة١٣٧ مليون إنسان ولكن في عام ٢٠٥٠ سينخفض عدد سكان اليابان كما هو متوقع إلى١٠٠ مليون إنسان وستغدو نيجيريا٣٠٠ مليون إنسان تشكل هذه الزيادة السكانية عبئاً إضافياً على دول الجنوب وإلى مزيدٍ من تدهور البيئة وإلى فقرهم وإفقار الآخرين. المصدر :الجمعية الكونية السورية ،مصدر سابق .

(١) مجلة الأقصى، العدد (٨٨٢)، مصدر سابق، ص١٠٢.

ملاذا للجماعات الخارجة عن النظام للحماية والتمترس فيها ،وهذا الحال تعاني منه كثير من دول العالم ،حتى البشرية ذاتها تعاني من هذه المعضلة حيث يسكن أكثر من ٩٠% من سكان العالم في اقل من ١٠% من مساحة اليابسة.[١]

لا يقتصر تأثير هذا العامل على الأمن العسكري للدولة فحسب بل يمتد ليشمل الأمن الاجتماعي ،حيث يلعب التركيب العمري للسكان دورا مهما في توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي والمعاشي فإذا كان الفئة العمرية للسكان في غالبها دون سن الإنتاج فأن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة –أي الذين يعتمدون على غيرهم في المعيشة – مما يؤثر سلباً على الناتج القومي الإجمالي للدولة وكذلك على الأوضاع الاجتماعية بشكل عام ،يضاف لذلك أن التركيب الجنسي(النوعي) – ذكور ،إناث – له دور كبير في تقرير كثير من عناصر الأمن الوطني للدولة ،فالدولة التي يزيد عدد الإناث عن الذكور تعاني من خلل في التركيب المهني للعاملين في المصانع والمعامل والقطاعات الإنشائية والميادين التي تتطلب جهداً وقوة بدنية وعضلية ..الخ مما يؤدي إلى تراجع هذه القطاعات وبالتالي ينعكس ذلك على الناتج القومي الإجمالي للدولة ([٢]).

وتلعب التركيبه العمرية والنوعية للسكان دورا في تحديد قوة الدولة العسكرية حيث أن القوات المسلحة في غالبها هي من فئة الذكور الشباب لذا فأن الدولة التي يزيد فيها عدد الإناث على الذكور ويزيد فيها عدد كبار السن والشيوخ ستعاني من نقص كبير في أعداد القوات المسلحة وعناصر الأمن ،مما يعرض أمنها الوطني للخطر .

([1]) للمزيد انظر: . قاسم دويكات ،**القوة السكانية للدولة**، مصدرسابق ،ص١٠٦.

([2]) أن عملية تحديد النسل التي استخدمتها كثير من المجتمعات أدت بها إلى إن تتحول إلى مجتمعات شيوخ وكبار سن وعجزة كما حصل في أوروبا حاليا حيث أصبحت تسمى بالقارة العجوز أي التي يزيد فيها عدد الشيوخ العجزة على الشباب بنسب كبيرة مما جعلها تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية أدركت إن المخرج منها هو في تجديد طاقات المجتمع برفده بالمواليد الجدد والدماء الشابة .

يرتبط بهذا العنصر عوامل مختلفة كمستوى الثقافة والتعليم لدى السكان الذي – وبلا شك – يساهم في جعل هذا العنصر مصدر قوة أو ضعف للأمن الوطني للدولة ،فإذا كان السكان يتمتعون بمستوى عالي من التقدم العلمي والثقافي كماً ونوعاً ساهم ذلك في تشكيل قاعدة علمية صناعية إنتاجية تساهم في تحسين مستوى الحياة الاقتصادية للأفراد والدولة معا ،وكذلك فان القوة العسكرية تتأثر بمستوى التعليم والثقافة للسكان حيث أن المستوى العالي للأفراد يساعدهم على استيعاب كل ما هو جديد من تكنولوجيا متقدمة في مجال السلاح والتدريب وإتقان المهارات المختلفة مما يعزز ويساهم في حفظ الأمن الوطني من التهديد ،والعكس من ذلك سيؤدي لا محالة إلى تدمير الدولة اقتصادياً واجتماعياً ويضعفها عسكرياً ويزعزع أمنها الوطني ويجعلها فريسة سهلة للطامعين .

ولكن وفي الجانب الأخر يلعب عنصر السكان دورا مهما في التأثير على البيئة والتي تعود بآثارها السلبية على الأمن العالمي والإقليمي ، فإذا ما تصفحنا بعض الأرقام الخاصة بالانفجار السكاني البشري الهائل نجد الآثار المباشرة لهذا العنصر على راحة وأمان الإنسانية ، حيث يتوقع الخبراء أن يكون عدد سكان العالم يوم ١/١/ ٢٠٠٩ هو(٦,٧٥) مليار نسمة بارتفاع بلغ ٨٢ مليون نسمة عما كان علية عام ٢٠٠٨ ، ويتوقع الخبراء أن يصل عدد سكان العالم عام ٢٠٢٥ إلى ٨،٥ مليار شخص والى ١١،٥ مليار عام ٢٠٥٠ يصاحب ذلك هجرة البشر من الريف إلى المدن لأن طبيعة الحياة المعاصرة أصبحت تفرض ذلك ،ولعل هذا الانتقال من الريف إلى المدينة يحمل معه أثارا سلبية تكاد لا تعد ولا تحصى ، أبرزها : الاستعمالات الخاطئة للأرض حيث تحولت السهول الخضراء التي كانت تطعم ملايين الأفواه من خيراتها إلى غابات إسمنتية ، وتقليص الغابات وتناقص المساحات الخضراء ، وتراجع الثروة المائية (حيث تشكل المياه الصالحة للشرب اقل من ١% من مجموع المياه على سطح الكرة الأرضية) ، وتناقص الثروة الزراعية ، والضجيج ، وتلوث الهواء ،..... الخ ولكن على الرغم من هذه المشكلات إلا أن نسبة التحضر ارتفعت من ٤٥% إلى ٦٥% ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ وتضاعف معها عدد المدن الكبيرة

بالعالم والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة ، فمثلا عام ١٨٥٠ كان هناك ٤ مدن فقط وفي عام ١٩٥٠ وصلت إلى ٧٥ مدينة وفي عام ١٩٩٠ ووصل العدد إلى ٢٧٣ مدينة ومن المتوقع أن يصل عام ٢٠٥٠ إلى ١٠٠٠ مدينة ، وأصبحت ظاهرة "المدن المنتفخة" ([1]) من أهم ملوثات البيئة في العصر الحديث حيث ارتفع عددها من ٢٤ مدينه عام ١٩٧٠ إلى ٨٥ مدينة عام ٢٠٠٠ حيث يقع ما نسبته ٨٠ % منها في الدول النامية ، إن هذا كله خلق مشكلات بيئية واجتماعية واقتصادية انتقل تأثيرها من البعد المحلي إلى الإقليمي ثم إلى العالمي او الكوني فأصبح ما يؤثر على الإنسان العالمي في شرق الأرض هو ذات الهم الذي يؤرق الإنسان في غربها والعكس صحيح ، وان هذا كله خلق الأزمات المالية والغذائية وبالتالي الاضطرابات السياسية والعنف والحروب والمظاهرات ...الخ من أشكال عدم الاستقرار وبالتالي نجد أن كل هذه المؤثرات تصب في خانه منظومة الأمن الشاملة ([2]).

أن ما سبق يدلنا على أهمية عنصر السكان كجزء من عناصر قوة الدولة وتأثيره في مجال الأمن الوطني لها ،وذلك لاتساع نطاق تأثيره على مناحي الحياة كافة السياسية والعسكرية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية ،وقد تنبهت الدول إلى أهمية هذا العنصر وأولته الاهتمام الكبير من خلال إنشاء مؤسسات حكومية وأهلية تبحث كل ما من شأنه خدمة السكان من خلال الدراسات والبحوث المفيدة في وضع استراتيجيات تطور أداء السكان وتجعل منهم عنصرا نافعا للدولة بكافه مجالاتها .

رابعا :العوامل الاجتماعية:

تشكل العوامل الاجتماعية عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة وذلك لارتباطها الوثيق بالعناصر الأخرى ، فالفرد هو العنصر الأساسي في منظومة الأمن فهو

([1]) هي المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة .

([2])للمزيد : د.حسن زكي ، **الانحباس الحراري العالمي .. جدل كبير وأخطار مدمرة** ، صحيفة الرأي الأردنية .

الذي يصنع الأمن للجماعة وهو الذي يحافظ علية وهو كذلك الذي يهدم منظومة الأمن ويقوض بنيانها ،وذلك لأن الفرد هو أساس المجتمع وتحقيق امن الفرد داخل الدولة يعني تكامل الأمن الاجتماعي واستقراره .

ويدخل في إطار امن المجتمع عوامل عدة تلعب دورا بارزا في تشكيله وتحقيقه ولعل من ابرز هذه العوامل :

- درجه التماسك الاجتماعي :

يلعب التماسك الاجتماعي بين فئات السكان المختلفة بغض النظر عن الأصول التي جاء منها سكان الدولة دورا بارزا في عملية تحقيق الأمن الاجتماعي ، وتزداد أهمية هذا العنصر في حالة تعرض الدولة للمخاطر والتحديات الخارجية لأنها تتطلب الوقوف صفا واحدا وسدا منيعا في وجة القوى الطامعة ،ولعل التماسك الاجتماعي بين السكان من المقومات الرئيسية التي لعبت دورا أساسيا في الحفاظ على وحدة كثير من الدول واستقلالها في فترة من الفترات وخاصة في منتصف القرن العشرين وهي فترة التحلل والتخلص من الاستعمار ، ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك هو الهند وتشاد وغانا وغينيا والسنغال والجزائر وغيرها من الدول التي كان لوقوف شعبها صفا واحدا دور كبير في تحقيق أمنها ومنعتها ،وعلى النقيض من ذلك نجد أن إيقاظ الو لاءات والانتماءات النائمة يؤدي إلى تفكك الشعب وانهيار النظام الأمني في البلاد وخير مثال على ذلك هو العراق ولبنان التي ما زالت تعاني من فقدان التوازن والأمن والاستقرار الاجتماعي إضافة إلى ما يحمله المستقبل من بذور التشرذم والتفكك والانقسام وانعدام الأمن بكافة اشكالة والأمن الاجتماعي خصوصا .

لقد لعبت العولمة ورغم ما جاءت به من دعوات للترابط بين أبناء المجتمع الإنساني الواحد دورا هاما في إيقاظ الانتماءات وظهور الدعوات إلى البحث عن الحقوق الضائعة للأقليات وتشجيعها على الانفصال وخاصة مع توافر الوسائل التقنية الحديثة للاتصال كالانترنت والفضائيات وغيرة وشعور الكثير من الأقليات بحاجتها الماسة للحفاظ على هويتها وخصوصيتها مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني لكثير من البلدان في شرق العالم وغربة.

- **المستوى الثقافي والتعليمي لإفراد المجتمع:**

يلعب التطور الثقافي والعملي للمجتمعات دورا هاما في تحقيق الأمن الشامل لها حيث أن الشعب المتعلم القادر على استخدام معطيات العلم والاستجابة للتطورات التقنية المختلفة والقادر على مواكبة كل ما هو حديث هو الشعب الأقدر على توفير الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والاجتماعي ... فنرى المجتمعات التي تغزوها الأمية والتخلف كم تعاني من عدم الاستقرار والتشرذم والتفكك وانعدام الأمن ،ولا شك أن الاستعمار قد لعب دورا كبيرا في تخلف كثير من الدول وحتى بعد تحلله عمل على إبقائها شعوبا متلقية ومستوردة للتكنولوجيا لا منتجة لها لتبقى دولا هامشية تعتمد على غيرها في كل شيء مما جعل الأوضاع الأمنية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وغذائيا وصحيا ونفسيا فيها متردية وجعلها قابعة تحت رحمة غيرها ،لذا فأن الأس الرئيسي لتحقيق الأمن الاجتماعي الشامل يتمثل بامتطاء ناصية العلم والمعرفة ومتابعه ومواكبة كل ما هو جديد ومستجد في العالم ، وخير طريق إلى ذلك هو بالبحث العلمي الجاد الهادف واستغلال الإنسان وتسخير طاقاته العلمية والعملية لتحقيق الأمن الاجتماعي .

- **الإرث الحضاري والتاريخ :**

يعتبر الإرث الحضاري من المقومات والعوامل التي تجمع أفراد الأمة وتزيد من لحمتهم وتعاضدهم معا لذا فهي تشكل عامل من أهم عوامل الأمن والاستقرار في المجتمعات ،فالتاريخ المشترك وكما اعتبره الكثير من المفكرين يعتبر عاملا من عوامل القومية والأمن الاجتماعي .

- **العوامل والظروف المحيطة:**

تعتبر العوامل المحلية والإقليمية والدولية من العوامل الهامة المؤثرة على استقرار المجتمع وأمنه ولعل المسار الذي تسير فيه العلاقات الدولية يثبت صحة هذا الزعم ،حيث تتأثر الدول والمجتمعات بما يحيط بها من ظروف أمنية وسياسية فإذا كانت الأوضاع المحلية تعاني من الأزمات السياسية والأمنية فان ذلك ينعكس لا محالة على الوضع والاستقرار الاجتماعي فيها ،وكذلك الحال فأن

الظروف والعوامل الدولية من المؤثرات الرئيسية البارزة على امن المجتمعات التي تعيش في نفس الدائرة وتدور في نفس الفلك ،ولعل الأوضاع الإقليمية التي تشهدها منطقتنا العربية كالوضع في العراق والوضع في فلسطين ولبنان وما تخلفه من نازحين ولاجئين ومشردين وقتلى وأيتام وأرامل وتدهور مستويات المعيشة وتدني معدلات الدخل وانتشار والعنف والجريمة وبروز الطائفية والمذهبية ونمو العصبيات والعنصريات كلها عوامل تزعزع الاستقرار والأمن الاجتماعي ليس في بلدانها فحسب بل في البلدان المجاورة أيضا ، ولعل موجات النازحين من العراق اثر سقوط بغداد في عام ٢٠٠٣ وما تلاه من أحداث داخلية أثرت وبلا شك على الدول المجاورة وأمنها الاجتماعي ،أن الترابط الذي خلقته العولمة بين المجتمعات جعل انتقال الآثار الناجمة عن الأزمات يشبه انتشار النار في الهشيم حيث لم تعد دولة واحدة خارج دائرة الحدث فالأزمات في الشرق أصبحت تؤثر على الغرب وبأقصى سرعة ممكنة والعكس صحيح وهكذا دواليك .

– مستوى الوعي وإدراك أهمية الأمن من قبل الأفراد.

يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تحقيق الأمن الاجتماعي لأن الأمن بحد ذاته يتوقف على وعي الأفراد وإدراكهم لأهميته وقيمته، لذا يجب التركيز على هذا البعد من خلال تدريب الأفراد وتهيئتهم وتثقيفهم وإعدادهم وتزويدهم بالمعلومات الأمنية من خلال البرامج المختلفة وفي كافه المراحل والأماكن من مدارس وجامعات ومؤسسات ومواقع العمل المختلفة ليدركوا مسؤولياتهم ويعرفوا ما يتوجب عليهم القيام به للمساهمة في صنع وإدامة الأمن بأشكاله المختلفة ،وان وعي الأفراد هو الخطوة الرئيسية والهامة لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي هو عنصر أساسي من عناصر الأمن الشامل ،ويرتبط هذا العامل بعامل آخر هو نسبة التعليم ودرجة ثقافة المجتمع وتعليمة لأن المجتمع المتعلم هو الأقدر على خلق الأمن والحفاظ علية .

- **تركيبة السكان العمرية والنوعية**([1]) .

- **الوضع الاقتصادي ومعدل دخل الفرد** ([2]).

خامسا :العوامل المعنوية:

يرى بعض الباحثين ان هذا العناصر تتجسد في العوامل التالية :

أ.**القدرة السياسية** : ويمكن التعبير عنها بالمؤشرات التالية :

١. مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية + حقوق الإنسان)، القاعدة هنا انه كلما توفرت مستوى أعلى من الحريات ، واحترمت حقوق الإنسان كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة . تم اعتماد المؤشر الدال على توافر الحريات في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية .
٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف ، القاعدة هي انه كلما زاد الاستقرار السياسي وقل العنف كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة ، حيث تم اعتماد المؤشر الوارد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة .
٣. نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية : وهو عنصر يدل على اهتمام الشعب بالعملية السياسية ، والقاعدة هنا هي انه كلما زادت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية كلما دل ذلك على قوة اكبر الدولة .
٤. مدى كفاءة الحكومة ، تم اعتماد مؤشر الكفاءة المعتمد دولياً والمحدد (–٢.٥ إلى + ٢.٥) كمعدل عالمي ، فكلما اتجه المعدل نحو +٢.٥ فإنه يدل على قوة اكبر للدولة .
٥. مدى فعالية البرلمان (التمثيل والمساءلة) : وهو مؤشر يدل على فعالية السلطة التشريعية ، واخذ هذا المؤشر من تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة والذي يقيس من (–٢.٥ إلى + ٢.٥) ، وكلما اتجه البرلمان نحو + ٢.٥ في ممارسته لدوره دل على قوة اكبر للدولة .

([1]) لقد سبق الحديث عن دور الأوضاع الاقتصادية في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي في موضع سابق من هذا الكتاب.

([2]) أيضا يمكن الرجوع إلى مبحث سابق للإطلاع على تفاصيل هذا الموضوع .

ب)الإرادة القومية : تمثل الإرادة القومية تجسير لإرادة الدولة ، وهي تتجسد في ثلاثة عناصر رئيسية هي : القيادة السياسية ، الأهداف الإستراتيجية وحجم القاعدة العلمية كعتاد إستراتيجية . ولتوضيح الترابط بين هذه العناصر، فإن امتلاك القيادة السياسية لرؤية متكاملة تؤدي إلى إرادة قومية قوية او ضعيفة ، وعند قدرتها على ترجمة الأهداف الإستراتيجية ، فإن ذلك يعتبر مدخلاً لإرادة قومية صلبة ، ويمثل العلم المدخل الصحيح لتمكن القيادة الإستراتيجية من تحقيق الأهداف الإستراتيجية ، ونريد هنا ان نوضح مؤشرات حجم القاعدة العلمية التي تتجسد فيما يلي([١]) :

أ) نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي المحلي .

ب) متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي .

ج) إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات

د) عدد العلماء والمهندسين ونسبتهم إلى عدد السكان .

القاعدة هنا انه كلما زادت نسبة الإنفاق او متوسط نصيب الباحث او إجمالي عدد الأعمال المنشورة او عدد العلماء والمهندسين الى نسبة عدد السكان كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة ، وترجمة حقيقية لوجود قاعدة علمية قوية قادرة على تجسيد الخيار الاستراتيجي للدولة من الجانب العلمي وفق أهدافها الإستراتيجية التي ترسمها القيادة السياسية .

ج. القدرة الدبلوماسية : يتم قياس هذه القدرة من خلال مؤشرين هما : –

١) حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي) .

٢)حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجي) .

القاعدة هنا كلما زاد التمثيل الدبلوماسي كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة ويمكنها من سهولة التواصل مع الدول الأخرى . وبيان وجهة نظرها ، والقدرة على التأثير لجهة تحقيق أهدافها القومية .

([1]) سيتم الشرح التفصيلي لهذا العنصر في الفصل القادم وبيان مدى أثرة على الأمن القومي العربي نظرا لأهميته .

الفصل الرابع

الأمن القومي العربي وتحديات العصر

الفصل الرابع

الأمن القومي العربي وتحديات العصر

تمهيد[1]:

كما عرفنا وكما تبين لنا بأن الأمن هو هدف تسعى آلية كل الأمم والشعوب والدول لأن الأمن هو القاعدة وهو الركيزة التي تستند عليها هذه الشعوب وهذه الأمم في الانطلاق نحو آفاق التنمية والتطور والتقدم ومواكبة الحداثة ومجاراة العصر واللحاق بركب الحضارة الإنسانية، وانعدام الأمن يعنى التخلف عن هذا الركب وتوقف المسيرة والانكفاء بين طيات النسيان وذلك لأن قطار الحضارة الإنسانية شأنه شان قطار الحياة يمر مرة واحدة فمن ركبه وامتطى صهوته سار ومشى ولحق من سبقوه ومن تأخر وتخلف عن الركوب فاته الشيء الكثير ومكث ينتظر في محطات الأيام ولكن هيهات... هيهات.

والحديث عن الأمن القومي العربي حديث ذو شجون وذلك بسبب التحديات الكثيرة التي واجهته ، ولعل استعراضا بسيطا للتاريخ العربي الحديث والمعاصر يبين لنا الصورة الواضحة لهذه التحديات ،ولعل السبب وراء هذه التحديات هو الموقع الاستراتيجي المتوسط للوطن العربي الذي جعل منه معبراً ممراً للأمم وجيوشها وتجارتها ومسرحاً لمعاركها ،أضافه إلى احتواء هذه الأرض العربية على الكثير من الخيرات والموارد التي يصعب إن تسير الحضارة الإنسانية بدونها مما جعله محل طمع وجشع وهدف تسعى الإمبراطوريات الكبرى للسيطرة علية .

ومن الأدلة على ذلك في التاريخ الحديث لهذه المنطقة هو هذا الاستعمار الحديث الذي شكل تحديا امنيا كبيرا لأمنها الإقليمي وفتحت ثغرة كبيرة في جدارها الأمني حيث لعب دوراً كبيراً في تقسيمها وشرذمتها بعد أن كانت قطعة

([1]) للمزيد عن التحديات التي تواجه النظام والأمن الإقليمي العربي يمكن مراجعة:

- د. حميد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، مصدر سابق، ص١٢٥.

واحدة أرضاً وشعباً وقومية واحدة لا يفرقها شيء ولا يفصل بينها فاصل، ولكن هذا التشرذم وهذا التقسيم لأرضها وشعبها جعل منها قوميات متعددة وشعوبا متناثرة كل قومية منها تسعى لأن تحافظ على نفسها وعلى أمنها بعيدا عن القومية الأخرى. وبناءً عليه نجد أن الدول العربية وبسبب اختلاف سياستها الخارجية وارتباطاتها الدولية عكفت على المحافظة على أمنها الوطني ومصلحتها الوطنية المحلية وسعت كل منها للحفاظ على حماية حدودها ومصالحها ومقدرتها وذلك تحقيقاً لأهدافها الداخلية ومصالحها الخاصة مما صنع مفهوم الأمن الوطني وأدى إلى تراجع مفهوم الأمن القومي الذي ساد فيها فترة من الفترات .

ولكن هذا الأمن وإن كان ضرورياً فهو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل الذي لا تستطيع دولة عربية واحدة أن تتجاهله أو تتغاضى عنه، فالأمن العربي الشامل تفرضه ضرورات كثيرة أهمها: روابط اللغة والدين والتقاليد وأهمها وحدة المصير ووحدة الهدف والغاية والتاريخ ، فالتهديد الذي يواجه دولة عربية واحدة هو ذات التهديد الذي يواجه كل الدول، وإذا أمعنا النظر وخصوصا بعد تطور الأحداث الدولية وظهور مسميات جديدة في فضاء العلاقات الدولية مثل صراع الحضارات ونهاية التاريخ والإرهاب الدولي والحرب على الإرهاب وغيرها من المسميات نجد أن الأمم تنظر إلينا على أننا أمه واحدة ذات قومية واحدة ذات حضارة واحدة وهذا ما يجعل مصيرنا واحد وهدفنا واحد ومستقبلنا واحد. وإن اختلفت الانتماءات السياسية والولاءات العقائدية والاتجاهات الإقليمية وفي هذا السياق يقول الدكتور عليّ الدين هلال: ".. الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صور الأمن الإقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.. ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد، والأمن العربي كذلك ليس مجرّد

حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد ويتخطّاها ويتجاوزها([1]).

مقومات الأمن القومي العربي:

إن الأمن القومي العربي الشامل لا بد له لكي يتحقق من مقومات تسبق وجوده، ولعل من أبرزها :

١.**الإنسان هو محور الأمن** وهو الأس الرئيسي فيه لذا فان الأمن القومي العربي يتطلب توفير متطلبات الأمن للإنسان العربي من حرية وديمقراطية وإعطاءه حقوقه التي أقرتها الشرائع والمواثيق والأعراف الدولية وإحساسه بأنه إنسان له قيمة وله كيان يعتز بنفسه وبأمته وأبعاده عن وسائل الإهانة والإذلال والفقر والجوع والمرض وتوفير سبل الحياة الكريمة له من تعليم وصحة وعمل وبيئة نظيفة.

وبتكامل الأمن الفردي نصل إلى أمن المجتمع عامة وإيصال هذه المجتمعات إلى الشعور بالتكافل والتضامن والأخوة والمحبة والترابط بعيداً عن العصبيات الطائفية والقبلية والعرقية البغيضة التي لا تولد سوى الأحقاد والتشرذم.

٢. **التنمية الشاملة:** السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ. وبمعنى آخر التنمية الشاملة المستدامة لكافة مجالات الحياة، وهذا الأمر ليس صعباً لأن الأمة العربية تمتلك مقومات لا تملكها أي أمة أخرى على وجه الأرض[٢].

٣. **الإرادة السياسية الحرة** وامتلاك القرار العربي بعيدا عن الهيمنة والتبعية للآخرين وخصوصا فيما يتعلق باستغلال الخيرات والثروات التي تملكها الأمة وخاصة البترول الذي يجب أن يكون سلاحا استراتجيا بيد الأمة تستخدمه في الوقت الذي تراه مناسبا وبما يحقق أهدافها وغاياتها .

([1]) علي الدين هلال، "**الأمن القومي العربي: دراسة في الأحوال**"، – "شؤون عربية"، العدد ٣٥ (كانون الثاني ١٩٨٤)، ص ٢١.

([٢]) محمد عوض هزايمة، مصدر سابق، ص٦٩ (بشيء من التصرف).

٤. **الأمـن يحتـاج إلـى العلـم** ويرتبط بـه ارتباطا وثيقا لدرجة تسمح لنا إن نعتبره مقوما هاما ورئيسيا من مقومات الأمن العربي ، فمتى امتلكت الأمة ناصية العلم وسارت في ركاب التكنولوجيا استغنت عن تحكم الآخرين بها ،وهذا ينقلنا للحديث عن العقول العربية المهاجرة التي تحتاج إلى توفير ضمانات كثيرة للعودة إلى بلادها أهمها الأمن المعيشي بكل ما يحتويه من عناصر مادية ومعنوية ،وتحتاج الأمة اليوم لكي تساير ركب الحضارة الإنسانية إلى بناء قاعدة علمية متينة قوامها البحث العلمي الرصين المتين وتوفير الأسباب المادية للباحثين والمخترعين والمؤلفين والكتاب وإعطاءهم الحرية ليبدعوا كلٌ في مجاله .

لاشك إن هذه المقومات هي الأساس لكل أمة تبحث عن الأمن في ديارها فبغير الإنسان الحر القوي الذي يمتلك ناصية العلوم والمعارف المتطورة ، المتمتع بالحياة الاقتصادية الكريمة ،تدعمه إرادة سياسية حرة قوية تملك زمام أمرها بغير هذه المقومات يصعب الحديث عن امن شامل متكامل لأية امة على وجه الأرض .

تحديات الأمن القومي العربي:

واجه الأمن القومي العربي تحديات مختلفة ومتنوعة من زمن إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى فهي تحديات فرضتها إما الظروف التاريخية وإما الظروف الجغرافية ،فقد تنوعت ما بين التحديات السياسية والتحديات الاقتصادية والتحديات الأمنية ،ومع تطور الزمان واختلاف الأنظمة التي تحكم حياة البشر واجهت تحديات من نوع مختلف ففي عصر العولمة الذي نعيش بدأت الأمة تواجه تحديا جديدا وهو التحدي العلمي والتكنولوجي المتمثل بالثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات وأثره على الأمن القومي العربي وهذا ما سنبدأ بعرضه كتحد معاصر تواجهه الأمة كجزء من هذا العالم ،وفيما يلي عرض بسيط لهذه التحديات:

١.**التحدي العلمي والتكنولوجي:**

تعيش البشرية اليوم ثورة علمية هائلة لم يسبق إن شهدتها من قبل فهي ثورة بمعنى الكلمة ، فالثورة هي التغيير والتغير وحقا ثورة التكنولوجيا الحالية هي تغيير شامل عام لكافه مناحي الحياة وهي تغير لكل ما كان سابقا من نظم حياتية ، إنها ثورة في الاتصالات والمواصلات فها هي الفضائيات التي تنقل الإنسان من أقصى الأرض إلى أقصاها بثوان معدودة وهاهي الهواتف الخلوية التي قربت كل بعيد ناهيك عن شبكة الانترنت التي حولت العلم إلى بحر هائل يفيض بكل ما يخطر على بال البشر من معارف وعلوم ،إن هذه الثورة الهائلة الشاملة تضع الأمة العربية وأمنها القومي أمام تحد كبير لم تواجهه من قبل ،فركب الحضارة الإنسانية يسير مسرع الخطى ونحن ما زلنا ننتظر في محطات الركوب ،إن الأرقام تشير غالى أننا ما زلنا متخلفين عن الثورة العلمية الهائلة التي تشهدها البشرية مما يشكل تحديا عظيما لأمننا القومي ،وإذا نظرنا إلى اليابان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية نعرف أهمية العلم والبحث والتطوير المعرفي فقد كان العلم والتقنية عاملين أساسيين في جعلها إحدى أكثر الأمم ازدهارا في العالم اليوم حيث انهمكت خلال العقود الأربعة الأخيرة في البحث والتطوير على نطاق واسع.

ويبرز تخلفنا العلمي في جوانب كثيرة ومختلفة نجملها بالنقاط التالية :

أولا:البحث العلمي:

من الأفضل إن نتطرق أولاً إلى تعريف المفهوم لتضح الصورة بشكل أكثر حيث ينبغي إن نعرف أولاً العلم وبالتالي البحث العلمي حيث نجد إن أفضل تعريف هو ما قدمته اليونسكو لأنه يتحدث بلغه إنسانية عامه دون تخصيص لجنس أو عرق أو مذهب أو طائفة حيث تعرف منظمة اليونسكو العلم بأنه (شروع الجنس البشري في محاولة لاكتشاف سلسلة من العمليات والسيطرة عليها عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر الملحوظة وجمع المعارف الناتجة من ذلك بشكل منهجي ، فينتج لنفسه فهم الظواهر التي تحدث في الطبيعة والمجتمع واستخدامها لصالحه.)

ما هو البحث العلمي :

هو عملية اكتشاف العلم فهو الأساس في تكوين العلم والتقنية ويمكن اعتباره عملية منظمة لاكتشاف الحقائق من خلال تحليل الظواهر والمشاكل الحياتية بهدف معالجتها.

والبحث العلمي من حيث المفهوم يختلف في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة من حيث الموضوع، إذ تتركز مواضيع البحث العلمي وأهدافها في الدول المتقدمة حول تطوير تقنيات متقدمة مطبقة، بينما تتركز مواضيع البحث العلمي وأهدافها في الدول النامية على معالجة مشكلات تتعلق بأسلوب التعاون مع التقنيات المستوردة وتكييف مواءمتها وفق الظروف المحلية وتطوير الخامات والصناعات المحلية بأساليب تراعى الإمكانيات والاحتياجات المتوافرة

إن حال البحث العلمي في عالمنا العربي حال محزن يرثى له ويندى منه الجبين (١) ، فرغم الثروات المالية والمادية الهائلة إلا إن إنفاقنا على البحث العلمي ما زال قاصرا بل متخلفا ، ويتضح ذلك من خلال استعراض بسيط لبعض الأرقام في هذا المجال والتي تشير إلى الحقائق التالية :

- قلة حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في دوريات عالميّة ،حيث تبين في إحصائيات عام ١٩٩٥ أن العلماء العرب نشروا ما مجموعه ٧،٠٧٧ مقاله وملاحظة في مجلات موثقه وهذه الأوراق كتبها باحثون في حوالي ١٠٠٠ مؤسسة في الوطن ،و ٨٠% من البحوث المنشورة تمت في مؤسسات أكاديمية وكانت الحقول الرئيسية

---

(1) للمزيد انظر: جون كي كولي ، **تحديث التعليم وبوادر الأمل في الشرق الأوسط** ، صحيفة الرأي ، تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٢، نقلا عن صحيفة (كريستشيات ساينس مونيتور) .

للبحث هي حقلان رئيسيان هما الكيمياء التطبيقية والطب السريري .([1])
.

- يُعدّ انتشار المعرفة العلمية والخبرات البحثية في أقطار الوطن العربي أبطأ مما هو في كثير من الدول مثل البرازيل والهند، وذلك بسبب قلة التواصل بين العلماء العرب، وكذلك بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد المباشر للتقنية من الخارج.
- البلدان العربية هي الأقل في الإنفاق على بحوث الإنتاج وتطوير إذ هي تخصّص ٠,٢ بالمائة فقط من الناتج الوطني الإجمالي للبحث والتطوير، بالمقارنة، مع الهند التي تخصّص ٠,٧ بالمائة، والبرازيل ٠,٦ بالمائة، بينما تخصّص البلدان الصناعية من ٢ إلى ٣ بالمائة([2]).
- صرح الدكتور طه النعيمي الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٩ ([3]) أن ميزانية البحث العلمي في أمريكا حوالي ٣,٢ % من الناتج القومي الإجمالي، وفي أوروبا هناك معدل عام لميزانية البحث العلمي يقدّر بـ ٢,٥ من الناتج القومي الإجمالي، وفي اليابان ٣% وفي كوريا الجنوبية ١,٩١ ومن المتوقع أن تصل إلى ٥ % خلال السنوات القادمة ،وفي عام ٢٠٠٣ خصصت إسرائيل من ٤-٥% من إجمالي دخلها الذي بلغ ١٤ مليار دولار للبحث العلمي ،وكذلك فأن ماليزيا تخصص ٠,٢ مليار دولار سنويا من دخلها للبحث العلمي وكذلك فأن الصين رفعت حجم إنفاقها من ٠,٥ %

([1]) للمزيد من التفصيل انظر: أنطوان زحلان، "**التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي**"، - "المستقبل العربي"، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٤٦ (نيسان ١٩٩١)، ص ٤-١٧.

-أيضا انظر:تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ ،ص ٧٢.

([2]) . أنطوان زحلان، "التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي"، مصدر سابق، ص ١٦.

([3]) . أنظر: نصّ المقابلة المنشور في صحيفة "البيان"، الصادرة في أبو ظبي، يوم الخميس ٣ ذو القعدة ١٤١٩هـ ، شباط، ١٩٩٩، العدد ٦٨١٩، ص ٢٥

من دخلها عام ١٩٩٥ إلى ٢،٨% عام ٢٠٠٠ للبحث العلمي ، أما في الدول العربية فميزانية البحث العلمي تتراوح بين الصفر وبين ٠,٥% من الناتج القومي الإجمالي، وبعض الخبراء يصل بهذه النسبة إلى ٠.٧% وهي كلّها أرقام ضئيلة جداً إذا ما قورنت بميزانيات البحث العلمي في الدول المتقدمة ،حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد من البحث والتطوير ٤ دولارات بينما في أمريكا يبلغ ٦٤٠ دولار للفرد .

- في عام ١٩٨٤ وظّفت مراكز البحث والتطوير ٣٧٤٥ عالماً أو مهندساً من حملة الدكتوراه و ٤٣٧٨ من حملة الماجستير. وكان ذلك ما معدّله ١,٧ باحث خارج الجامعات (و ٢,٧ إذا ما أضفنا باحثي الجامعات) وبالمقابل كانت الأرقام في بعض البلدان منتقاة كالتالي: ٦٦ (الولايات المتحدة)، ٣٩ (فرنسا). وقد تركّز نصف البحوث العربية على الزراعة والطب والعلوم النظرية والاقتصادية والصيدلة. وبالرغم من الجهود الشجاعة لعدد من العلماء إلاّ أن البحوث الأساسية مازالت في نطاق ضيّق إلى حد يمكن اعتبارها من الناحية العملية غير موجودة([1]).
- في أوائل الثمانينات بلغ عدد النشرات العلمية العالمية بحسب معطيات "معهد المعلومات العلميّة" (لكل مليون مواطن) كالتالي :
  - ١٠٢٠ الولايات المتحدة .
  - ٤٥٠ فرنسا.
  - ١٨ البرازيل.
  - ١٦ الهند .
  - ١٥ الوطن العربي.
- أما من الناحية الكميّة، فانه يوجد في الوطن العربي إلى الآن ما يقارب من مئتي جامعة، إضافة إلى وجود ٣٧٥ مركز بحث متخصص ٢٠% منها له اختصاص دقيق و ١٢% تابع للجامعات و ٥١% تابع للوزارات

([1]) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية.

و١٨% منها تابع لجهتين أو أكثر ، وما يقرب من خمسين ألف عربي يعملون كأساتذة أو كأعضاء في معاهد أبحاث عربيّة أو أجنبية يتوزعون على اختصاصات متعددة منهم ٢٦% في العلوم الطبيعية و٢٤% في العلوم الزراعية و٢٠% في العلوم الهندسية و٨% في الاقتصاد والإدارة و٢٢% في العلوم الأساسية ولكن من الناحية النوعية وحتى الكميّة فإنّ إنتاج العلماء والمفكرين العرب مجتمعين يقل عن إنتاج الفئة نفسها في "إسرائيل" على الرغم من تساوي أعداد الباحثين في "إسرائيل" ودولة عربية واحدة مثل مصر (في عام ١٩٨٥)، إضافة إلى أن الدراسة التي أجريت لتحديد أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم بينت انه ليس بينها أية جامعة عربية تحتل المراتب الأولى أكاديميا وعلميا بينما من بينها ٣٦ جامعة أمريكية و٥ جامعات إسرائيلية بينما لا توجد جامعة عربية واحدة،وبغض النظر عن مدى مصداقية هذه الدراسة إلا انه تعطينا مؤشرا على تخلف جامعاتنا عن ركب الجامعات العلمية من كافة النواحي ، ولدى مقارنة عدد البحوث والدراسات المنشورة في العلوم الطبيعية في ثلاثة عشر بلداً عربياً هي(الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، السعودية، السودان، سوريّة، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن)، و "إسرائيل" من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٣، يتبيّن أنّ مجموع ما أنتجه الباحثون العرب في مجال العلوم الطبيعية ٢٦١٦ بحثاً في تلك الفترة، في حين أن إجمالي ما أنتجه (الإسرائيليون) في المجال نفسه ٤٦٦١ بحثاً)[1].

- وتشير أرقام اليونسكو إلى أنّ إنتاج الباحثين العرب قياساً لعددهم الرسمي لم يبلغ سوى أقل من ٢٠ بالمئة من المعدّل الدولي(يبلغ متوسط إنتاج العلماء العرب حوالي ٠.٤ بحث في العام).

([1]) أنطوان زحلان، "الإنتاج العلمي العربي"، ورقة عمل قدّمت إلى ندوة (تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي): التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) : ١٩٨٥، ص١١٩.

- وهذا يعني أن هناك حاجة لعشرة باحثين عرب في المتوسط لإنتاج ما ينشره باحث واحد في المتوسط الدولي.
- ورد في منشورات "معهد المعلومات العلمية" (ISI) أنّ إنتاجية الباحث العربي تعادل ١٠ بالمئة من المعدّل العادي لغيره من العلماء لغاية عام ١٩٧٣. وممّا يعاب على حركة البحث العلمي في الوطن العربي ندرة البحوث ذات الطابع القومي في معالجة القضايا والمشكلات ذات الطبيعة المشتركة، والتي قد يساهم حلّها في إيجاد مؤسّسة علمية عربية تهدف إلى النهوض بالمستوى العلمي والتقني وتنمية المهارات والخبرات المشتركة وإنضاجها([1]).
- في دراسة نُشرت في العام ١٩٩٨ قُدّر عدد الباحثين في مؤسسات البحث العلمي العربية عام ١٩٨٤ بـ ٣١١١٨ باحثاً. وإذا أضفنا إليهم عدد الباحثين من الجامعيين، الذي يقدّر عددهم بـ ١٠ بالمئة من عدد العاملين في سلك التعليم العالي، حصلنا على ٨١١١٣، وهو ما يعطي نسبة ٢,٧ باحثاً لكل عشرة آلاف من اليد العاملة. وهي نسبة، ضئيلة إذا ما قوبلت بمثيلتها في الولايات المتحدة وهي ٦٦ بالمائة، واليابان ٥٨ بالمائة وبريطانيا ٣٦ بالمائة. وهي تمثّل ٤٤،٦ باحثاً لكل مليون نسمة من السكان ([2]).
- تذكر الدراسات أن نسبة مشاركة المواطن العربي في العلم والتكنولوجيا على مستوى العالم هي أدنى المستويات فمن بين ٣,٥ مليون ورقة بحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا كانت نسبة مشاركة العالم العربي ٠،٣% في حين أن نسبة مشاركة إسرائيل ١،٣% رغم أن عدد سكان

([1]) موسى النبهان وزيد ممدوح أبو حسّان، "**البحث العلمي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية**"، – "المستقبل العربي"، السنة ١٩، العدد ٢١٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٠٢.

([2]) برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحدّيات القرن الواحد والعشرين: تحدّيات كبيرة وهمم صغيرة"، – "المستقبل العربي"، السنة ١٩، العدد ٢٣٢ (حزيران، يونيو ١٩٩٨)، ص ٢٢– ٢٤.

العالم العربي حوالي (٢٨٠)مليون نسمة وعدد سكان إسرائيل (٦) مليون.

- يبرز التحدي الثقافي والعلمي في الكم الهائل من الفضائيات التي أصبحت تغو بلادنا العربية حيث سيبلغ عدد القنوات الفضائية التي ستبث إرسالها في الوطن العربي في عام ٢٠٣٥م ١٨ ألف قناة فضائية وقمر صناعي ،أما الانترنت فإنها تتسارع بمتوالية فلكية ولا يستطيع الفرد أن يحصي المواقع العلمية فقط على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، حقا انه تحد يحتاج إلى جهود كبيرة ومضنية وتسخير المليارات من الدولارات لمواجهته.
- أما في الأردن فتذكر الدراسات إن الأردن انفق حوالي ٣١،٦ مليون دولار على البحث العلمي والتطوير أي ما نسبته ٠،٤% من الناتج القومي الإجمالي وساهمت الجامعات الرسمية بما نسبته ٣١% من حجم تلك النفقات ، حيث بلغ مجموع ما أنفقته الجامعات الرسمية عام ٢٠٠٣ على البحث العلمي والتطوير ١٥٥,٥٢٩،١١١ دينار أي ما نسبته ٦,٤٤% من المجموع العام للنفقات .
- وتشير الأرقام أيضا إلى أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الرسمية الأردنية خلال عام ٢٠٠٥ بلغ مليونين وأربعمائة ألف دينار في حين قدرت إحدى الدراسات أن حجم المخصصات المالية لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الرسمية ب(٦١٩) ألف دينار أي ما نسبته ٠,٣% من مجموع موازنات الجامعات أي حصة الطالب الواحد تقدر ب(١٠٠) دينار سنويا وهي نسبة قليلة جدا([١]).

من خلال هذه المعلومات البسيطة نستنتج إن البحث العلمي في الوطن العربي يعاني من التراجع والتخلف بل نستطيع القول إن هناك مشكلة في البحث العلمي العربي وتتجلى هذه المشكلة في ما يلي:

- ([1]) للمزيد انظر: الرأي الأردنية، العدد ١٣٠٥٢، تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١.

١.قلة عدد الباحثين مقارنه بالمستوى العالمي ومقارنه بإسرائيل التي هي الأقرب إلى البلدان العربية والأقل سكانا .

٣.عدم وجود قاعدة علمية وبنية تحتية تساعد على إجراء البحوث والدراسات العلمية .

٣. غياب الأبحاث العلمية التي تركز على موضوع التكنولوجيا والعلوم البحتة التي تجاري وتواكب الثورة العلمية الفائقة التي تشهدها البشرية ،بالإضافة إلى عدم ترجمة الأبحاث التي تجرى على ارض الواقع بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتبقى فقط على الرفوف في أروقه الجامعات أو المؤسسات الحكومية .

٤.ضآلة حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي على الرغم من البلاد العربية هي الأغنى على المستوى العالمي وهذا يدل على أن أموالها لا تنفق فيما يعود بالنفع عليها .

٤.إن النقطة السابقة تنقلنا إلى علاقة البحث العلمي بالأمن الوطن الوطني حيث تسعى القوى الكبرى العالم إلى إبقاء الدول العربية متخلفة علميا وتقنيا لتبقى تابعه لغيرها ولتبقى مستهلكة وليست منتجة.

٥.إن غياب الأجواء العلمية وما يرافقها يؤدي إلى قضية أخرى هي هجرة العقول العربية إلى بلدان الغرب وتقديم كل ما يستطيعون لخدمة تلك البلاد وبقاء الدول العربية بدون علماء وباحثين وهذا سببه الأوضاع السيئة في البلاد العربية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

٦.غياب التخطيط الدقيق والسياسات العلمية الناجحة التي تساهم في إزالة العوائق والعقبات أمام البحث العلمي .

٧يواجه البحث العلمي في البلاد العربية مشكلة البيروقراطية والروتين الممل والتردد والعشوائية كلها معوقات تؤدي إلى الإحباط والتراجع .

ثانيا :الترجمة والقراءة والتأليف:

تعتبر الترجمة من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم، إلا أن حركة الترجمة العربية مازالت تعانى من الضعف وهي تشكل تحد كبير أمام

الأمن القومي العربي الذي يحتاج لكي يكتمل إلى جسر الفجوة بيننا وبين الآخرين في مجال العلم والثقافة بأدواتها ووسائلها المختلفة

أما من حيث الترجمة في الوطن العربي فما زالت ضعيفة حيث كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب في السنوات الأولى من الثمانينيات يساوى ٤.٤ كتاب، أي أقل من كتاب واحد كل سنة، بينما بلغ ٥١٩ كتابا في المجر، ٩٢٠ كتابا في أسبانيا في حين يمتلك العالم العربي طاقات بشرية هائلة وعقول علمية كبيرة والدليل على ذلك إن معظم مراكز البحث العلمي في المجالات العلمية في أوروبا وأميركا تمتلئ بالعقول العربية .

ويعانى الإنتاج الأدبي من قلة عدد القراء بسبب الأمية حيث تشير الدراسات إلى إن نسبة الأمية في الوطن العربي ما زالت مرتفعه حيث أشار الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى إلى أن تقارير الرصد الدولي للتربية أظهرت وجود ١٠٠ مليون أمي وتقدر نسبة الأمية العربية عند النساء بـ ٦٤% من السكان وهذا بحد ذاته عائق كبير أمام الأمن القومي العربي ،ناهيك عن ضعف القوة الشرائية للقارئ العربي، فلا يتجاوز الإنتاج العربي في مجال الكتب ١.١% من الإنتاج العالمي رغم أن العرب يشكلون ٥% من عدد سكان العالم.

وفي احدث الدراسات في هذا الإطار ورد أن معدل قراءة المواطن العربي سنويا تساوي ربع صفحة فقط في الوقت الذي تبين فيه أن معدل قراءة المواطن الأميركي ١١ كتاب والبريطاني ٧ كتب في العام ،إضافة إلى أن كل ٢٠ ألماني يشتركون بقراءة ١٤٠ كتابا كل عام بينما كل ٢٠ عربي يشتركون بقراءة كتاب واحد فقط كل عام !!!!!! ، كما أظهرت الدراسة أن ما يترجم في العالم العربي كله اقل مما يترجم في اليونان وحدها !!!!!!؟؟؟ .([1])

وتشير بعض التقارير الحديثة الصادرة عن الأمم المتحدة أن هناك ٥،٧ مليون طفل في الوطن العربي لا يحصلون على أي تعليم مدرسي منهم ٦١%

([1]) صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٨٢٩،تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧.

من الفتيات وفي مصر وحدها أكثر من ٩٥% من الأطفال الذين لا يحصلون على تعليم هم من الفتيات .([1])

ويقدر التقرير أن هناك ٣٧١ باحثا ومهندسا فقط من بين كل مليون مواطن في الدول العربية بالمقارنة مع المعدل العالمي وهو ٩٧٩ لكل مليون. ويضيف أن ١.٦% من السكان العرب لديهم إمكانية استخدام الإنترنت بالمقارنة مع ٦٩% في بريطانيا و ٧٩% في الولايات المتحدة. وأن هناك ١٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص عربي مقابل ٧٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص في العالم.

إن وجود الخلل في الأمن العلمي يعني اختلال منظومة الأمن برمتها ،وذلك لأن العلم بكل مقوماته هو وسيلة الحياة فبواسطته يتم تحقيق الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي والغذائي والصحي والنفسي والوظيفي ... الخ من مقومات الأمن ، وان أي خلل او قصور فيه يعني تهاوي عناصر الأمن واحدة تلوى الأخرى مما يجعل الأمة في مهب الريح تتقاذفها الأهواء والأمواج ..؟؟ لذا يجب بذل الغالي والنفيس من اجل إدامته وتطويره واستمراره .

٢. التحديات الاقتصادية :

يلعب الاقتصاد اليوم الدور الأكبر في تحديد مصائر الأمم والشعوب ،فتجد القوة الاقتصادية تعطي من يمتلكها مكانة دولية مرموقة ، وفقدانها يجعل دولا أخرى رغم ما تمتلك من مقومات متعددة في الحضيض ، والأيام شاهدة على صدق ما نزعم ، فما الحراك الذي يشهده العالم من حروب ومعارك وصراعات وتنافسات واختلافات وزيارات .... الخ إلا من اجل غاية واحدة تسعى لها الدول ألا وهي تامين اقتصاد قوي يضمن لها البقاء والاستمرار ، والتاريخ يحدثنا أن أكثر من ٩٠% من الحروب والمعارك التي شهدتها البشرية كان هدفها اقتصادي بحت ، فمشكلة البحث عن الغذاء والماء والكساء والدواء والمسكن هي مشكلة أزلية لها بداية وليس لها نهاية ..!! .

([1]) تقرير اليونسكو الذي قدمته في مؤتمر خاص بحالة التعليم في العالم ، تشرين ثاني ٢٠٠٨.

ووطننا العربي بفضل ما يمتلك من مقومات وثروات وخيرات وموقع استراتيجي فأنه يجابه تحديات اقتصادية عديدة وكثيرة جعلته وعلى مر الأيام هدفا للطامعين بنهب ثرواته ومقدراته .

ولا شك أن الوطن العربي يواجه تحديات اقتصادية تؤثر وبشكل مباشر في أمنه القومي ومن أبرزها :

- الأمن الغذائي العربي :ينعم الوطن العربي بمساحات شاسعة من الحقول والأراضي الواسعة الممتدة التي تصلح للزراعة بكافه أنواع المحاصيل بفضل اختلاف المناخ وتنوع الطقس من بلد إلى آخر مما يعطيه القدرة على التنوع في الإنتاج ، إضافة إلى توافر الموارد الطبيعية وتنوعها ، وكذلك توافر القوى البشرية العاملة التي تملك الطاقات الكثيرة والأفكار الخلاقة ، ولكن –ومع كل آسف – يواجه الوطن العربي في كثير من بلدانه نقصا كبيرا في المواد الغذائية المنتجة محليا مما يدفعه إلى استيرادها من الخارج دافعا بذلك العملة الصعبة التي تكبد اقتصاده التراجع والتقهقر وتجعله عرضة للتحكم والابتزاز من قبل الدول المصدرة ، فغذائه ليس من إنتاجه وكذلك كساءه ودوائه وهذا من اكبر التحديات التي تخلخل منظومة الأمن الوطني لكل دولة حتى تطال منظومة الأمن القومي برمتها وخاصة إذا ما علمنا الارتباط الوثيق بين السيادة الاقتصادية والأمن الوطني ([1])،وخاصة أن بعض الدول العربية تجتاحها المجاعة ويموت شعبها من الجوع والمرض والبرد – بل والعطش أحيانا – حيث تقل المياه الصالحة للشرب في كثير من البلاد العربية ويبلغ إجمالي الموارد المائية العربية (٢٤٦) مليار مكعب وهذا الرقم لا يتناسب مع عدد السكان البالغ (٣٢٥) مليون نسمة مما يجعل هناك ندرة في حصة الفرد من المياه ، ورغم اتساع المساحات الصالحة للزراعة في الوطن العربي إلا أن ما يزرع منها فقط هو (٧٠) مليون هكتار ، أما القوى العاملة والمستغلة في مجال الزراعة فتبلغ (

([1]) **السيادة الاقتصادية"** كما يراها بعض الباحثين :" هي مقدار سيطرة الدولة علي معدل واتجاه التنمية الاقتصادية وقدرتها علي مقاومة العواقب السلبية للمؤثرات الخارجية . طه عبد العليم ، **التفكير في الأمن الاقتصادي القومي**مركز الأهرام للدراسات ،القاهرة ،آذار ٢٠٠٨.

٣٥) مليون نسمة فقط ، في حين تبلغ قيمة الفجوة الغذائية العربية (٢٠)مليار دولار سنويا واغلبها يذهب لشراء الحبوب والسكر والبقوليات والزيوت النباتية ، وهذا الرقم مرشح للزيادة وخاصة في ظل الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية الذي شهده العالم منذ بداية عام ٢٠٠٧ وما زال مستمرا ،وأيضا في ظل الأزمة المالية العالمية والتي ستتسبب في ركود اقتصادي كبير يزيد من أعباء الإنسان العربي في توفير لقمة العيش التي يريد([١]) .

ولاشك أن الحلول موجودة ومتوفرة بين أيدي أصحاب القرار في الوطن العربي ، ولعل البحث عن إيجاد التكامل العربي وخاصة في مجال الأمن الغذائي هو من ابرز ما يمكن إتباعه كطريقة لمنع اعتماد الأمة على غيرها في طعامها وشرابها وخاصة إذا ما علمنا أن بعض الدول العربية تستورد أكثر من ٩٠% من حاجتها من المواد الغذائية من الخارج ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام بعض الدول العربية باستئجار الأراضي الشاسعة المتوفرة لدى بعض الدول كالسودان – الذي يمتلك أكثر من ٩٠٠ مليون دونم تصلح للزراعة – او بعض الدول الإفريقية الصديقة المجاورة وزراعتها بحاجاتها من الحبوب كالقمح والشعير والعدس والبقوليات بأنواعها والذرة وزيت النخيل والفواكه بأنواعها المختلفة وتربية الماشية فيها واستثمارها – لأن هذه المحاصيل هي التي أصابتها موجة ارتفاع الأسعار التي شهدها العالم في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ، عندها تعود فائدتها على الطرفين المؤجر والمستأجر ، ولقد عمدت بعض الدول التي تنبهت إلى صعوبة الظروف الاقتصادية العالمية إلى استئجار أراضي شاسعة في أفريقيا لزراعتها بمحاصيل مختلفة كالذرة وزيت النخيل وهذا ما قامت بة كوريا الجنوبية التي استأجرت خمسة ملايين دونم لمدة ٩٩ سنة في مدغشقر وذلك لزراعتها بالذرة وزيت النخيل .

ويزداد التحدي الذي يقف عائقا أمام التنمية والأمن القومي إذا ما علمنا إن في الوطن العربي ما لا يقل عن ١٠٠ مليون فقير (من ٣٧ –٤٠%) منهم

([1]) للمزيد راجع : سليمان عربيات ، **الأمن الغذائي العربي وإعادة الاعتبار للزراعة العربية** ،الرأي ، العدد ١٣٩٠٦، ،تاريخ ٢٠٠٨/١١/٦.

حوالي ٤٠ مليون فقراء فقرا مدقعا ، إن هذه الأرقام تدل على واقع مخيف وذو دلالات سلبية وتنبئ بخطر امني كبير لأن الفقر ينتج الاضطرابات والمظاهرات والغضب على الأنظمة والحكومات إضافة إلى انه يكون سببا من أسباب ضعف الدول وبالتالي ضعف الأمة مجتمعه وجعلها فريسة سهلة للطامعين .

يجب أن تتنبه الدول العربية - وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها العالم- إلى ضرورة تحسين واقعها الاقتصادي من خلال الاستثمار في مجال الصناعات المنتجة - كصناعه الالكترونيات مثلا - والتي هي عصب العصر وبناء المشاريع التنموية التي تعود بالفائدة على الشعوب وخاصة أن التقارير العالمية تشير إلى أن الواقع الاقتصادي العالمي سيكون أسوأ مما هو علية الآن ،ويقع العبء الأكبر على الدول التي ما زال لديها فائض من الأموال - كالدول النفطية - والتي يجب عليها استغلاله واستثماره في الدول العربية التي تتوفر لديها العمالة والمقومات المناسبة للاستثمار لأن ذلك يساهم بامتصاص البطالة ويزيد الإنتاج ويعود خيرة على الجميع .

وتزداد التحديات قسوة أمام الاقتصاديات العربية في ظل الأزمة المالية العالمية.... ، والتي تشير التقارير إلى أن خسارة العرب فيها تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار وما زالت الخسائر متواصلة وخاصة بعد أن وصل سعر برميل النفط إلى ما دون ٤٠ دولار بعد أن تجاوز حاجز ١٤٨ دولار في بداية عام ٢٠٠٨ ،إن هذا الأمر يجب أن يكون حافزا للدول العربية - والنفطية تحديدا- لتعيد النظر في سياساتها وخططها المبنية على أساس السعر العالي لبرميل النفط والذي قد يتسبب نزوله بخسائر لا تحمد عقباها ستكون لها أثار وخيمة على اقتصاديات هذه الدول وبالتالي على التنمية الشاملة فيها ، وكذلك الحال يجب إعادة النظر بحجم المبالغ العربية المستثمرة في الخارج والتي خسرت الكثير الكثير في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية .

٣.التحديات السياسية :

لقد حكم الموقع الجغرافي على الوطن العربي ان يكون مسرحا للتحديات السياسية على امتداد تاريخه ،حيث كان الوطن العربي موضعا للطامعين والغزاة والراغبين في الثروة والهدوء والطامعين في السيطرة على العالم والتاريخ السياسي والعسكري للمنطقة العربية يؤكد على هذا ، ولكن التحدي الأبرز الذي نذكره هنا تحد معاصر كان احد نواتج الاستعمار الغربي لبلادنا العربية ،حيث لم يخرج الاستعمار من منطقتنا العربية الا بعد ان قسمها دويلات ووضع بينها الحدود المصطنعة بل ووضع بينها مناطق محايدة لتكون موضع نزاع وخلاف حيث شكلت الخلافات الحدودية بين الدول العربية احد ابرز التحديات التي واجهها الأمن الوطني والأمن القومي منذ عشرات السنين وما زال ،وما حرب الخليج الثانية إلا احد نواتج هذه الخلافات ...!!!!، ولم يكتفي بذلك بل لقد خلق تحد اكبر للأمن القومي العربي وصنع مخرزا يقض مضجع الأمن الوطني لكل دولة على حدة ومخرزا يقض مضجع امن الأمة برمتها ، حيث زرع في خاصرتها بؤرة سرطانية ووفر لها البيئة المناسبة للنمو والتكاثر ألا وهي (إسرائيل) ، هذا الجسم الغريب في قلب المنطقة العربية حيث بدأت مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي امتدت منذ عام ١٩٤٨ عندما أعلنت الأمم المستعمرة قيام دولة إسرائيل في فلسطين ، ومنذ تلك اللحظة الى الآن نشب الصراع واستمر بين الدول العربية المجاورة وغير المجاورة لفلسطين عسكريا وسياسيا واقتصاديا مما شكل حالة من عدم الاستقرار الأمني في الوطن العربي والعالم حيث شهدت المنطقة جملة من الحروب كان أولها حرب ١٩٤٨ التي نتج عنها تشريد مئات الألوف من الفلسطينيين إلى البلاد العربية المجاورة والعالم حيث خلق حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهم وللبلدان المستضيفة ، واستمر الصراع والقلق وصولا إلى عام ١٩٦٧ حيث اشتعلت الحرب العربية الإسرائيلية والتي كان من ابرز نتائجها خسارة المزيد من الأراضي العربية وتوسع إسرائيل وتشريد مئات الألوف من الناس من أراضيهم ومساكنهم وعواقب ذلك معروفة على الصعد كافة ،واستمر الصراع مرورا بحرب رمضان عام ١٩٧٣ ثم اعتداء إسرائيل على بعض البلاد العربية المجاورة وخاصة لبنان

مما وضع المنطقة العربية في حالة أمنية رديئة واستمر الحال كذلك وما زالت إسرائيل تحظى بدعم الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الأميركية وتضرب عرض الحائط بالقرارات الدولية وحقوق الإنسان وما زالت تمارس كل أنواع القمع والدمار والاستيطان والتهويد والتشريد ، واستمر الصراع والتحدي إلى أن جاءت الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل في بداية عام ٢٠٠٩ على قطاع غزة حيث أهلكت الحرث والنسل ودمرت الأرض والإنسان وقوضت أركان الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة برمتها وأعادتها عشرات من السنين إلى الوراء .

إن قضية الصراع العربي الإسرائيلي هي التحدي الأكبر للأمن القومي العربي وما دام الأمر على ما هو علية فستستمر حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة والعالم .

نخلص إلى القول بأن الأمن القومي العربي هو أمن شامل وكلٌ واحد لا يتجزأ ولا ينقسم، ويخطئ من يعتقد غير ذلك، وقد أثبتت الأيام لدول عربية كثيرة بأن الأمن القومي الشامل هو حاجة ملحة لا تستطيع الاستغناء عنها.

وما الأحداث الجسام التي واجهتها الأمة العربية، ابتداءً من احتلال فلسطين وما تبعها من حروب وويلات مروراً باختراق حدودها في الشرق وفي الغرب وتكالب الأمم عليها ثم انتهاءً بحروب الخليج المتكررة المتعددة، كل ذلك يفرض علينا أن نجعل الأمن القومي العربي الشامل هو هدفنا الذي نسعى لتحقيقه جميعاً لأن فيه حماية لمصالحنا وحضارتنا وتاريخنا المجيد وحاضرنا الذي نعيش ومستقبلنا المشرق بإذن الله.

الفصل الخامس

أهمية الأمن في الإسلام

- الأمن العسكري.
- الأمن الاقتصادي .
- الأمن الاجتماعي .
- الأمن الغذائي
- الأمن الصحي.
- الأمن العلمي والثقافي والإعلامي.
- الأمن النفسي.
- الأمن السياسي.

الفصل الخامس

أهمية الأمن في الإسلام

أهتم الإسلام بموضوع الأمن واعتبره حاجه أساسية من حاجات الإنسان تولد معه وتلازمه حتى مماته ولا يستطيع إن ينعم بما أفاء الله علية من نعم

وخيرات إلا بتوفر الأمن والاستقرار والطمأنينة ،يتجلى اهتمام الإسلام بالأمن من خلال التركيز عليه بكتاب الله العزيز وكذلك بسنه الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام ،فقد ذكر ربنا جل وعلا الأمن في القران الكريم بما يقرب من خمسين أية كريمه كلها يبين أهميه الأمن وقيمته وضرورته للحياة وفائدة وانعكاساته على ألامه والفرد معا .

إن تبيان المعنى الاصطلاحي للأمن بما ورد من مباحث سابقه يدل على انه سبب وأساس نمو الحياة الاجتماعية وتطورها وهو شرط من شروط ازدهارها وعمرانها بل انه أهم شرط من شروط حفظ كيان الدولة وبقائها ،والأمن وسيله من وسائل الدفع التي تدفع بالإنسان نحو العمل والجهد والنشاط والإسهام بتطور ألامه والمجتمع الذي يعيش فيه ،ولا أدل على ذلك من مشاهدة الحالة العكسية وهي نقيض الأمن أي الخوف ،فالخوف وسيله من وسائل الهدم والدمار والتناحر والأجرام والفوضى وهو حالة تؤدي بالإنسان إلى التقوقع والانكفاء والنكوص والتراجع بل الهرب من الواقع الذي ينعدم فيه الأمن مما يؤثر سلبا على ألامه وعلى اقتصادها ونموها وتطورها ويؤدي بها في النهاية إلى الدمار والهلاك .

ومن الدلائل العظيمة في كتاب الله عز وجل على أهميه الأمن وقيمته قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام :" **رب اجعل هذا البد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الأصنام** " *إبراهيم ٣٥*،ولعل هذه الآية الكريمة تعطينا إشارات واضحة على انه لن يحصل تطور واستقرار ونمو وازدهار في هذه الديار إلا إذا توفر فيها الأمن والأمان لذا يطلب نبي الله إبراهيم عليه السلام من ربه أن يجعل هذا البلد مرتعا للأمن والاستقرار والسلام لكي يعمر ويزدهر ويصبح ملاذ الخائفين والعابدين .

ومن دلائل عناية كتاب الله عز وجل بموضوع الأمن وترسيخه في المجتمع أن جعل الله سبحانه وتعالى الحدود وشرع العقوبات والجزاء على كل من يحاول إفساد المجتمع والإخلال بأمنه واستقراره حيث يقول تعالى في ذلك :﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾المائدة:٣٣ ، وكذلك فقد بينت السنة النبوية دلائل عمليه على أهميه تطبيق الحدود وتنفيذ القوانين على كل مخطئ بحق المجتمع فها هو النبي الكريم يغضب غضبا شديدا على من شفع في حد من حدود الله ، وذلك بقوله: (وأيمَّ الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

وهذا يدل على أهميه الأمن في حياة المجتمعات فبه يحصل الاستقرار الأمني وتتحقق في ظله التنمية الشاملة في المجتمع .

وكذلك فكما ركز الإسلام على الأمن الدنيوي بكل مقوماته فقد ركز أيضا على الأمن الأخروي أي الأمان من عذاب الله ، فقد مهد الإسلام الطريق ووضح معالمها ووضع الأسس التي إذا اتبعها الإنسان أمن من عذاب الله ونجا من عقوبته ، قال تعالى بحق المؤمنين الذين ساروا على هديه واتبعوا سبيله " **وهم من فزع يومئذ آمنون** " *النمل* ٨٩ ،ولعل هذه الآية تنقلنا إلى قضيه أخرى وهي أن الأمن في الإسلام مرتبط ارتباطا وثيقا بالأيمان بالله وبقدرته ،فالنفس المؤمنة هي ذاتها النفس المطمئنة والدليل على ذلك أن الإنسان المتعلق قلبه بالله تراه ينام قرير العين مرتاح الضمير لأنه يعلم أن رزقه واجله وسعادته كلها بيد الله ولو اجتمع أهل الأرض كلهم على أن يضروه بشيء لم يكتبه الله ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ،وقد حرر الإسلام الإنسان من السعي المتواصل وراء الدنيا حيث يقول الرسول الكريم :" من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عندة قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا "*رواة الترمذي* ،وهذا ما يميز المسلم المؤمن عن غيرة وهو قناعته وإيمانه المطلق ورضاه بالقليل من الدنيا فكيفيه منها قوت اليوم والصحة في الجسد والاطمئنان على الأسرة والولد عندها تستقر نفسه ويرتاح ضميره ،أما من وضع الدنيا نصب عينيه وأراد منها المزيد فلن يهنئ له نوم ولن يرتاح له جسد فسيبقى يركض فيها ركض الوحوش في البرية لا يصيبه منها إلا ما قسمه الله ويكون عند الله مذموما مدحورا فقد الدنيا وخسر الآخرة لم يشعر بطعم الأمان ولا براحه البال ،لذا فإننا نستنتج إن الأمن من منظور الإسلام هو " أن يكون الإنسان آمناً على دينة أولا ثم على نفسه وعلى

ماله وولده وعرضه بل وعلى كل ما يحيط به ولا يكون ذلك إلا بالإيمان والابتعاد عن العصيان لأن الأمن مشتق من الأيمان والأمانة وهما مترابطتان " ([1]) ،ولعنا في هذا المقام نتنسم قول الشاعر إذ يقول :

إذا الأيمان ضاع فلا أمان	ولا دنيا لمن لم يحيي دينا
ومن رضي الحياة بغير دين	فقد رضي الفناء لها قرينا

وان من موجبات تحقيق الأمن في المجتمع هو التناصح بين الناس بالخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى التكافل والتكاتف والتراحم بين أفراد الأمة مما يحقق لهم الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والمعاشي بشكل عام فبالنصح والأمر بالمعروف يصلح المجتمع ويسير برضا الله ويتجنب سخطه وعقوبته حيث يقول عز وجل في كتابه الكريم ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ هود:١١٧،ولعل ابرز من تقع على عاتقه هذه المهمة هم أهل العلم والمعرفة وكل من بيدة سلطة وقوة حيث أن السلطان له دور كبير في إصلاح المجتمع فبالسلطان يتحقق ما لا يتحقق بغيرة ،(إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقران)

لقد اهتم الإسلام بالأمن بمعناه الشمولي أي الأمن العام للأمة اجمع بكل مقوماته وعناصره فهو لم يقصره على الأمن المعتمد على القوة العسكرية فقط بل الأمن بكافه أشكاله وعناصره سواء كان أمنا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو بيئيا أو فكريا أو نفسيا فهو شامل بشمول الإسلام وبشمول رسالته العظيمة التي جاءت محتويه على كل مطالب وحاجات الإنسان، وحاشا أن يأتيها النقص أو القصور لأنها من عند الله العزيز الجبار .

والأمن الوطني في الإسلام هو امن شامل لكل عناصر ومقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والبيئية والصحية والثقافية والفكرية ....الخ ولعنا في هذا المقام نتذكر خطبه الوداع التي ألقاها النبي صلى الله عليه وسلم في حجه الوداع والتي وضع من خلالها أسس الأمن الشامل في حياة

([1]) رائد الفقير،**جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب** ،ط١،عمان، ٢٠٠٧ ،ص ص ٨٣ ،٨٤.

المسلمين حيث قال (ص):" أيها الناس إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمه يومكم هذا وكحرمه شهركم هذا .... فمن كانت عندة أمانه فليؤدها إلى من ائتمنه عليها.. وان كل ربا موضوع ..ولكن لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون قضى الله انه لا ربا ...، أيها الناس اسمعوا قولي واعقلوه تعلمن أن كل مسلم أخ للمسلم وان المسلمين أخوة فلا يحل لامرئ من أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه فلا تظلمن أنفسكم ، اللهم هل بلغت "([1]) ، لعل المدقق في هذه الخطبة العظيمة يجد أنها قد وضعت أسس الأمن الشامل في المجتمع المسلم المتضمن للأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن النفسي والعائلي .... الخ وفيما يلي تفصيل موجز لما قدمه الإسلام في كل عنصر من هذه العناصر:

أولاً :الأمن العسكري:

أوجب الله سبحانه وتعالى على ألامه أن توفر أسباب القوة والمنعة التي تحول بينها وبين أعدائها وتمنع انتهاك حدودها واغتصاب مقدراتها وثرواتها ،وطلب منها إعداد القوة المادية والمعنوية التي تحمي وتردع كل من تسول له نفسه الاعتداء عليها لتبقى عزيزة مهابة الجانب ،حيث قال تعالى في كتابه العزيز :   (**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ**) *الأنفال الآية* ٦٠ ويقول تعالى في موضع آخر : **(أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ**)*الحج آية* ٣٩.

والأمن العسكري وتوفير القوة العسكرية المادية والمعنوية هو ضرورة من ضرورات الأمن القومي الشامل الذي دعا إليه الإسلام ، فكما ركز الإسلام على حشد القوة المادية وتوفير الأسباب المادية للقوة فهو أيضا يركز على الحالة المعنوية للامه ، وقد ارتكز المسلمون في تقويه هذا العامل إلى الأيمان العميق

([1])ابن هشام ،السيرة النبوية ،ج٣،تحقيق وليد بن محمد بن سلامه ،خالد بن محمد بن عثمان ،مكتبة الصفا ،القاهرة ،٢٠٠١ ،ص ص١٧٢ ،١٧٣.

الذي كان يحمله المقاتلون في صدورهم والى سمو الهدف ونبل الغاية التي كانوا يقاتلون من اجلها ، فهاهو خالد بن الوليد يخاطب جند الروم الذين تحصنوا في قلاعهم وحصونهم المانعة فيقول لهم :" والله لو كنتم في السحاب لحملنا الله إليكم أو أنزلكم ألينا " ، وكلمات عبد الله بن رواحه يوم مؤتة هي دليل على معنى المعنويات وقيمتها عند المسلمين ، حيث قال :" ما نقاتل الناس بعدد ولا قوة ولا كثر ، ما نقاتلهم إلا بهذا الدين الذي أكرمنا الله به "

ثانياً : الأمن الاقتصادي:

من الدعائم الرئيسية للأمن الوطني الشامل في الإسلام هو الأمن الاقتصادي لان توفير الطعام والشراب والأموال وتحقيق الرفاه والانتعاش المعيشي وكذلك توفير العمل الشريف المناسب للفرد في الدولة هي ضرورات أساسية ومكمل هام من مكملات الأمن في الدولة .

وقد دعا الإسلام إلى تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة الكثيرة التي حضت على إنشاء وصياغة مقومات الأمن الاقتصادي ،كالعمل والسعي للرزق ،وممارسه كافه ألوان النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة وبناء الأسواق وممارسة المهن المختلفة كالحدادة والنجارة والزراعة ...الخ من المهن المحترمة التي قدرها الإسلام وأعلى من شأنها،ونجد في القران الكريم إشارات مختلفة تدل الإنسان على الطريق نحو استثمار خيرات الأرض ومواردها حيث يقول تعالى :"**وأنزلنا الحديد فيه باس شديد ومنافع للناس** " *الحديد الآية* ٢٥ ،وقال تعالى :"**ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلفا ألوانها وغرابيب سود**" *فاطر الآية* ٢٧ أي أن هذه الجبال تحتوي على المعادن المختلفة ([1]).

ومن الآيات الكريمة التي دعت وحضت على بناء أصول الأمن الاقتصادي قوله تعالى :" فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور " وهنا دعوة إلى

([1]) عيسى عبده ،**الاقتصاد الإسلامي** ،مدخل ومنهاج،دار الاعتصام ،الطبعة الأولى ١٩٧٤،ص٣٤.
– أيضا:عبد الهادي علي النجار ،**الإسلام والاقتصاد** ،سلسلة عالم المعرفة العدد ٦٣ ،تاريخ ١٩٨٣ ،ص٢٠

الضرب في الأرض لابتغاء الرزق والحض على الحركة والنشاط والعمل ونبذ الخمول والكسل ،وكذلك فان الله سبحانه حض على الزراعة وبينها في كتابه العزيز بقوله "**أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ** " *الواقعة الآية* ٦٣، ٦٤).وحض كذلك على التجارة والعمل بها حيث يقول تعالى :" **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ**" *النساء الآية* ٢٩. والآيات التي تتحدث عن العمل وتحض عليه كثيرة وعديدة .

وكذلك فان السنة المطهرة قد شجعت على العمل بمختلف ألوانه واختلاف أنماطه كالزراعة والتجارة والتحطيب والرعي ...الخ ،ومن دلائل اهتمام الإسلام بالزراعة أيضا أمر نبينا الكريم لنا بقوله "إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيله فليغرسها " أو كما قال عليه الصلاة والسلام وهذا يدل على انه حتى أخر لحظة من حياة الإنسان يتوجب عليه العمل والغرس ، ويقول (ص) في الحديث الذي يرويه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة :"لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل خيرا له من أن يسال الناس " ،وكذلك أمر النبي صلى الله علية وسلم بالإخلاص بالعمل وإتقانه ليكون البيع سليما ولكي لا يختل ميزان السوق حيث قال (ص):" إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " رواه البيهقي والطبراني والسيوطي في الجامع الصغير. وكذلك فقد نهى (ص) عن الغش في البيع والتجارة لأنه مفسدة مهلكه لحركه السوق تودي إلى اختلال الموازين التجارية حيث قال (ص) "من غش فليس منا " أو كما قال عليه الصلاة والسلام ويقول (ص) :" إن الله يحب من العامل إذا عمل أن يحسن " رواة البيهقي ،ورواة أبو يعلى والعسكري ،ويقول تعالى :" ويل لمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون "*المطففين آية* ١-٤.

ولقد جعل الإسلام جزاء التاجر الصدوق هو الجنة مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا "وذلك للتدليل على أهميه التجارة ودورها في بناء امن اقتصادي للامه وخاصة أن الإسلام أيضا وضح أن" تسعة أعشار الرزق في التجارة " وقد كان الأنبياء جميعا عليهم السلام أصحاب مهن يعتاشون منها

حيث كان ادم مزارعا ونوح تاجرا و داؤود حدادا وإدريس خياطا و زكريا نجارا وعيسى صباغا وقد أستغل النبي محمد (ص) بالتجارة وقد كان مثال التاجر الصادق الأمين وهذا بحد ذاته يدل على أن المهن مقدسه ومهمة ولا تعيب الإنسان مهما كانت متواضعة ، ومن دلائل اهتمام الإسلام ببناء امن اقتصادي هو الدعوة إلى الاعتدال في النفقة والنهي عن الإسراف والتبذير وهدر الأموال وهو ما أصبحت تنادي به الأمم والشعوب في موازناتها المختلفة (ضبط النفقات) بهدف حماية اقتصادها وتقويته ،حيث يقول تعالى :" **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**" وكذلك يقول تعالى في موضع آخر :" **وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ،إن الله لا يحب المسرفين** " ويقول أيضا :" **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ** "*الإسراء آية ٢٦*. ويقول (ص):"كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا من غير إسراف ولا مخيلة "*رواه الإمام أحمد، والبخاري، وابن ماجه* ، وذلك لان الإسراف والتبذير من أسباب الدمار الاقتصادي والهلاك المادي للامه .

يبرز الاقتصاد الإسلامي اليوم وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعاني منها البشرية كمخلص للعالم من وطأة الكساد والركود ومن العواقب الوخيمة التي قد يتركها هذا الزلزال المالي الرهيب الذي يعصف باركان النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وخاصة بعد أن ثبت نجاحه في كثير من الدول ومنها بعض الدول الغربية كبريطانيا التي بدأت تتعامل بأسلوب الصرف الإسلامي في بعض مصارفها والتي أثبتت نجاحها وقدرتها على المقاومة والصمود وتحقيق الأرباح النظيفة الحلال ،فالنظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام أخلاقي بالدرجة الأولى قبل أن يكون مالي ،لأنه يعتمد على القواعد الأخلاقية في المعاملة كالصدق والأمانة ، والشفافية ، والتقابض .... الخ ويعتمد أساليب التعامل الحلال كالمضاربة التي تساهم في جعل العميل شريكا فاعلا في العمل الاقتصادي يتحمل المسؤولية مثله مثل البنك يكون شريكا في الربح والخسارة ، ويبتعد عن الغش والتدليس والربا والغبن والغرر والفائدة .... الخ من الأخلاقيات الفاسدة التي تطيح بالعمل المالي وتدمر كيانه .

وفي خضم هذه الأزمة المالية أبدت بعض الدول الغربية رغبتها في العودة إلى التعامل بالنظام الاقتصادي الإسلامي كفرنسا مثلا ، التي صدر عن برلمانها عشية الأزمة المالية بيان يطالب بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في البلاد " لأنه مريح للجميع "([١]) .

ويزدهر العمل المصرفي الإسلامي في بعض بلدان شرق آسيا كماليزيا واندونيسيا .. وقد بدأت تتعامل به اليابان أيضا ، وقد حقق العمل المصرفي الإسلامي أرباحا هائلة في سنوات قصيرة وبأساليب نظيفة وحلال ومرغوبة من قبل الزبائن .

ثالثا :الأمن الاجتماعي([٢]) :

المجتمع في الإسلام هو ذلك الجدار المنيع الذي تستند عليه الدولة والأمة وقد أراد الإسلام هذا المجتمع قويا سليما معافى من الأمراض الاجتماعية الخبيثة التي تقوض أركانه وتصنع فيه الأمن والأمان ،فقد أمر الإسلام أتباعه بالتعاون والتكاتف والتكافل والتعاضد وصله الرحم وعطف الكبير على الصغير ودعا إلى نبذ الفرقة والخلاف والاختلاف ونبذ العصبية والعنصرية والنزعات الجاهلية البغيضة ونبذ الهمز واللمز والغيبة والنميمة بين الناس ،ففي التكافل يتحقق الأمن الاجتماعي بابها صورة فالغني يشعر مع أخيه الفقير فيقدم له الصدقة والمساعدة المادية فيمنعه عن مذله السؤال والحاجة لغير الله عز وجل ،وفي هذا الإطار نجد إن الإسلام قد وفر مقومات الأمن الاجتماعي وخاصة عندما فرض الزكاة على الأغنياء يقدمونها إلى إخوانهم الفقراء فيحلون بها مشاكل اجتماعيه كبيرة وكثيرة وكذلك شرع الصدقة التي تطفئ الذنوب كما يطفئ الماء النار .

ولعل صله الأرحام التي حض عليها الإسلام هي أيضا من ابرز عناصر الأمن الاجتماعي في الإسلام ففيها يحمل القريب الغني مسؤولية قريبه الفقير

([1]) نقلا عن برنامج "الشريعة والحياة " قناة الجزيرة الفضائية ، مع الدكتور يوسف القرضاوي ، يوم ٢٠٠٨/١٠/١٩.

([2]) **الأمن الاجتماعي** هو : شعور أو حالة طبيعية تسود أفراد المجتمع وتتمثل بإحساس الإنسان بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئة العليا " القرارعه مصدر سابق .

ويساعده على تجاوز ظروفه المالية والمعيشية الصعبة ويحفظ كبريائه وكرامته،ففي ذلك تحقيق للمحبة والأخوة وزيادة الروابط بين أبناء الأسرة أو العشيرة الواحدة ، وفي هذا الإطار أيضا حض الإسلام على العناية بالجار والإطلاع على أحواله فإذا كان محتاج أعطي مما أفاء الله على جيرانه الأغنياء .

ومن مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام هو التناصح بين الناس والأمر بالمعروف والخير والنهي عن الأفعال القبيحة المنكرة بين أفراد المجتمع لان في ذلك حماية وصيانة للمجتمع من غضب الله أولا ومن الانهيار والتفكك والتفسخ الذي قد يصيب بنية المجتمع الفاسد أو الظالم ثانيا .

وقد بلغ اهتمام الإسلام بالأمن الاجتماعي لدرجة إن الله جعله فريضة وواجبا شرعياً وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني وأساس إقامة الدين "([1]).

وتسعى الدول اليوم في ظل انتشار النظام الرأسمالي الذي لا يهمه سوى تحقيق الربح بغض النظر عن من هو المستفيد أو المتضرر تسعى إلى تحقيق الأمن الاجتماعي وذلك من خلال طرح ما يسمى (شبكات الأمن الاجتماعي) القائمة على توفير الرواتب المجزية لكل فئات الشعب سواء العاملين في القطاعات العامة أو الخاصة وتوفير مستلزمات الحياة للفئات التي ليس لها راتب تعتاش من خلال صناديق معونة خاصة بذلك ،بالإضافة إلى توفير التعليم والتامين الصحي والضمان الاجتماعي وخدمات المواصلات والمساكن الصحية،والرواتب التقاعديه ورواتب الاعتلال وغيرة من مقومات الحياة الكريمة ، وفي هذا يقول (ص) :"من ولي لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا أو ليس له زوجه فليتزوج أو ليس له دابة فليتخذ دابة " ، وقال أيضا :" من كان لنا عاملا ولم يكن له مسكن فليتخذ مسكنا " رواة أبو داوود

ولقد ضربت الدولة الإسلامية الأولى أروع الأمثلة في تحقيق عناصر الاجتماعي حيث كان بيت مال المسلمين يرعى كل محتاج وينفق علية ويقدم

([1]) محمد عمارة ،**الإسلام والأمن الاجتماعي** ،دار الشروق ،القاهرة ،ط١ ،١٩٩٨ ،ص ١٧.

له ما يعينه على ظروف الحياة حتى من غير المسلمين الذي كانوا يعيشون في ظل دول الإسلام ونورد مثلا هنا هو قصه عمر بن الخطاب مع العجوز اليهودي الذي راءه يسأل الناس ويستجديهم ،فقال له:"من أي أهل الكتاب أنت ؟ ،فقال الرجل :يهودي ،فقال له:ما الذي دفعك لذلك ؟ ،فقال الرجل :اسأل الجزية والحاجة والسن ،فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فأعطاه شيء من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال له :" انظر هذا وحاجته ،فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شيبته ثم نخذله عند الهرم ،"إنما الصدقات للفقراء والمساكين "، والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب ووضع عنه الجزية وعن ضربائه" .([1])

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عاملة على البصرة فقال له :وانظر من قبلك من أهل الذمة من قد كبرت سنه وضعفت قوته ،وولت عنه المكاسب ،فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه" ([2]).

ومن ابرز ما ورد في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه الكريم من النصوص التي تحض على تحقيق الأمن في المجتمع ما يلي:

-قال تعالى :" إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ " *الحجرات الآية ١٠*.

- "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ "*المائدة الآية ٢*.

- "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ " *التوبة الآية ٦٠*.

- قال تعالى :"ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"*آل عمران ١٠٤*.

- ويقول تعالى أيضا :" خذ من أموالهم صدقه تطهرهم وتزكيهم بها " .*التوبة آية* ١٠٩.

([1]) فوزي كمال ادهم ،**الإدارة الإسلامية** ، دار النفائس ،٢٠٠١ ،ص٢٢-٢٦.

- أيضا انظر:محمد سميران وآخرون ،مصدر سابق ،ص٥٩.

([2]) للمزيد انظر:ناصر الدين الأسد ،**نحن والعصر** ،منشورات وزارة الثقافة ، عمان ،٢٠٠٧ ،ص٦٢.

والآيات الكريمة التي تحث على تحقيق الأمن الاجتماعي كثيرة وعديدة .

ومن الأحاديث الشريفة التي بينت أصول الأمن الاجتماعي ما يلي:

- قال (ص): "مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى " متفق عليه.
- ويقول (ص) فيما يرويه سعد بن أبي وقاص في حديث طويل:"وانك لن تنفق نفقه تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها ...." متفق عليه .

إن الحديث عن الأمن الاجتماعي ينقلنا إلى الحديث عن أنواع أخرى من الأمن تنبثق منها كالأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن النفسي ،وفيما سنلقي قليلا من الضوء على هذه العناصر .

رابعاً :الأمن الغذائي([١]):

لاشك أن توفير الغذاء والطعام هو ضرورة من ضرورات شعور الإنسان بالأمن والأمان([٢]) وذلك مصداقا لقوله تعالى " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " فربط الله سبحانه وتعالى بين الأمن من الخوف وبين حصول الإنسان على الطعام ،والأمن الغذائي يتعلق بعنصر هام هو :توفير الغذاء سوا كان ذلك أنتاجا أم استيرادا ،المهم هو توفير ما يحتاجه الناس من طعام وشراب يساعدهم على العيش الكريم اللائق بإنسانيتهم ، وقد اهتمت الحضارات السابقة بتوفير الماء والغذاء لشعوبها وذلك من خلال حفر القنوات المائية وتوفير البرك والتجمعات المائية القريبة من السكان ،أضافه إلى استخدام أسلوب التخزين للغذاء كالقمح والشعير والذرة وغيرة ليستخدم في أوقات الحاجة والجفاف وهو ما أوردة لنا القران الكريم في قصه يوسف عليه السلام حيث تبين هذه الآيات الكريمة ألأسلوب الصحيح لمواجهه المخاطر الغذائية ونقص الطعام في حاله

([1])يعرف الأمن الغذائي على انه : " قدرة الدولة بمواردها الطبيعية والمالية على تامين احتياجات الغذائية لمواطنيها وإيصالها لهم في الوقت المناسب والمكان المناسب مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية أي وصولها للفقراء وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية " : سليمان عربيات ،مصدر سابق .

([2]) لمزيد من المعلومات عن أهمية الأمن الغذائي يمكن الرجوع إلى : سيد محمد السريتي ،**الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،٢٠٠٠.

الجفاف ،ولعل تشجيع الإسلام على اعمل والحض عليه بالإضافة إلى تشجيعه اغرس والزراعة هو من مقومات الأمن الغذائي فبغير الزراعة لا يمكن إنتاج الغذاء ،حيث يقول تعالى :"أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ " *الواقعة* ٦٣

ومن اجل تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام فقد حرم الإسلام الاحتكار للسلع وحرم الجشع والطمع ورفع الأسعار على الناس وابتزاز المحتاج والفقير وكذلك حرم الربا الذي ينتج بسبب حاجه الفقير للمال ،فكانت قاعدته "كل محتكر خاطئ "،بل انه شجع على الصدقة وحث عليها ورغب بها وفرض الزكاة وجعل كفارة كثير من الذنوب هي إطعام المساكين والمحتاجين وذلك لكي لا يبقى محتاج وعائل وجائع في المجتمع المسلم ،والقاعدة النبوية في ذلك هي " أيما أهل عرصة باتوا وفيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمه الله " وكذلك "والله لا يؤمن من بات شبعان وجارة جائع وهو يعلم " أو كما قال عليه الصلاة والسلام .

خامساً :الأمن الصحي :

إن شعور الإنسان بالصحة النفسية والبدنية والعقلية هو جزء هام من شعوره بالأمن والطمأنينة فالمريض والعاجز لا يرتاح له بال ولا يهنأ له عيش ويبقى شعوره بالراحة والأمان ناقص لا يكمله إلا تمام الصحة والعافية ،وقد تنبه الإسلام لهذه الأمور فعالجها العلاج الناجح ووضع لكل معضلة منها البلسم الشافي ، فقد عني الإسلام بالأمن الصحي الشامل أيضا فهو امن جسدي وامن عقلي وامن نفسي وهكذا فقد ظهرت عناية الإسلام بهذه الجوانب كما يلي:

فمن حيث الصحة الجسدية فقد دعا الإسلام إلى الاعتدال والاقتصاد في كل شيء فهو دين الوسطية – وليس المغالاة – حتى في الطعام ، قال تعالى :" **وكذلك جعلناكم أمه وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا** " ، لذا فقد وجه الإسلام أتباعه إلى إتباع طرق صحية – اثبت الطب الحديث نجاحها في معالجه أمراض وعلل كثيرة– في تناول الطعام ويمكن إيجازها ما يلي:

– عدم الإقبال على الطعام إلا في حاله الشعور الحقيقي بالجوع حيث قال (ص) :" نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع ".

– عدم ملئ المعدة بالطعام ،بل يجب إبقاء مساحه فارغة للنفس (الهواء)والماء أي أن يقسم المعدة إلى ثلاثة أقسام : ثلث للطعام وثلث للشراب وللثلث للنفس وبذلك يتحقق التوازن المطلوب للمعدة والذي يمكنها من القيام بعملها على أفضل حال ، قال (ص) :" ما ملأ ابن ادم وعاء شرا من بطنه ، بحسب ابن ادم لقيمات يقمن صلبه ، فان كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه " .

–الابتعاد عن الطعام الذي يسبب تهيج المعدة كالطعام الحار جدا أو البارد جاداً ،وكذلك الأطعمة المليئة بالتوابل الحارة التي تسبب الالتهابات وخبث الأمعاء .

–كذلك فقد حرم الإسلام بعض الأطعمة والأشربة الضارة والفاسدة والمهلكة للعقل أو البدن أو لكليهما معا ،وذلك حفاظا على صحة الإنسان ليبقى متيقظا منتبها مستعدا لكل ما قد يطلب منه لان "المؤمن كيس فطن " ، ومن هذه الأطعمة :

– **لحم الخنزير** : اثبت الطب الحديث أن لحم الخنزير يحتوي على مكونات ضارة لجسم الإنسان ، لذا فقد حرمه الله سبحانه في كتابه الكريم بصريح الآيات التي لا تأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ولا تحتمل التأويل أو التحريف .

– **الميتة** : لأنها تعافها النفس ولاحتوائها على كميات كبيرة من الجراثيم والميكروبات الضارة والتي قد تسبب للإنسان المرض والخبث أو حتى الموت وقد حرمها الله في صريح الآيات الكريمة .

– **الخمور** :إنها سبب فساد العقل وذهاب الفكر وضياع الجسد وانحلال الخلق ومدعاة للفجور والانحراف والانجراف إلى متاهات الضياع والتشرد وأوحال الجريمة ،والناظر في حال المجتمعات التي فشا فيها داء الخمر يجد الجواب واضحا صريحا ،إنها تئن تحت وطأة الجريمة كالقتل والاغتصاب والسرقة وانتهاك الحرمات حتى بين اقرب الناس ،وتسعى المجتمعات – المتمدنة– اليوم للتخلص من هذه آلافه بشتى الطرق والوسائل لأنها تستنزف منها أموالها وطاقاتها وجهدها ووقتها ، وقد حرمها الله سبحانه في كتابه الكريم ،حيث قال

تعالى :"**يا أيها الذين امنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون** " (المائدة ٩٠).

– **المخدرات** : كل مسكر حرام ،هذه هي قاعدة الإسلام ،حيث نهى (ص) عن كل مسكر ومفتر "لأنه يذهب العقل الذي هو ميزة الإنسان عن باقي المخلوقات والذي به ارتفع وتقدس فاستحق ان يكون خليفة الله في الأرض .

– **التدخين** :انه أفه العصر التي ليس لها نتيجة إلا هلاك الجسم ودماره ، ناهيك عن التدمير المادي والنفسي والمعنوي للمدخن ،لقد اثبت الطب الحديث أن التدخين سبب رئيسي للكثير من الأمراض والآفات وخاصة أمراض الجهاز التنفسي ومراض القلب والرئة والأوعية الدموية وإتلاف انسجه اللثة واللسان والشفة وسقف الحلق بالإضافة إلى انه سبب رئيسي لمرض السرطان وخاصة إذا ترافق مع شرب المسكرات ،لذا فهو قتل للنفس وتدمير للصحة والجسم الذي هو أمانه في عنق صاحبه والذي أمره الله سبحانه ورسوله الكريم بالحفاظ عليه .

إن المدقق في توجيهات الإسلام فيما يتعلق بغذاء الإنسان وطعامه يجدها توجيهات حضارية راقيه تسعى الأمم الحديثة المتقدمة طبيا إلى تطبيقها وتنفيذها بحذافيرها لما فيها من فائدة عظيمة على صحة الإنسان وقوته ألبدنيه والعقلية معا .

وفي هذا الإطار أيضا فقد حرم الإسلام اقتراف المحرمات وتجنب السلوكيات الشاذة حفاظا على الصحة وتجنبا للأمراض التي قد تسببها مثل هذه السلوكيات الخاطئة ومن اشد ما حرم الإسلام هو :الزنى الذي اعتبره الإسلام فاحشه وساء سبيلا ،حيث يقول جل وعلا:" **ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشه وساء سبيلا** " (الإسراء ٣٢) ،وكلك فقد حرم الإسلام اللواط وهو عمل قوم لوط الذين خسف بهم الله الأرض عندما قارفوه وارتكبوه وذلك لأنه مخالفه للفطرة السليمة وشذوذ عن السلوك السوي القويم الذي شرعه الله للإنسان لقضاء وطره وشهوته وهو الزواج الصحيح الحلال ، قال (ص) :" ملعون من عمل قوم لوط" ، هذا وقد ظهر في العصر الحديث ابتلاء من الله للأمم والشعوب التي خالفت الفطرة واستخدمت الشذوذ الجنسي كوسيلة لقضاء الشهوات وجعلته متاحا مباحا وهو مرض نقص

المناعة المكتسبة (الإيدز) الذي يحصد سنويا ملايين القتلى ويفتك بمئات الملايين ،انه عقوبة الله لأولئك القوم الذين عصوا الله واستحلوا محارمه وجاهروا بالمعصية ، انه مرض يستنزف من الأمم الأموال الطائله والجهود الطبية المضنية ويدمر اقتصاديات كثير من الدول دون طائل أو نتيجة ، وعانت البشرية حتى اكتشفت إن الحل هو بالتزام الأخلاقيات الفاضلة والتزام السلوكيات المستقيمة والتي دعا إليها الإسلام وحض عليها ، وكذلك حرم الإسلام إتيان المرأه أثناء الحيض والنفاس لما في ذلك من أذى ،مصداقا لقوله تعالى :" يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض .."(البقرة ٢٢٢) ،وقد اثبت الطب الحديث بان دم الحيض يمتلئ بالميكروبات الضارة التي تلحق الأذى بالرجل وتتسبب بالالتهابات والأمراض .

وكذلك فقد أمر الإسلام بالتداوي واخذ العلاج حيث يقول (ص) " تداووا عباد الله فما انزل الله من داء إلا وانزل له الدواء " ،هذه هي قاعدة الإسلام الاهتمام بالجسم والعناية به إن أصابه المرض أو حل به الضعف وذلك لكي يبقى قويا مستعدا لكل ما يطلب منه ،لان الإسلام أراد لأتباعه أن يبقوا أقوياء أصحاء جسديا ونفسيا وعقليا لان القاعدة في الإسلام هي أن "المؤمن كيس فطن " فالفطانة والذكاء واليقظة لا تكون بالجسم المريض الممتلئ بالعلل والأسقام بل هي في الجسم الصحيح النشيط القوي ،وقد بين الإسلام للناس أساليب الحفاظ على البيئة السليمة الخالية من الإمراض كعامل وقاية قبيل الإصابة بالمرض حيث نهى (ص) عن تلويث الماء –الراكد– وذلك بالتبول فيه لأنه سيكون بيئة خصبه لانتقال الأمراض والأوبئة للآخرين قال (ص) :" لا يبولن أحدكم في الماء الدائم –الراكد– ثم يغتسل فيه " رواة البخاري ،وكذل فان الإسلام استخدم أحدث طرق الوقاية من الأمراض وذلك باستخدام أسلوب (الحجر الصحي) وذلك حماية للناس من انتشار المرض و شر العدوى حيث قال (ص) :" إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وذا نزل وانتم بأرض فلا تخرجوا منها " أخرجه الترمذي .

نلحظ ومن خلال ما سبق بان الإسلام قد عني عناية فائقة وتامة بأتباعه حفاظا على أجسادهم وعقولهم ونفسياتهم لان الإسلام يريد الإنسان السليم السوي القوي النشيط لان مسؤوليته عظيمة وحمله ثقيل وهو بناء الأرض وعمارتها والقيام بأعباء دينه ورسالته السمحة لينشرها في كافه بقاع الأرض وأطراف المعمورة ،والناظر في هذه الأساليب يجد دقتها وبلاغتها وعناية الإسلام من خلال بأدق تفاصيل وجزئيات حياة الإنسان ، وان المتتبع لها لن يجد إلا السرور والسعادة وراحة الجسد والنفس معا .

سادسا :الأمن العلمي والثقافي والفكري والإعلامي :

إن الإسلام دين شامل وكامل لم يدع قضية إلا وتطرق إليها من خلال النصوص الكريمة سواء في القران العظيم أو السنة المطهرة، فهو يعالج أحوال الإنسان وتصرفاته في كل حالاته، مع نفسه، وفي علاقته بالله تعالى، وفي صلته بأسرته وفي علاقاته الكثيرة المختلفة بالمجتمع الذي يعيش فيه، وفي علاقات الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، فهو ينظِّم كل هذه الأحوال والعلاقات،([١]) لذلك فقد اهتم بالإنسان حيث جعله أكثر المخلوقات تكريما وتقديسا من قبل الله عز وجل لدرجة انه أمر الملائكة إن يسجدوا له ،ولعل المميز الرئيسي للإنسان عن غيرة من المخلوقات هو عقلة وفكرة الذي يسمو ويعلو به إلى التفكير والتدبر والنظر في ملكوت الله مما يدفعه إلى عبادة الله الذي خلق الكون ما فيه وأبدعه وصورة فأحسن تصويره ، ومن اجل ذلك فقد أمره الله بالعلم والتعلم وكانت أولى الآيات القرآنية التي نزلت على رسول الهدى والرحمة هي (أقراء) ، والعقل هو وسيلة التعلم والقراءة والحفظ في الإنسان فلولا العقل لما استطاع الإنسان التعلم والحفظ والتذكر ،فبالعلم والتعلم يحقق الإنسان لنفسه الأمن الفكري والثقافي والعلمي الذي يحميه من الغزو الفكري المضاد ([٢]) ويحصنه من كل أفكار سامه

([1]) للمزيد انظر: محمد يوسف موسى: **الإسلام وحاجة الإنسانية إليه** ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٩م، ص40 ،٤١.

([2]) **الأمن الفكري** هو : الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة في مواجهه تيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة ،أي حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاحتواء أو الاختراق وكذلك الحفاظ على العقل

تحـاول الـدخول إلـى عقلـة لأنـه يكـون قويـاً ممتلئـاً بالأفكـار الـسليمة والمنطـق الـصحيح ،وبتحـصين الفرد يتحـصن المجتمـع مـن كـل غـزو ثقـافي معـاد يريـد بالأمـة الشر عندها تعيش الأمـة وهـي آمنـة مطمئنـة علـى دينهـا وفكرهـا وثقافتهـا وعلومهـا وخاصـة إن ثقافتهـا وعقيـدتها كانـت مـستهدفه منـذ البـدء ،ويبـدو إن مـا وصل إليه العالم اليوم من مراحل حياتية جديدة كالعولمة يستهدف تذويب ثقافات الأمم وأفكارها وعاداتها وتقاليدها وقيمها الاجتماعيـة الـسامية –والتـي تعتبـر هـي صـمام الأمـان فـي المجتمعـات لأنهـا تقيهـا مـن الأمـراض الاجتماعيـة الخطيـرة– وصـهرها في ثقافة عالمية واحدة دون مراعاة للخصوصيات ،ولا شك أن هذا أمر يـشكل خطـرا كبيـرا فـي حالـة الآخـذ بـه بـشكل مطلـق وتـرك مـا تملـك الأمـة مـن خـصوصية وهويـة تميزهـا عـن غيرهـا مـن الأمـم والـشعوب ،فـلا بـاس بالأصـالة والمعاصرة حتى لا نبقى نغرد خارج السرب ونبقى خارج دائرة العلم والتكنولوجيا ([1]) ،ولاشـك إن احتفـاظ الأمـة بثقافتهـا وقيمهـا وشـريعتها ودينهـا مـع آخـذها بالمعطيـات الايجابيـة للحضارة المعاصرة يحميهـا ويحصنها ويزيدها قوة ويحمـي هويتها لأن ضياع الهوية يعني ضياع الأمة وخاصـة أننا مأمورون بالأخذ بالعلم والتزود منه ما استطعنا إلى ذلك سبيلا وقد جاء الأمر على الأخذ بالعلم من رب العـالمين حين قال لنبيه في محكم التنزيل :" إقراء باسم ربك الذي خلق " والعالِم يحيط بما لا يحيط بـه غيرة فهو سلاح قوي للحفاظ على الأمة من الغزو الفكري والاقتحام الثقافي حيث يقول تعالى :" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " *التوبة آية ١١٢*،وقال (ص):"**طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة**

من الاحتواء من الخارج وصيانة المؤسسات الثقافية من الداخل من الانحراف الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم " انظر:القرارعه ،مصدر سابق .

([1]) ما زالت بلادنا العربية خارج منظومة العلم والتكنولوجيا الحديثة رغم أنها تملك كل المقومات اللازمة لها من حيث العقول الذكية ورؤوس الأموال الغنية والموارد الأولية الهامة ولكن مع ذلك فإن نسبة مشاركة المواطن العربي في العلم والتكنولوجيا على مستوى العالم هي أدنى المستويات فمن بين ٣,٥ مليون ورقة بحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا كانت نسبة مشاركة العالم العربي٠،٠٣% في حين أن نسبة مشاركة إسرائيل ١،٣% رغم أن عدد سكان العالم العربي حوالي (٢٨٠)مليون نسمة وعدد سكان إسرائيل (٦) مليون. المصدر: صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٣٠٥٢، تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١.

" رواه ابن ماجه ، وهذا يدلنا على أهمية العلم ودورة في تحصين المجتمع والارتقاء به نحو التقدم والرخاء.

وأما الثقافة الإسلامية فهي تختلف عن غيرها من الثقافات وذلك لأنها تنبع من مصادر لا تنبع منها أية ثقافة ، فهي نابعة من كتاب الله عز وجل ومن السنة النبوية المطهرة ومن التاريخ الإسلامي المشرف وسيرة السلف الصالح ومن اللغة العربية ،وان استناد الأمة على هذه المرتكزات يحميها ويحمي ثقافتها ويجعلها تستمد قوتها منها عندها يستعصي على كل حاقد أو مغرض الدخول إلى جسدها والفت في عضدها، أما إذا حادت الأمة عن هذه المرتكزات وتركتها فأنها تضعف وتتهاوى وتصبح كالريشة في مهب الريح ،ولعل ما تشهده الأمة من واقع مرير في واقعها العلمي والثقافي والفكري هو بسبب انحرافها عن هذه الخطوط ، فنلحظ وبكل وضوح –وخاصة في الوقت الحاضر– إن الأمة كثر فيها المنكر وتقلص المعروف وكثرت العصبيات والانقسامات المذهبية والطائفية وأصبح التفاخر والتنادي بالأنساب والأموال والعشيرة والقبيلة وتراجع التفكير العلمي والإنتاج الأدبي وركنت الأمة إلى غيرها واعتمدت في طعامها على ما ينتجه غيرها واللباس الذي يصنعه الآخرون والأثاث المستورد....الخ وهكذا، فأصبحت عاجزة ضعيفة متواكلة متخاذلة ،ولعل الحل والمخرج من هذا الضياع العلمي والفكري الذي أوجد خلخلا أمنيا علميا وفكريا وثقافيا هو بالعودة إلى تبني الثقافة العربية الإسلامية المبنية على الأسس المذكورة أنفا ،لأنها تمتاز عن غيرها من ثقافات الأمم بمميزات تجعلها تستحق الحياة ،ولعل أولى هذه المميزات : أنها مصبوغة بصبغه إلهية حيث يقول تعالى :" صبغة الله ومن أحسن من الله صبغه " *البقرة ١٣٨*.وكذلك تمتاز بالاتساع والعمومية مجالها الدنيا والآخرة ،وهي ثقافة عالمية ليست مقصورة على جنس دون جنس ،لأن الخلق جميعاً هم من صنع الله ولا فرق بينهم إلا بالتقوى ،وقد جاءت تعاليم الإسلام للناس كافه فهي لم تميز بين ابيض ولا احمر ولا عربي ولا عجمي بل إن

شعارها "إنما المؤمنون أخوة " وبما إن مصدرها الهي فلا شك أنها كاملة شاملة متوازنة واقعية ([1]).

ومن مقومات الأمن الثقافي للأمة هو حفاظها على لغتها العربية التي كانت في يوم من الأيام لغة العلوم والمعارف، والتاريخ يشهد بان معظم العلوم المعارف التي تدرس في جامعات الغرب حاليا هي من ثمار الحضارة العربية الإسلامية التي امتدت إلى أقاصي الأرض فكانت حضارة العلم والأدب الفنون والفلك والجغرافيا...وغيرها من العلوم المختلفة ، وقد أنجبت هذه الأمة الكثير من الأدباء والفلاسفة والعلماء والشعراء والمفكرين والأطباء والفلكيين ...الخ من المشاهير الذين برعوا في شتى العلوم والمعارف ،ولكن حال الأمة اليوم من الناحية الثقافية والعلمية هو حال يرثى له وخصوصا في ظل وسائل الإعلام المختلفة التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة كالانترنت والفضائيات ،حيث يلاحظ المتصفح لهذه الوسائل غياب اللغة العربية عن شاشاتها بينما نجد أن ٨٨% من المضامين التي تبث عبر شبكة الإنترنت تبث باللغة الإنكليزية([2]) ويكفي إن نعلم إن ما يترجم من الكتب إلى اللغة العربية في بلادنا العربية لا يزيد عن ٣٠٠ كتاب سنويا وهو يساوي ١/٥ ما تترجمه دوله مثل اليونان ،وان ما ترجمناه منذ عصر المأمون إلى اليوم يساوي فقط عشرة آلاف كتاب تقريبا وهو ما تترجمه أسبانيا في سنة واحدة فقط. ([3])وتعتبر مصر أكثر الدول العربية ترجمة للكتب حيث يترجم فيها ١٠٠ كتاب في العام مقابل ٢٥ ألف كتاب يترجمها اليونانيون و ١٨ ألف كتاب يترجمها الأتراك وتترجم كتاب واحدا مقابل ١٧٠٠ كتاب يترجمها اليابانيون ([4])،أضف إلى ذلك تقصير وسائل الأعلام وغيابها عن الساحة وخصوصا المحطات الفضائية التي يقتصر الموجود منها على بث الأنماط الاستهلاكية أو المواد الهابطة الرخيصة التي لا تقدم أي نفع أو فائدة

([1]) للمزيد انظر:عمر الأشقر ،مصدر سابق ،ص ٥٩ -٧٦.

([2]) محمد مرهف حسين أسد ، مصدر سابق ، ص٤٥

([3]) نبيل علي ، **الثقافة العربية في عصر المعلومات** ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ،يناير ، ٢٠٠١،ص ٣٦.

([4]) المصدر السابق ،ص ١٦.

للمواطن ،أضافه إلى تقصيرها في الدفاع عن الأمة وعن قضاياها ونشر الصورة الحسنة عن دينها وثقافتها وأصالتها وخصوصا في ظل الهجمة القوية التي تتعرض لها وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي أدت إلى توجيه أصابع الاتهام للإسلام ونبيه وأهلة واتهامهم بالتطرف والعنف والإرهاب وما زالت وسائل الإعلام العربية والإسلامية عاجزة عن الرد والدفاع عن نفسها ولعب الدور المأمول منها بالمقابل فان الغرب ينظر إلى التكنولوجيا باعتبارها أحدى الأدوات الهامة في النظام العالمي الجديد ب إن بعض الباحثين والمفكرين اعتبر إن الحرب القادمة هي حرب التنافس من اجل السيطرة على المعلوماتية لأنها ستكون سلعه لا يمكن الاستغناء عنها في مجالات الإنتاج المختلفة ،بل انه سيصبح بمكان من يملكها يملك زمام القوة بكل مقوماتها، أما في مجال الأمن فأن الغرب على لسان اكبر زعماءه يرى بان التكنولوجيا ساهمت وستساهم في تحقيق الأمن بمختلف أشكاله للدولة وستكون هي ابرز عناصر قوة الدولة في المستقبل،حيث يقول الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو يبشر بالنظام العالمي الجديد :"أن ثورة المعلومات أدت إلى تدمير أسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة ....لقد تغلبت التكنولوجيا في العديد من أنحاء العالم على الطغيان مثبتة بذلك إن عصر المعلومات يمكن أن يصبح عصر التحرير إذا ما عمدنا بحكمة إلى تحديد قوة الدولة وحررنا شعوبنا لكي تتمكن من استخدام الأفكار والاختراعات والمعلومات الجديدة خير استخدام "([١]).

سابعاً : الأمن النفسي([٢]) :

لقد كان الفرد في الإسلام موضع الاهتمام ومحور التفكير وذلك لأن بناء الفرد الصالح يعني بناء الأمة الصالحة ،لذا فقد أولاة الإسلام العناية الفائقة واهتم بأمنه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي ...الخ من عناصر الأمن والتي هي في النهاية محصلة لأمن نفسي واطمئنان داخلي وراحة ذهنية

([1]) المصدر السابق ،ص١٩

([2]) هو الشعور بالهدوء والسكينة والسلام وان يحيطك الأمان والاطمئنان في كل لحظة وفي كل جانب من جوانب حياتك " . انظر: القرارعه مصدر سابق .

ونفسية تنعكس أثارها على المجتمع بأسرة ، فاستقرار نفسية الفرد تمنح الأمة كلها الاستقرار والطمأنينة ومما شك فيه إن النفسية المضطربة والغير مستقرة نتائجها السلبية تنعكس على الأمة وعلى أمنها القومي .

لذا فقد اهتم الإسلام بموضوع الصحة النفسية والتي هي شرط هام وعامل من عوامل تكامل شخصيه الإنسان السليم ، وذلك لان سلامه النفسية تعني سلامه بقيه الجسد وان عله النفس تؤدي إلى اختلال الموازين واضطرابها وتغير أنماط السلوك وانهيارها ، وللمزيد من التوضيح يجدر بنا أن نعرف الصحة النفسية والتي تعني :"قدرة الفرد على التوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه وهذا التوافق هو الذي يؤدي إلى التمتع بحياة خاليه من الاضطرابات ، حيث يتسم الفرد بالرضا عن نفسه وعن مجتمعه حيث لا يبدو عليه ما يدل على سخطه على مجتمعه كما انه لا يسلك سلوكا اجتماعيا شاذا بل تكون كل سلوكياته معقولة تدل على الاتزان العاطفي والانفعالي والعقلي في مختلف المجالات وتحت تأثير جميع الظروف " ، وهو وفقا لما ذكر أعلاه يكون صحيح النفس سوي الشخصية سليم التصرف ويكون ذا صحة نفسيه سليمة .([١])

ومنهجيه الإسلام في تقويم نفسيه الإنسان هي منهجيه متطورة وعصريه تصلح لكل زمان ومكان ، لذا فلا حق لجاحد أو منكر أن يقول إنها أساليب وطرائق عفا عليها الزمن وباتت قديمة وباليه ،بل أنها الحلول الناجعة لما تعانيه البشرية اليوم من ازدحام عياداتها ومستشفياتها –وخاصة في الغرب المتقدم!!!– من كثرة المرضى الذين يعانون من صنوف الأمراض والعلل النفسية والإصابات الروحية كالهم والحزن والقلق والكسل والاكتئاب والخوف والفصام والهلوسة والأرق والعصبية والانتحار وغيرها الكثير مما نتج عنه أمراضا جسديه كارتفاع الضغط والسكري وألم المفاصل ... الخ مما يستنزف الأموال الطائله لعلاجها ولكن دون فائدة ، ولكن الإسلام العظيم لديه الحل ، وذلك وفق منهجيه أثبتت جدارتها وقدرتها على شفاء علل النفس وبقاء الإنسان سليم الروح والنفس والضمير والجسد ، لذا تجد الإنسان الممتلئ قلبه بالإيمان والمتعلق بخالقه يتمتع بالصحة

([1]) للمزيد انظر :محمد جمال الدين محفوظ، مصدر سابق ، ص ص ٢٤٠ ٢٤١.

النفسية التامة ويشعر بالسعادة الغامرة في كل وقت وحين وهذا ما أثبتته دراسات الغرب الكثيرة في مسيرة بحثها عن علاج أمراض الروح والنفس ([1]).
إما منهجيه الإسلام في بناء الأمن النفسي للفرد وللمجتمع فتتلخص فيما يلي :

١. بقاء النفس والروح متجهة ومتعلقة بالخالق عز وجل وتوجهه إليه سبحانه ،لان في ذلك الطمأنينة والراحة ، حيث يقول تعالى :" ألا بذكر الله تطمئن القلوب " ، إن في ذكر الله والتعلق به راحة للنفس وطمأنينة للضمير لان الإنسان عندها يدرك أن مصيره ورزقه واجله بيد خالقه وليس لأحد من البشر مهما كانت قوته وجبروته أن يضره أو ينفعه بشيء إلا بإرادة الله عز وجل ،حيث يقول سيدنا رسول الله في الحديث :" واعلم انه لو اجتمع أهل السماوات والأرض على أن يضروك بشيء ما ضروك إلا بشيء قد قدرة الله عليك " ، ومن مظاهر التعلق بالله عز وجل هو المداومة على قراءة القران لان في ذلك شفاء للصدور وتخلص من القلق والاضطراب ،حيث يقول تعالى :" وننزل من القران ما هو شفاء ورحمه للمؤمنين " الإسراء ٨٢، .

٢. حسن التعامل مع الناس جميعا والتواضع لهم والرفق بهم واللين معهم واحترامهم واستخدام أسلوب التسامح والصفح والعفو عنهم، لان هذا الأسلوب هو الطريق نحو بناء جسور المودة والتراحم والتآلف بين الناس عندها تسود العلاقات الانسانيه حاله من الهدوء والاتزان والطمأنينة ، وينعدم منها العنف والتطرف والاضطراب ويتحقق الأمن الاجتماعي، وأن ما تعاني منه البشرية اليوم سببه وبلا شك هو انعدام التعامل بالرفق واللين واحترام الأخر والتسامح فيما بين الناس ، قال تعالى :" ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك " ، وقال تعالى :" والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين " العمران ١٣٤.

٣. أمر الإسلام المسلم بالتفاؤل والاستبشار بالخير ونبذ اليأس والقنوط حيث يوجهنا لذلك رب العزة فيقول :" ولا تيأسوا من روح الله انه لا ييأس من روح الله

([1]) يمكن للمزيد مراجعه : عبد الله بن عبد العزيز العيدان ، **طريقك إلى الصحة النفسية** ، الرياض ، ١٤١٨هـ،ص٩-٣٠.

إلا القوم الكافرون " يوسف٨٧ ، وكذلك فان من يتفاعل بالخير يجده لأن القاعدة هي (تفاءلوا بالخير تجدوه) والتفاؤل والاستبشار يؤديان بالإنسان إلى راحة البال وهدوء الأعصاب والنفسية وطمأنينة الضمير .

٤.يدعوا الإسلام الإنسان المسلم إلى البشاشة وطلاقه الوجه لدرجه انه اعتبر تبسم الإنسان المسلم في وجه أخيه المسلم صدقه، وهذا السلوك يجعل الإنسان يعتاد ألابتسامه واللطافة في التعامل مع الآخرين فيجعلهم يحترمونه ويقدرونه ويبادلونه نفس الشعور مما يخلق أجواء مريحة سواء في البيت أو الشارع أو العمل ، بل في كل مكان .

٥. قناعة الإنسان بما قسم الله له ، عندها تطمئن نفسه ويرتاح باله ويعرف أن هذا هو نصيبه في هذه الحياة حتى وان كان ما أوتي قليل ويسير لأنه من عند مقسم الأرزاق وهو الله القادر ،حيث أن رضا الإنسان بما قسم الله له يجعله أغنى الناس لان القاعدة في ديننا هي قوله تعالى :" (وعسى أن تكرهوا سيئا وهو خير لكم وعسى انم تحبوا شيئا وهو شر لكم ...) وكذلك القاعدة النبوية التي تقول : (وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس) وفي تراثنا العربي الإسلامي "القناعة كنز لا يفنى " .

٦. الصبر والشكر نعمتان من نعم الله على الإنسان المسلم يجعلانه يشعر بالطمأنينة وراحة النفس فهما السلاح الحقيقي لمواجهه الاضطراب والقلق على ما فات أو نقص ،قال تعالى :" لئن شكرتم لأزيدنكم " إبراهيم٧، لان الخير كله في الصبر والشكر وهذا ما نبئنا به نبي الهدى والرحمة حين قال :" عجبا لأمر المؤمن إن أمرة كله خير ، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن ، إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له ، وان أصابته ضراء صبر فكان خيرا له " ،رواةمسلم، وقوله تعالى :" والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا ..) البقرة١٧٧.

٧.إن النظر إلى ما عند الآخرين وتمني زوال النعمة وتحولها عنهم هو مصدر القلق والاضطراب ، لذا فان الإسلام أراح الإنسان من هذا العناء وأمره بالقناعة ، حيث طلب منه أن لا ينظر للناس بعين الحسد والطمع بما يملكون ، قال تعالى :" ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا "طه١٣١ ،وقوله

تعالى :" ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض " ،عندها ترتاح نفسه ويهدأ باله .

هذه بعضا من أسس المنهجية الإسلامية في بناء الأمن النفسي للإنسان السليم الصحيح النفس والروح ، لان الإسلام يدرك أن الإنسان القوي نفسياً هو ذاته القوي بدنياً وعقلياً لان الروح والجسد هما مكونات الإنسان الكامل الصحيح وهما بالتالي أسس بناء الأمن النفسي في المجتمع المسلم .

ثامناً: الأمن السياسي:

يتكامل الأمن في الإسلام ليشمل كافة المجالات الحياتية فهو شامل بشمولية رسالته وعام بعموميتها فهو لم يدع شأناً إلا ووضع له الأسس والمبادئ التي تحقق للناس ما يسهل عيشهم وييسر أمورهم اليومية ،ولعل الجانب السياسي في الإسلام من الجوانب الهامة التي عالجها وأحاط بها بقصد توفير الحياة الحرة الكريمة في ظل دولة مسلمة تقيم شرع الله وتحتكم إلى منهاجه ، فلقد عالج الإسلام كل قضايا الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.... الخ من مناحي الحياة المتعددة، وذلك من خلال النصوص العظيمة في القران الكريم والسنة المطهرة، فكانت النصوص هي دستورهم وهاديهم إلى ما يريدون من أهداف وغايات، ولا شك أن الأهداف والغايات ألاستراتيجيه البعيدة المدى – كالأمن، الاستقرار، الكرامة، العزة، والامتداد والتطور، والتقدم والانتصار، ،......الخ – لا تتحقق إلا بالدولة، والدولة تحتاج إلى قائد يقود هذه الأمة من خلالها إلى تصبو إلية ،لذا فقد وضع النبي الكريم علية الصلاة والسلام أسس بناء الدولة العصرية القائمة على التكافل الاجتماعي والتراحم بين أفرادها وفق الدستور الذي وضعه لها علية الصلاة والسلام والمستمدة نصوصه من الكتاب العظيم والتي كانت هي الخطوط العريضة للنظام السياسي الذي يسوس الناس ويرعى مصالحهم لذا فأن السلطة في النظام السياسي الإسلامي ليست سلطة استبدادية، وهذا ما يتضح من تتبع مسيره بناء الدولة في الإسلام، حيث كانت الشورى من أقدس مؤسساتها ومن أهمها، كذلك فإن الحاكم في النظام الإسلامي

ما هو إلا فرد من أفراد الأمة معرّض للمساءلة من قبلها إن هو قصر أو تقاعس عن أداء واجباته تجاهها.

ومن خصائصه أيضاً أن الأفراد يجب أن يتمتعوا بالاحترام والحماية وهو ما اصطلح عليه حديثاً بـ"مواثيق حقوق الإنسان" التي جاءت بها الأمم المعاصرة رغم أن الإسلام أوجدها وسبقها في وضعها بمئات السنين.

وما تعاليم الإسلام حول العدالة والمساواة والشورى وإعطاء الحريات للناس بالتنقل والتعبير وغيرها من الحريات المؤطرة بتعاليم الشريعة الإسلامية إلا خير دليل على ذلك.

كذلك فإن من الخصائص الهامة لنظام الحكم في الإسلام هو: احترام أصحاب الديانات الأخرى وعدم الاعتداء عليهم، فلهم حق ممارسة شعائرهم الدينية وممارسة القوانين الخاصة بهم فلا يجوز لأحد التعرض لهم أو الإساءة إلى معتقداتهم بل أنهم يحظون بالحماية والرعاية أن هم قاموا بما طلب منهم والتزموا بتعاليم الدولة الإسلامية.

وبذلك نجد أن نظام الحكم في الإسلام ليس له شكل محدد أو نظام ثابت، بل أن ذلك متروك للأمة تختار الشكل الذي يناسبها حسب الظروف والأحوال والخصوصيات بشرط أن يتم الالتزام بمبادئ الشريعة المنطلقة من القرآن والسنة[1]، لذلك يعتبر الإسلام أن اختيار الشكل المناسب للحكم هو من حق الأمة انطلاقاً من حق الأمم والشعوب والحضارات أن تتميز في خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية....الخ، وخاصة أن نظام الحكم في الإسلام هو نظام شامل لكل جوانب الحياة من اقتصاد وسياسة، وعلوم وفكر...وغيرها كذلك لم يمنع الإسلام الأمة من الإطلاع على تجارب الشعوب والأمم الأخرى في الحكم مع المحافظة على أصالة التجربة الإسلامية الفريدة من نوعها، وخصوصاً أن الأمم المعاصرة تسعى للوصول إلى أنظمة جديدة في الحكم تقوم على قيم الحرية والانفتاح وحكم الشعب بنفسه كالديمقراطية والليبرالية وغيرها، ولكن يحق لنا أن نقول بأن نظام الحكم الإسلامي سبق هذه المذاهب

---

(١)البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤسسة آل البيت.

وهذه النظريات بمئات السنين، لأنه جاء بمبادئ الحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان وإطلاق التفكير الإنساني من عقاله لمجاراة التطورات في الحياة المعاصرة، وهذا ما تسعى جاهدة له هذه النظريات.

وواجب الأمة في هذا الزمان أن تسعى للاستفادة من تجارب الآخرين في الحكم مع المحافظة على أصالتها وهويتها في هذا المجال وصولاً إلى تحقيق سعادة ورفاهية شعوبها وأفرادها،ولعل ما سبق ذكره هو فيض من غيض في مجال الأمن السياسي في الإسلام وكيفيه تحقيقه من خلال إتباع الأسس التي وضعها الإسلام وأمر أتباعه أن يسيروا وفقاً لها.

إن ما يشهده العالم اليوم من أزمة اقتصادية أودت بنظامه المالي والاقتصادي والمصرفي وشلت قدراته فأحالته إلى الركود والانهيار ، يدفع العالم إلى النظر إلى النظام الاقتصادي الإسلامي كمخلص له من أزمته الراهنة التي سترزح البشرية تحت وطأتها لسنوات عديدة ، والدليل على ذلك أن المؤسسات التي تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي كانت هي الانجح والأقدر على تجاوز المحنة وهي الأقل تضررا من الزلزال المالي والإعصار الاقتصادي الذي يجتاح العالم .

الفصل السادس

الأمن والسلم العالميين

"......إن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم يضعف الأمن الدولي.... وإن رغبة الولايات المتحدة في تعزيز هيمنتها العالمية ادت إلى فقدانها فرصة تاريخية لإرساء نظام عالمي ديمقراطي بحق.........."

الرئيس الروسي

(ديمتري ميدفيدف)

٢٠٠٨/١٠/٨

الفصل الخامس

الأمن والسلام العالميين

انه من غير المعقول الحديث عن الأمن والسلم الدوليين بعيدا عن امن الفرد أولا وأمن الدولة ثانيا وأمن الإقليم ثالثا وذلك لأنها المكونات الرئيسية للأمن العالمي الشامل الذي أصبح هدفا تسعى إليه الأمم المعاصرة ،إن منظومة الأمن تتكون من معادلة سهلة الفهم بسيطة التوضيح يمكن تلخيصها بما يلي: امن الفرد =امن الدولة ،وامن الدولة = امن الإقليم ،وامن الإقليم = امن المنطقة ،وامن المنطقة = امن العالم ، وباختصار فأن (امن الفرد +امن الدولة الوطني +امن الإقليم +امن المنطقة = امن العالم اجمع !! ، لذا فان الدول الكبرى الباحثة عن امن العالم يجب عليها إن تسعى أولاً لتامين الأفراد في بيوتهم ومساكنهم ومدارسهم ومزارعهم ومصانعهم لأنهم يشكلون الحلقة الأقوى والحلقة الأولى في لبنة الأمن العالمي ،والأمن المطلوب لهم هو الأمن الشامل المحتوي على كافه العناصر كالأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والغذائي والصحي و النفسي ،والثقافي .... الخ من عناصر الأمن التي لا يستطيع إن يحيا الإنسان بدونها .

لقد عانى الإنسان على هذه الأرض كثيراً فعاش في الفقر والحرمان تارة وفي الحروب الطاحنة تارة أخرى ..، لقد فقد الأمن والسلام الدوليين طويلا على هذه الأرض وكان لابد من وضع حد لملايين البشر الذين يموتون حرقا بنيران السلاح أو جوعا من قلة الطعام أو في العراء من شدة البرد لأنهم لا يجدون مأوى يضمهم ، لقد كان من ابرز ملامح فقدان الأمن العالمي هي الحروب الكونية التي شهدتها البشرية منذ بدايات القرن العشرين ومات خلالها عشرات الملايين من المدنيين الأبرياء وحرقت ملايين الهكتارات وأصبحت رماداً اسودا لا تنبت إلا الحزن والدموع .

خرجت الدول منهكة من الحروب وأرادت وضع حد لهذه المآسي التي يعاني منها ملايين البشر وقررت التكفير عن ذنبها فأعلنت عن ميلاد مفهوم جديد في العلاقات الدولية هو مفهوم (الأمن الجماعي) فقررت من اجل بلورته

إيجاد منظمة دولية تحتكم إليها في نزاعاتها وتنظم لهل شؤونها وترعى الأمن الجماعي للأمم كافه ،ولإلقاء المزيد من الضوء على هذا المفهوم لابد من تعريفه وتفصيل معناه ،حيث عرفه الكثير من المهتمين والباحثين في الشأن الدولي ومن ضمنهم :

-الدكتور إسماعيل صبري مقلد حيث يقول:" إن الأمن الجماعي يهدف وبالدرجة الأولى إلى الحيلولة دون تغيير الواقع لدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته وتبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة دولة معينه على حساب غيرها من الدول ".([١])

ومن خلال هذا التعريف يتبن لنا بان الغاية الرئيسية والهدف الأسمى لهذا المفهوم هو العمل الجماعي المشترك من قبل المجتمع الدولي من اجل منع اعتداء دولة على أخرى والعمل على ردع العدوان بطريقه جماعية ضد من يستخدم قوته لزعزعه امن واستقرار دولة أخرى .

ومن اجل تحقيق ذلك الهدف اجتمع ممثلو ٣٢ بلدًا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بالقرب من باريس عام ١٩١٩م للاتفاق على ترتيبات السلام. وقرروا حسم نزاعاتهم عن طريق المفاوضات تحقيقا للأمن الجماعي واتفقوا أن تقوم الدول بناءً على ذلك، بالتكاتف ضد الأعمال الحربية التي تقوم بها أي دولة. وأعلن عن ميلاد عصبة الأمم عام ١٩٢٠م، وهي تجمُّع لعدد من الدول للمحافظة على السلام العالمي عن طريق الأمن الجماعي وكانت تتضمن ثلاثة أجهزة رئيسية هي :الأمانة العامة ،مجلس العصبة ،الجمعية ،وقد اسند إلى العصبة اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الأمن الجماعي الذي نصت علية المادة (١٠)من ميثاق العصبة والذي يدعوا إلى المحافظة على سلامه أراضي واستقلال جميع الأعضاء ضد أي عدوان خارجي وقد أناطت هذه المادة الدول بفرض العقوبات العسكرية او الاقتصادية او السياسية التي تراها مناسبة ضد المعتدي ،ولكن يبدو أن بذور الحرب ما زالت تنمو في أحشاء المجتمع الدولي وكان نمو هذه البذور أقوى من أن توقفه هذه المنظمة الدولية التي لا تمتلك قوة

([1]) إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية** ،ط٣،جامعة الكويت ،١٩٨٤،ص ٢٩٣.

تردع بها من يتعدى على الأمن الجماعي للبشرية ،إضافة الى العيوب القانونية في العهد الخاص بإنشائها جعلها قاصرة عن أداء واجباتها لذا فهي لم تقم بواجبها في تطبيق الأمن الجماعي حق القيام فهي لم تفعل شيئا إزاء العديد من النزاعات التي نشبت في العالم والتي من أهمها :

- هجوم اليابان على الصين عام ١٩٣١م،
- ولم تقم بإيقاف الهجوم الإيطالي على أثيوبيا عام ١٩٣٦م،
- احتلال ألمانيا للنمسا عام ١٩٣٨م.
- الحرب الأهلية الأسبانية عام ١٩٣٦ -١٩٣٩.

بالإضافة إلى الكثير من النزاعات الأخرى والتي كانت تؤثر على مصالح الدول الكبرى والتي هي جزء من بقايا الحرب العالمية الأولى ،ولذلك فشلت في تحقيق الأمن الجماعي المنشود مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بعد غزو ألمانيا لبولندا ([1]).

الأمن الدولي Universal Security :

اشتعلت الحرب العالمية الثانية وأحرقت بنيرانها الأخضر واليابس ،وتعرض الأمن والسلم الدوليين إلى خطر كبير بل إلى فان تام وتوجت هذه الحرب الضروس بحسم لم يكن يتوقعه احد حيث استخدم فيها السلاح الذي ما توقع صانعوه إن يفعل ما فعل ،لذا استدعى الأمر البحث عن السلام وخاصة إن العالم لم يعرف له طعما منذ سنوات ، وبعد انتهاء الحرب اجتمعت الدول المنتصرة والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة وبحثت وضع صيغة أمنية عالمية .وإقامة تنظيم دولي جديد، يستند إلى مبادئ وأسس دولية، بعد ما تبين عدم جدوى الهيئة السابقة (عصبة الأمم) والتي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على ضبط الأمن العالمي والحفاظ علية ، وذلك عائد إلى عدم قدرة أجهزتها وميثاقها على مجاراة ومواكبة المتغيرات في المجتمع الدولي .

([1]) للمزيد انظر: سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ،ص٣٣٣ -٣٤١.

أصدرت الدول المجتمعة بيانا أوليا في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ تضمن مقترحات للأسس والمبادئ، التي سيقوم عليها التنظيم الدولي الرسمي الجديد، والذي أريد إن يكون اسمه "هيئة الأمم المتحدة"،وتضمن البيان الأولي قائمة المقترحات والتي احتوت ستة مبادئ،وقد كان أبرزها هو المبدأ الخامس الذي كان ينص على: "مساعدة التنظيم الدولي، إذا اضطر إلى استعمال القوة" وهذا بحد ذاته مؤشر على إن التنظيم الجديد ستكون له سلطة وقوة تمارس على من يخالف او يحيد عن الشرعية الدولية ويؤثر على الأمن والسلم في العالم .

لقد وافقت الدول المنتصرة وحلفائها والتي كانت قد أعلنت الحرب على دول المحور على هذه المبادئ الستة ،والتي بلغ عددها حوالي ٤٠ دولة منها عدد من الدول العربية هي : المملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسورية ولبنان وأعلن ميثاق للأمم المتحدة، خلال مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل . ٢٦ يونيه ١٩٤٥ حيث وافقت ١١١ دولة على جميع مواد الميثاق، وقد وقع منها ٥٠ دولة عليه (من ضمنها الدولة العربية الخمس المشار إليها سابقا.

لقد اختلف تشكيل هيئة الأمم المتحدة عن عصبة الأمم من حيث أنها امتلكت –ومن خلال نصوص ميثاقها– القوة لردع كل من يحاول الانقضاض على الشرعية الدولية أو تعريض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر ،حيث أكد ميثاق الأمم المتحدة على أهمية ودور مجلس الأمن ومسؤولياته وواجباته في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال الطابع الإلزامي لقراراته يتضح دور مجلس الأمن من خلال ما جاء في المادة 43 من الميثاق، والتي تقضي بتعهُد الدول الأعضاء أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، كل ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن([1])،

([1]) سليمان أبو سويلم ، **دعوات الإصلاح لمنظمة الأمم المتحدة وأهميتها** ، المجلة الثقافية ، العدد ٧٠ ، أيار ٢٠٠٧، عمان ، ص٦٧.

وبذلك يتضح الدور التنفيذي لمجلس الأمن في تنفيذ الهدف الأسمى الذي قامت علية الأمم المتحدة ،ولمجلس الأمن وظيفتان هما :حل المنازعات سلميا كما ورد في الفصل السادس من الميثاق ،،والأخرى حلها بالقمع والقوة وهو ما ورد في الفصل السابع من الميثاق ،بل إن مجلس الأمن أنيطت بة مهمة تحديد ما ذا كان قد وقع تهديد للسلم والأمن الدولي أو أي عمل من أعمال العدوان وهذا ما ورد في نص المادة ٣٩ من الميثاق ([1]).

لقد اقتضت مهمة خلق الأمن الدولي إيجاد قوات مسلحة تابعه للأمم المتحدة تقوم بالتنفيذ وهو ما ورد في نص المادة ١/٤٣. حيث اقتضت المواد من ٤٣ إلى ٤٧ أيضا ضرورة توقيع الدول على اتفاقيات خاصة مع الأمم المتحدة بهدف تكوين قوات مسلحة وان من يضع الخطط الحربية لهذه القوات هو مجلس الأمن ذاته ،وقد برزت الحاجة نتيجة للمتغيرات لدولية إلى إنشاء هذه القوات والتي تمثلت مهمتها في مراقبة وقف إطلاق النار بين القطاعات المتحاربة او الإشراف على الهدنة بين الأطراف المتحاربة وجاءت هذه القوات على نوعين هما :

١.**المراقبين الدوليين** :وهم ضباط من جنسيات مختلفة يتم اختيارهم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإرسالهم بعد تدريبهم على المهام المطلوبة منهم إلى مناطق المسؤولية ،وابرز مهام هؤلاء المراقبين هي مراقبة وقف إطلاق النار او محاولة تقريب ووجهات نظر الأطراف المتنازعة بهدف إحلال السلام بينها ،هذا وقد تزايد عدد المراقبين الدوليين وخاصة بعد عام ١٩٩٠ عندما كثرت النزاعات في مناطق العالم المختلفة وازداد نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين فاستدعى الأمر إرسال المراقبين لها مثل سيراليون ،ليبيريا ،هايتي ،ارتيريا،البوسنة ،كرواتيا ،العراق ،السودان ...الخ من مناطق النزاع المختلفة .

([1]) لمزيد من التفصيل انظر:سعد حقي توفيق ،مصدر سابق ،ص ٣٤٤ –٣٤٨.

٢.قوات حفظ السلام المسلحة([1]):

تعود بدايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى عصر الحرب الباردة يوم كانت وسيلة لحل النزاعات بين الدول وذلك من خلال نشر أفراد عسكريين من بلدان مختلفة ، غير مسلحين أو يحملون أسلحة خفيفة ويعملون تحت قيادة الأمم المتحدة، بين القوات المسلحة التابعة للأطراف المتنازعة سابقا.

إن إنشاء قوات تابعه للأمم المتحدة وفقا للأساليب التي استخدمت في تشكيلها يعتبر نظاما جديدا أوجدته الأمم المتحدة بهدف معالجة نزاعات خطيرة ظهرت في مناطق مختلفة من العالم ،وان إنشاء هذه القوات قد أرسى مبادئ وقواعد جديدة لمعالجة الحالات التي قد تتسبب في الخلل في الأمن والسلم الدوليين او وقع عمل من أعمال العدوان من دولة على أخرى عندها يتم إنشاء قوات دولية غايتها حفظ الأمن والسلم ومعالجة كل حالة حسب ظروفها ، وعادة يتم دعوة قوات حفظ السلام عندما تطلب القوى الدولية الرئيسية من الأمم المتحدة وضع حد للنزاعات التي تهدد الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين([2]).

عادة يتم نشر قوات حفظ السلام عندما ينفذ وقف إطلاق النار وتعطي أطراف النزاع موافقتها. فقوات الأمم المتحدة واجبها هو أن تراقب الحالة على أرض الواقع وترفع تقارير محايدة حول الالتزام بوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات أو العناصر الأخرى في اتفاق السلام. وهذا يمنح الوقت ويفسح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع .

([1]) للمزيد عن هذا الموضوع يمكن الاطلاع على الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة : www.un.org

([2]) للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : جابر إبراهيم ، **الأسس القانونية لقوات حفظ السلام الدولية** ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٥ –٢٢٠.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة في التسريع في إحداث نقلة جذرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف. وانطلاقا من روح التعاون الجديدة، أنشأ مجلس الأمن بعثات لحفظ السلام أكبر وأكثر تعقيدا، بهدف المساعدة في غالب الأحيان على تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة بين أطراف النزاعات الداخلية. وما برحت عمليات حفظ السلام تضم عناصر غير عسكرية حرصا على تحقيق الاستدامة. فتأسست إدارة عمليات حفظ السلام عام ١٩٩٢ لكي تدعم هذا الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام المعقدة وازدادت وتوسعت واجبات هذه القوات حيث أصبح تقوم بعمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وتوفير الأمن للمجموعات الضعيفة من السكان وإصلاح القطاعين القضائي والأمني، ومراقبة حقوق الإنسان وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا. وتوفر هذه البعثات مساعدة أمنية فيما تنفذ برامج إنسانية وأخرى للمعونة الاقتصادية، كما تدعم عمليات سياسية معقدة وانتخابات في أغلب الأحيان.

. لقد حققت العمليات الجديدة نجاحا. ففي السلفادور وموزامبيق مثلا وفرت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام السبل الهادفة إلى إحلال سلام ذاتي البقاء. وقد باءت بعض الجهود بالفشل، ربما بنتيجة تقييم متفائل أكثر مما ينبغي لما تستطيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إنجازه. ففي حين كانت البعثات المعقدة في كمبوديا وموزامبيق جارية، أرسل مجلس الأمن قوات حفظ سلام إلى مناطق نزاع مثل الصومال، حيث لم يتم وقف لإطلاق النار أو الحصول على رضا جميع أطراف النزاع. ولم تكن هذه العمليات تملك القوى العاملة، أو تحظى بدعم الإرادة السياسية لتنفيذ الواجبات المناطة بها. وقد عانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جراء حالات الفشل، لا سيما مجزرة سريبرينيتشا عام ١٩٩٥ (في البوسنة والهرسك) والإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، فترة تخفيض في النفقات وفحص ذاتي.

أما ابرز بعثات حفظ السلام في العالم فهي :

- أكبر عملية لحفظ السلام في ليبريا،

- عملية(أونوسي) في كوت ديفوار .

- بعثة إضفاء الاستقرار في هايتي (مينوستا).

- وعملية الأمم المتحدة في بوروندي (أونوب).

- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت إعادة هيكلة وتوسيع مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك (مونوك) بشكل أساسي وحلت بذلك محل ليبريا كأكبر عملية لحفظ السلام وفتحت مقرا جديدا في شرق البلاد المضطرب. -وكذلك استمر التخطيط لبعثة في السودان كي تبدأ الانتشار حالما يتم توقيع اتفاق للسلام.

- ووفرت الإدارة دعما إداريا وكذلك لوجستيا لبعثة الأمم المتحدة في العراق (اونامي).

لقد شهد عام ٢٠٠٤ توسعا كبيرا في أعداد وواجبات هذه القوات حيث وصل العدد إلى حوالي ١٠٠ ألف فرد مشتركين في أكثر من ١٧ عملية اغلبها في أفريقيا ،ووصل مجموع ما أنفق على عمليات حفظ السلام حتى عام ٢٠٠٤ اقل من ٤ مليارات دولار ،وصرح الأمين العام السباق للأمم المتحدة (كوفي أنان) إن ٣٠ مليارا من الدولارات أنفقت على عمليات حفظ السلام في تاريخ المنظومة تمثل ١/٣٠ مما أنفق في عام ٢٠٠٣ فقط على الإنفاق العسكري العالمي.

وقد أجبرت الزيادة المستمرة في عمليات حفظ السلام الأمانة العامة على تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة. ولكن إذا أريد للأمم المتحدة أن تنجح في مواجهة هذه التحديات الغير المسبوقة وإدارة عمليات حفظ السلام الجديدة فإنها تبقى بحاجة إلى دعم سياسي ومالي أكبر من الدول الأعضاء.

وما بين الحين والأخر يعترف مسؤولوا الأمم المتحدة بصعوبات التمويل المالي لعمليات حفظ السلام ، حيث اعترفت نائبة الأمين العام(لويز فريشيت)

بأهمية توفير المساعدة المالية والعتاد لعمليات حفظ السلام حيث ناشدت البلدان المتقدمة أن تسهم بالقوات أيضا. ولاحظت "تحولا واضحا في تشكيل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة" على مر السنين: ففي نهاية عام ٢٠٠٤ كانت أكبر الدول المساهمة بالقوات والشرطة جميعا من العالم النامي وقدمت ثلثي جنود الأمم المتحدة لحفظ السلام تقريبا .وأكبر المساهمين هي بنغلاديش وباكستان حيث قامتا بنشر ربع القوات النظامية. لكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فيما دفعت ٤٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام للأمم المتحدة قدمت أقل من ١٠ في المائة من القوات. وفيما دفعت الولايات المتحدة ٢٦ في المائة من ميزانية حفظ السلام كان لها ٣١٨ من رعاياها فحسب من القوات في الميدان بحلول نهاية العام. وتحتاج الأمم المتحدة بوجه خاص إلى وحدات مدربة بشكل جيد للغاية لبعض المهام المحددة لبعثات حفظ السلام المعاصرة، وتلك موجودة بشكل أكبر في جيوش البلدان المتقدمة.

ولكن مع توسع نطاق عمل هذه القوات وازدياد أعدادها بسبب ازدياد حالات النزاع على المستوى الدولي فقد أصبحت تعاني من نقص في التمويل ،ولعل الأزمة المالية العالمية بدأت تلقي بظلالها على تمويل الأمم المتحدة وهذه ما أبدى تخوفه منه الأمين العالم للأمم المتحدة (بان كي مون) عشية الأزمة المالية العالمي في أيلول ٢٠٠٨ ، حيث طلب من الدول الممولة أن لا تقلص مساعداتها للأمم المتحدة ، خوفا من عجز الأمم المتحدة عن أداء واجباتها لأن ذلك سيؤدي الى تفاقم الخلل في منظومة الأمن والسلم الدوليين مما يعرض الملايين من البشر في كل بقاع الأرض إلى الموت والتشرد .

إضافة إلى هذه الصعوبات فان قوات حفظ السلام تواجه تحديات أخرى حيث ما تزال عملية جمع أموال كافية بسرعة لبعض المهام الأساسية لحفظ السلام كنزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع هو الهم الأكبر فانه ما زالت هناك صعوبة في جعل الدول الأعضاء تسهم بقوات وشرطة مدربة ومجهزة جيدا بشكل مواتي وبالمهارات الفنية واللغوية الصحيحة. ولا تزال

الإدارة تفتقر إلى قدرات مهمة للغاية في أجهزة الاتصال، والقدرات البحرية والأرصدة الجوية والقوات الخاصة لحالات الطوارئ وهذا ما ورد بشكل صريح على لسان الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٤ في معرض حديثة عن جهود الأمم المتحدة لحل أزمة دار فور حيث قال :" أدعو مجددا الذين يستطيعون تأمين قوات وبالتحديد وحدات لمهمات لوجستية متعددة وللنقل الثقيل والمتوسط والاستطلاع الجوي وست مروحيات تكتيكية خفيفة و ١٨ مروحية متوسطة متعددة المهمات إلى أن ترسل فورا... "، ومن ضمن التحديات التي تواجهها هذه القوات هو أيضا ما عبر عنه (كي مون) في نفس السياق حيث عبر عن آسفة " أن هذه القوات أصبحت هدفا لمزيد من هجمات اللصوص والمسلحين .." (1).

ولكن رغم ذلك يبقى لقوات حفظ السلام الدولية الدور الأكبر في حفظ السلام في بقاع كثيرة من العالم وتبقى بصماتها واضحة في هذا المجال ، وهذا ما دفع بالأسرة الدولية إلى أن تمنحها جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨ ، و في هذا السياق كتب (شاشي ثارور) ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لإدارة شؤون الإعلام في مجلة "فورين أفيرز" قائلا : " إنه منذ فاز أصحاب "الخوذات الزرقاء" بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨ فإنهم أتوا بالسلام إلى ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وموزامبيق وتيمور الشرقية. كما تشاطروا أيضا أعباء حفظ السلام بعد أحداث عنف وتغير نظام الحكم في هايتي في التسعينات، وظلوا يمثلون عاملا رئيسيا للاستقرار في صراعات متنوعة مثل مرتفعات الجولان وسيراليون وقبرص وجورجيا والصحراء الغربية وكوسوفو" .

أوضح المفهوم الدولي للأمن ضرورة أن تضع الدول في حسبانها، اعتبارات الأمن الدولي، أثناء اتخاذهم قرارات لحل مشاكلهم مع الآخرين، مهما اختلفت توجهات الدولة أو عظمت قواها السياسية، أو العسكرية، أو الاقتصادية .

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ، ١٣٨٩٣ ،تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٤.

لم يكن من السهل، في ظل نظام دولي ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي)، تطبيق المفهوم الدولي للأمن، كما وُضع في ميثاق الأمم المتحدة، لتعارض الرؤى الأمنية للقوى العظمى. فاستخدمت قوة دولية لغرض الأمن، في مرات قليلة. أما في عصر النظام العالمي ذي القوة القطبية الواحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي بدأ تشكله عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، فقد أصبح ميسوراً استخدام قوة دولية (أو إقليمية) لفرض الأمن في مناطق النزاع الإقليمية، وكثر استخدام تلك القوات في أنحاء العالم، تأكيداً للشرعية الدولية، وتثبيت دورها في حفظ السلام والأمن الدوليين .

يسمي بعض المحللين هذا المستوى، "بالأمن الجماعي **Collective Security**"، وينسبونه إلى المنظمة الدولية) الأمم المتحدة)، كما نص ميثاقها. ويعتبرون تحقيقه مسؤولية جماعية، وليست مسؤولية قومية بعينها، أو إقليمياً بذاته. وهو يهدف إلى "منع تغيير الواقع، أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه، على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير ."

والحرص على تحقيق الأمن الجماعي، لا يلغي الاختلافات السياسية أو العقائدية بين الدول، الساعية إلى تحقيق مصالحها، وإنما يستنكر العنف المسلح كوسيلة لحل النزاع، ويفرض اللجوء للوسائل السلمية عوضاً عن الحرب .وترى فكرة الأمن الجماعي، أن إحباط عدوان أو ردعه، في المجتمع الدولي، لا يمكن تحقيقه من "خلال المنطق والأخلاقيات الدولية"، وإنما بمواجهته بقوة متفوقة عليه. فأما أن تردعه، أو تصرعه، وتطبق تدابير العقاب على الدولة المعتدية، مهما كانت مكانتها الدولية .

لقد أظهرت الظروف التي مر بها العالم أن المنظمة الدولية أصبحت مشلولة الحركة ومسلوبة الإرادة ، وقد كان عقد التسعينات من القرن الماضي

نقطة تحول كبيرة في النظرة إلى دور المنظمة الدولية وقدرتها على أداء دورها على أكمل وجه في مجال تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، حيث ضربت الولايات المتحدة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن الذي عارض الحرب على العراق و لم يتم الأخذ بقراراته او إعارة الانتباه لها ،وبعد كل هذا ظهرت أصوات عديدة في العالم تنادي بإعادة هيكلة الأمم المتحدة وإعادة النظر بأدوارها وواجباتها وخاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الكبيرة التي تشهدها البشرية ،وكذلك في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة وبروز الحاجة الملحة إلى التعاون الكبير بين الدول حيث تداخلت المجالات المختلفة مع بعضها البعض حتى لم يعد هناك مجال للفصل بينها، فالسياسة والاقتصاد متلازمان والجانب الاجتماعي يصعب فصلة عن الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي ، بل وتبرز أهمية العودة إلى الدور الفاعل للأمم المتحدة بعد ظهور مسائل مهمة في حياة الدول والشعوب كقضايا المناخ والصحة والبيئة واللاجئين والأمية والإرهاب وحقوق الإنسان والقرصنة وخطر أسلحة الدمار الشامل ... الخ من القضايا التي أصبحت تهم الإنسان بصفة " المواطن العالمي " الذي يعنيه كل شأن عالمي كونه يشترك فيه مع أخيه الإنسان في ظل هذه القرية الكونية الصغيرة ، وتبرز أهمية المنظمة الدولية من خلال المنظمات المنبثقة عنها في ظل الأزمة المالية العالمية التي قد تكون لها أثار مدمرة قد تطال البشرية جمعاء وتؤدي إلى الإطاحة بالاقتصاد العالمي برمته .

ولكن يبدو أن الأمم المتحدة بعد هذا الزمن الطويل على إنشاءها لم تستطع أن تكبح جماح دول العالم وتقضي على نزعتها باتجاه الحرب ، حيث تشير الأرقام إلى انه منذ إنشاء الأمم المتحدة إلى اليوم قتل أكثر من (٢٠) مليون إنسان في أكثر من (١٠٠) نزاع بين دول العالم ، ويبدو أن التعسف باستعمال حق الفيتو قد قيد الأمم المتحدة وجعلها تقف عاجزة إزاء الكثير من النزاعات ، لذلك يشير كثير من المراقبين على إن الأمم المتحدة بوضعها الحالي أصبحت

عاجزة عن القيام بالمهام التي أنشأت لأجلها لأنها تشكو من أمراض كثيرة أبرزها([١]) :

١ سيطرة الدول الكبرى على قراراتها وخاصة الولايات المتحدة لذا فهي ليست سيدة قرارها .

٢. ضعف الإمكانات المادية التي تجعلها قادرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها مما جعلها رهينة بيد الدولة التي تقدم الحصة الأكبر لها في موازنتها وهي الولايات المتحدة حيث تسهم بما نسبته ٢٥ % من موازنة الأمم المتحدة .

من اجل ذلك كله ظهرت أصوات تنادي بإصلاح الأمم المتحدة وعدم جعل قراراتها رهينة بيد دولة واحدة لأي سبب كان لأن ذلك يعيد للعلاقات الدولية سمه العنف والقوة ويعيد عهد النظريات الواقعية إلى البروز والظهور من جديد ، ولذلك يرى كثير من المحللين والخبراء ضرورة إعادة النظر بعضوية مجلس الأمن وصفة قراراته ، إضافة إلى إعطاء دور اكبر من القوة والإلزام لقرارات الجمعية العمومية ، إضافة إلى إعادة النظر بعدد الأعضاء ومراعاة العدالة في توزيع العضوية الدائمة في المجلس بناء على اعتبارات جديدة ، إضافة إلى الاستقلالية المالية ...، عندها قد تعود الأمم المتحدة ويبرز دورها الإنساني من جديد وتلعب منظماتها ومؤسساتها أدورا جديدة تخدم الأمن والسلم الدوليين وتزيل الغمامة السوداء عن فضاء العلاقات الدولية .

قائمه المراجع والمصادر

المصادر الأساسية:

– القران الكريم .

– إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز ،**مجمع اللغة العربية** ،القاهرة ،١٩٨٩.

– أحمد بن علي الفيومي المقرئ، **معجم مصباح المنير**، مكتبة لبنان، بيروت، 1987

([1]) للمزيد انظر: سليمان أبو سويلم ، **دعوات الإصلاح لمنظمة الأمم المتحدة وأهميتها** ،مصدر سابق ، ص٦٨.

الكتب والمراجع العربية:

١. جابر إبراهيم ، **الأسس القانونية لقوات حفظ السلام الدولية** ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٩.

٢. روبرت ماكنمار ،**جوهرة الأمن** ، ترجمه ،يونس شاهين ، القاهرة ،الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٧٠.

٣. فوزي كمال ادهم ، **الإدارة الاسلاميه** ، دار النفائس ، ٢٠٠١.

٤. ابن هشام ،**السيرة النبوية** ، تحقيق وليد بن محمد بن سلامه ،خالد بن محمد بن عثمان ،مكتبة الصفا ،القاهرة ،٢٠٠١.

٥. عيسى عبدة ،**الاقتصاد الإسلامي ،مدخل ومنهاج**،دار الاعتصام ،الطبعة الأولى ١٩٧٤.

٦. محمد سميران وآخرون ،**تنظيم الأسرة والمجتمع** ،دار المسار ،المفرق ،٢٠٠٧.

٧. سعد حقي توفيق ،**مبادئ العلاقات الدولية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،(ب ت).

٨. جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمه د . وليد عبد الحي ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥.

٩. ميرل مارسيل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ،ترجمة حسن نافعة ،دار المستقبل العربي ،القاهرة ،١٩٨٦.

١٠. ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية** ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،١٩٨٥.

١٠ . ساطع الحصري ،**ما هي القومية** ،دار العلم للملايين ،١٩٦٣.

١١. عبد الله محمد آل العيون ،**نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث** ،دار البشير ،عمان ،١٩٨٥.

١٢.مورتمر سيلزر،**النظام العالمي الجديد** ،ترجمة صادق عودة ،دار الفارس ،عمان ،٢٠٠١.

١٣. حسن الطوالبة ،**نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق** ،عالم الكتب الحديث ،اربد، ٢٠٠٥.

١٤. ابن خلدون ،**المقدمة** ،دار الجيل ،بيروت ، د ت .

١٥. عطا زهرة ،**في الأمن القومي** ،د ت، د ن،١٩٩١.

١٦. علي عباس مراد ،**مشكلات الأمن القومي** ،العدد ١٠ ،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

١٧. احمد العمرات ،**الأمن والتنمية** ، د ن ،عمان ،٢٠٠٣.

١٨. سيد محمد السريتي ،**الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،٢٠٠٠.

١٩. ميخائيل غورباتشوف ، **البروسترويكا** ،ترجمة محمد شومان وآخرون ،دار الفارابي ،بيروت ،١٩٨٩.

٢٠ . حميد حمد السعدون ،**فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي** ،دار الطليعة العربية لنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠١.

٢١. منير شفيق ،**النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة** ،الناشر للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٢.

٢٢. محمد مرهف حسين أسد، " **العولمة رؤية إسلامية** "دار وحي القلم ،دمشق ،٢٠٠٣.

٢٣. باتريك هيرمان وآخرون ، **القانون الدولي وسياسة المكيالين** ، ترجمة أنور مغيث ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ،١٩٩٥.

٢٤. ممدوح محمود منصور ، **العولمة دراسة في الظاهرة والمفهوم والأبعاد** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣.

٢٥. انطونيوس كرم ،**العرب أمام تحدي التكنولوجيا** ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد ٥٩، ١٩٨٢.الكويت.

٢٦.محمد السيد سعيد،**الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية** ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد ١٠٧، الكويت ،١٩٨٦.

٢٧. فؤاد مرسي ،**الرأسمالية تجدد نفسها** ، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ١٤٧،الكويت ،١٩٩٠.

٢٨. محمد السيد سعيد ،**مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج** ، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ١٥٨، الكويت ،١٩٩٢.

٢٩. حسن نافعة ،**الأمم المتحدة في نصف قرن** ،سلسلة عالم المعرفة ،العدد ٢٠٢، الكويت ،١٩٩٥.

٣٠.ناصر الدين الأسد ،**نحن والعصر** ،منشورات وزارة الثقافة ، عمان ،٢٠٠٧.

٣١. انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٥٩، نوفمبر، ١٩٨٢.

٣٢. معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية "**حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة** "ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة : هشام عبد الله ، بيروت ،١٩٩٧.

٣٣. محمد القطاطشة ،**العولمة** ، عمان ،٢٠٠١.

٣٤. علي النميري ،**الأمن والمخابرات – نظرة إسلامية –** ، الدار السودانية للكتب ،الخرطوم ،ط١٩٩٦،١.

٣٥. محمد عمارة ،**الإسلام والأمن الاجتماعي** ،دار الشروق ،القاهرة ،ط١ ،١٩٩٨.

٣٦.رائد الفقير، **جدلية الأمن وحقوق الإنسان في عالم الإرهاب** ،ط١،عمان ،٢٠٠٧.

٣٧. قاسم خضير عباس ، **مصداقية النظام الدولي الجديد** ،دار الأضواء ،ط١ بيروت ،١٩٩٦.

٣٨. محمد محمود أبو غزله ، **القوة تحكم العالم** ، ط١ ،عمان ،١٩٩٧.

٣٩. محمد حسنين هيكل ،**الزمن الأمريكي ،من نيويورك الى كابول**، الدار المصرية للنشر العربي والدولي ،القاهرة ،٢٠٠٢.

٤٠. فيفلد رسل وآخرون، **الجيوبولتيكا، مفاهيم وتطبيق**، ترجمة: يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٤٢.

٤١. منير الحمش ، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين** ،دار الأهالي ،دمشق ،٢٠٠١.

٤٢. محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية الحديثة**، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

٤٣. محمد غالب بكزاده ،**الأمن وإدارة أمن المؤتمرات** ، دار الفجر ،القاهرة ،١٩٩٩.

٤٤. محمد يوسف موسى، **الإسلام وحاجة الإنسانية إليه** ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ،١٩٩٩م .

٤٥. عبد الله بن عبد العزيز العيدان ، **طريقك إلى الصحة النفسية** ، الرياض ، ١٤١٨ هـ.

٤٦.نبيل علي ، **الثقافة العربية في عصر المعلومات** ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ،يناير ، ٢٠٠١.

٤٧. إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية** ،ط٣،جامعة الكويت ،١٩٨٤.

٤٨.جمال محمد غيطاس ،**امن المعلومات والأمن القومي** ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٠٧.

٤٩. محمد جمال الدين مظلوم،" **الأمن القومي العربي ومكوناته**"، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1991.

٥٠.محمد عبد الكريم نافع،" **الأمن القومي**"، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧١.

٥١. طلال محمد نور عطار، **هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم**، دار العلم، جدة، ١٩٩٣.

٥٢. نداء صادق الشريقي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية** ، دار جهينة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٦.

٥٣. توزاتي ، بكاد وآخرون ، **الأمن الغذائي العربي** ، منتدى الفكر العربي ،عمان ، ١٩٨٦.

الكتب الاجنبيه:

1.keneth waltez, **theory of international politics , reading:** mass addis- Wesley publishing company ,1979.
2. k,j,holesti**, international politics ,afrome work for analysis** prntice –hall.inc ,1967.
3. Lyon peter **," New Sates and International Order** "in James Allen "The Bases of International Order Oxford University press ,London.
4. J. Rosenau, "**The Complexities and Contradictions of Globalization**", in: Current History (Nov. 1997), .
5. David o – Wilksinson**, Comparativ Foriegn Relations ,Framework and Methods comparative foreign Relations series** (Belmont , CA:Dickenson Pub.co,1969.
6. Robert L.Wendzel , **International, Relations , A Policy maker focu**s (New york : John Willy . 1977
7.KeithR.leggand James F.Morrison**, Polities and the international system ; an introduction** (New york : Harper and Row . .1971
8.A.FK organski **world politics 2 nd** ed . New York Knoph .

الصحف والمجلات والدوريات :

– مجله الدراسات الامنيه ،العدد الأول ، حزيران ٢٠٠٤.

- عالم المعرفة، العدد ٦٢، تاريخ ١٩٨٣.
- مجله الوحدة ،العدد ١٩٩١،٧٦.
- مجلة "شؤون عربية"، العدد ٣٥، كانون الثاني ١٩٨٤.
- صحيفة الرأي الأردنية، أعداد مختلفة.
- مجلة National Geographic Magazine
- **مجلة العلوم الأميركية تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨ .**

المؤتمرات والتقارير والمقالات :

١. احمد فراس العوران ، **الأمن والتنمية في الوطن العربي ،تنمية مستدامة أم تنمية أمن** ،مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،٢٤-٢٦ /٢٠٠١.
٢. أديب حداد ،**الأزمة الاقتصادية الأميركية _ اقترب زمن التغيير** ، صحيفة الرأي ،العدد ١٣٨٧٩ ،تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩.
٣. حسن عبد الله العايد ،**دور الثقافة في التنمية والأمن ما بعد العولمة ،مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي**،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ٢٤-٢٦ /٢٠٠١.
٤. الفراء ، محمد علي ، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي** ، عالم المعرفة ٢١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٩ .
٥. السيد ، محمد عبد السلام ، **الأمن الغذائي للوطن العربي** ، عالم المعرفة ، ٢٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ، ١٩٩٨
٦. عميش يوسف عميش ، **الكوارث المتوقعة بسبب البيئة والمناخ** ،صحيفة الرأي الأردنية ،العدد ١٣٨٧٢، تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩.
٧. سليمان عربيات ، **الأمن الغذائي العربي وإعادة الاعتبار للزراعة العربية** ،الرأي ، العدد ،١٣٩٠٦ ،تاريخ ٢٠٠٨/١١/٦.

٨. الجابري، محمد عابدي ، "**العولمة والهوية الثقافية**"، ورد في: المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨).

٩. أمين حطيط ، **الميزان العسكري ٢٠٠٨**، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨.

١٠. سليمان أبو سويلم ، **دعوات الإصلاح لمنظمة الأمم المتحدة وأهميتها** ، المجلة الثقافية ، العدد ٧٠ ، أيار ٢٠٠٧، عمان .

المواقع الالكترونية :

- www.ascssf.org.sy
- www.alrage.net
- http://www.mawsoah.net/gae/theme4/rights-logo.gi
- الموسوعة العربية العالمية .

الفهرس